

Distr.: General  
14 February 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ١٥٥ من جدول الأعمال  
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

٥	.....	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	.....	ألف - نظرة عامة
٦	.....	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٣	.....	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٤	.....	دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة
١٤	.....	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٧٩	.....	ثانيا - الموارد المالية
٧٩	.....	ألف - لمحة عامة
٨٠	.....	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



٨١	العوامل المتعلقة بالشواغر	جيم -
٨٢	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي	دال -
٨٣	التدريب	هاء -
٨٤	المشاريع السريعة الأثر	واو -
٨٥	تحليل الفروق	ثالثا -
٩٢	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
٩٣	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٦٩/٦٤، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية	خامسا -

## المرفقات

١٢٠	تعريفات	الأول -
١٢٢	الخرائط التنظيمية	الثاني -
١٢٨	معلومات عن أحكام التمويل وعن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثالث -
١٣٢		الخريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ التي يبلغ مجموعها ٥٤٠ ٨٣٦ ٤٠٠ دولار، وتشمل مبلغ ٨٠٠ ٤٥٤ ٥٢٨ دولار للإنفاق على البعثة ومبلغ ١٢ ٣٨١ ٦٠٠ دولار للدعم الذي ستقدمه البعثة للعملية الانتخابية، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والتي تبلغ ٥٢ ٨٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٧ ٩٥٢ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٧ ٨١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ مراقبا عسكريا؛ و ١ ٣٧٥ من أفراد الشرطة، بما في ذلك ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ و ٥٢٧ موظفا دوليا و ١ ٠٦٣ موظفا وطنيا منهم ٦٠ موظفا وطنيا من الفئة الفنية، وكذلك موظفان دوليان وموظف وطني من فئة الخدمات العامة تمول وظائفهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وتغطي أيضا ٢٦ وظيفة مؤقتة تشمل ٦ وظائف لموظفي المساعدة المؤقتة العامة الدوليين و ٢٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة اللازمين للبعثة لتقديم الدعم الانتخابي.

وقد رُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المنظمة في عناصر (هي قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم). ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن ينسبوا إلى البعثة ككل. وربطت إيضاحات الفروق في مستويات الموارد، البشرية منها والمالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المقررة التي حددها البعثة.

### الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات المخصصة للإنفاق على البعثة الانتخابي المجموع						الفرق النسبية المئوية
	(٢٠١٠/٢٠١٠)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٢/٢٠١١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٦٧ ٤٩٣,٥	٢٣٨ ٩١٣,٣	٢٢٩ ٢١٥,٢	-	٢٢٩ ٢١٥,٢	(٤,١)	
الموظفون المدنيون	١١٣ ٣٠٤,٧	١٢٣ ٧٩٦,٦	١٢٠ ٩٠٠,٩	١ ٢٦٣,٠	١٢٢ ١٦٣,٩	(١,٣)	
التكاليف التشغيلية	١٦١ ٠١١,٣	١٦١ ٢٩٠,١	١٧٨ ٣٣٨,٧	١١ ١١٨,٦	١٨٩ ٤٥٧,٣	١٧,٥	
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>٥٤١ ٨٠٩,٥</b>	<b>٥٢٤ ٠٠٠,٠</b>	<b>٥٢٨ ٤٥٤,٨</b>	<b>١٢ ٣٨١,٦</b>	<b>٥٤٠ ٨٣٦,٤</b>	<b>٣,٢</b>	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٤٩١,٧	١٢ ٨٠٥,٢	١٢ ٣٣٣,٦	٦٦,٠	١٢ ٣٩٩,٦	(٣,٢)	
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>٥٣٠ ٣١٧,٨</b>	<b>٥١١ ١٩٤,٨</b>	<b>٥١٦ ١٢١,٢</b>	<b>٥١٦ ١٢١,٢</b>	<b>٥٢٨ ٤٣٦,٨</b>	<b>٣,٤</b>	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	٥٢,٨	-	
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>٥٤١ ٨٦٢,٣</b>	<b>٥٢٤ ٠٥٢,٨</b>	<b>٥٢٨ ٥٠٧,٦</b>	<b>١٢ ٣٨١,٦</b>	<b>٥٤٠ ٨٨٩,٢</b>	<b>٣,٢</b>	

الموارد البشرية<sup>(أ)</sup>

الموظفون المقدمون من الحكومات الجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(ب)</sup> المؤقتة <sup>(ج)</sup>	الموظفون الدوليون	شرطة وحدات الشرطة المشكلة المتحدة	العسكريون الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	التوجيه التنفيذي والإدارة				
١٨	-	-	١	١٧	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠				
٢١	-	-	١	٢٠	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١				
<b>العناصر</b>											
<b>قطاع الأمن</b>											
٩ ٤٩١	٣٢	-	٢	١٢	٨٤٥	٤٩٨	٧ ٩٦٩	١٣٣	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
٩ ٣٥١	٣٢	-	٢	٢٢	٨٤٥	٤٩٨	٧ ٨١٩	١٣٣	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	
<b>توطيد السلام</b>											
١٦١	-	٣١	-	٥٠	٨٠	-	-	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
١٨٤	-	٥١	٦	٥١	٧٦	-	-	-	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	
<b>سيادة القانون</b>											
١١٠	-	١٧	-	٤٦	٤٧	-	-	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
١١٠	-	١٧	-	٤٧	٤٦	-	-	-	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	
<b>الدعم</b>											
١ ٥١٨	-	١٨٩	٣	٩٤١	٣٨٥	-	-	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
١ ٥٠٨	-	١٨٩	٣	٩٦١	٣٥٥	-	-	-	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	
<b>المجموع</b>											
١١ ٢٩٨	٣٢	٢٣٧	٣	١ ٠٤٠	٥٤١	٨٤٥	٤٩٨	٧ ٩٦٩	١٣٣	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١١ ١٧٤	٣٢	٢٥٧	٩	١ ٠٦٢	٥١٩	٨٤٥	٤٩٨	٧ ٨١٩	١٣٣	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(١٢٤)	-	٢٠	٦	٢٢	(٢٢)	-	-	(١٥٠)	-		صافي التغير

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح لقوام البعثة.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولا - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - نظرة عامة

- ١ - حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بقراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- ٢ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة خلال فترة الميزانية في عدد من الإنجازات المتوقعة بتحقيق النواتج الرئيسية المتعلقة بما الواردة في الأطر الميينة أدناه. وهذه الأطر منظمة في عناصر (هي قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم)، وهي مستمدة من ولاية البعثة.
- ٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار ما أحرز من تقدم في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر من تلك العناصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا إلى البعثة ككل.
- ٥ - وأوضحت الفروق في عدد الأفراد مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف، ضمن كل عنصر على حدة.
- ٦ - ويرأس البعثة ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، ويعاونه نائب ممثل خاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق للشؤون الإنسانية، ونائب ممثل خاص للأمين العام (لسيادة القانون)، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ونظرا لانخفاض قوام البعثة على مر الزمن، يرأس العمليات العسكرية قائد للقوة بالرتبة المقترح إعادة تصنيفها لرتبة مد-٢، ويدعمه نائب قائد القوة بالرتبة المقترح إعادة تصنيفها لرتبة مد-١، بينما يرأس عنصر الشرطة المدنية في البعثة مفوض شرطة برتبة مد-٢.
- ٧ - وأقيم مقر البعثة في مونروفيا، ونُظمت عناصرها العسكري على أساس قطاعين يغطيان ١٥ مقاطعة، هما القطاع ألف، الذي يتخذ من مونروفيا مقرا له ويشمل منطقة مونروفيا الكبرى ومقاطعتي غباربولو وجراند كيب ماونت (على امتداد الحدود مع سيراليون)، ومقاطعات بومي، ومونتسيرادو، ومرغبي، وجراند باسا، وريفير سيس، وسينوي، وجراند كرو، وميريلاند (المتاخمة لكوت ديفوار)؛ والقطاع باء، الذي يتخذ من غبارنغا مقرا له

ويشمل مقاطعات لوفيا (على امتداد الحدود مع سيراليون وغينيا)، وبونغ (المتاخمة لغينيا)، ونيمبا (المتاخمة لغينيا وكوت ديفوار)، وجراند غيده، وريفير غي (المتاخمتين لكوت ديفوار).

## باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٨ - تتسم الحالة العامة في ليبيريا بالاستقرار ولكنها هشة، مع الحاجة إلى إحراز تقدم في عدد من المجالات الحاسمة، بما فيها سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة، والمصالحة الوطنية، في سبيل توطيد السلام التام.

٩ - وتحقيقاً لتلك الغاية، أحالت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ مشروع قانون الأمن والاستخبارات في ليبيريا إلى الهيئة التشريعية للنظر فيه، وهو مشروع سيكون اعتماده أمراً بالغ الأهمية لترشيد قطاع الأمن وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين الوكالات. وتحرز الشرطة الوطنية الليبيرية تقدماً مستمراً في تنفيذ خططها الاستراتيجية، ولكنها في حاجة إلى موارد مالية إضافية كبيرة لكي تعمل بشكل مستقل وبكامل طاقتها. وسيتحول باطراد مناهج تركيز الدعم الذي تقدمه البعثة للشرطة الوطنية الليبيرية من الدعم العملي إلى بناء المؤسسات، وتوفير الدراية المتخصصة في المجالات المستهدفة. وقد أنشئت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وسيكون من المطلوب توفير دعم مكثف للجنة كي تفي بولايتها المتمثلة في العمل باعتبارها المؤسسة المعنية بحقوق الإنسان في البلد التي يمكن للجمهور الالتجاء إليها والقيام بمتابعة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

١٠ - ومن المتوقع أيضاً إحراز مزيد من التقدم خلال دورة الميزانية ٢٠١٢/١٠١١ في الوفاء بالمعايير الأمنية الأساسية، بما في ذلك إيجاد وحدة للشرطة الوطنية الليبيرية للاستجابة في حالات الطوارئ تعمل بشكل مستقل بقوام قدره ٣٤٤ من أفراد الشرطة، ووحدة لدعم الشرطة قوامها ١٠٠٠ فرد، ونشر أفراد الشرطة الوطنية المجهزين في جميع أنحاء البلد، إضافة إلى تشييد الهياكل الأساسية للشرطة، وإكمال وتنفيذ استراتيجية وهيكل الأمن الوطني، ومواصلة تدريب وتوجيه أفراد القوات المسلحة لليبيريا ووحداها المتخصصة، بما في ذلك تطوير خفر السواحل.

١١ - وسيحافظ العنصر العسكري للبعثة على قوام من ٧٩٥٢ فرداً يتألف من ١٣٣ من المراقبين العسكريين و ٧٨١٩ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية. وستحافظ قوة البعثة على وضعها المتنقل حتى يتسنى لها توفير مظلة أمنية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما لتيسير إجراء انتخابات سلمية، ودعم قوات الأمن الوطنية، وإجراء مناورات مشتركة مع الجيش الجديد، والقيام بعمليات تفتيش مخزونات الأسلحة والذخيرة التي حصلت عليها الحكومة ليستخدمها أفراد الشرطة وقوات الأمن الليبيرية الذين جرى فرزهم وتدريبهم منذ إنشاء البعثة في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وحماية المواقع والمنشآت الرئيسية للأمم المتحدة والحكومة، وتسيير دوريات جوية وأرضية منتظمة، وخصوصا على طول الحدود وفي المناطق الأخرى الشديدة الخطورة.

١٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٣٨ (٢٠١٠)، سيقى قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المأذون به هو ١ ٣٧٥ فردا يشمل ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٣٢ من ضباط السجون. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل توفر الخبرة المتخصصة المطلوبة لدى عنصر الشرطة التابع للبعثة، بما في ذلك الخبرة المدنية، كي تتمكن البعثة من الاضطلاع بالمسؤولية المنوطة بها المتمثلة في مساندة جهاز شرطة وطني يعمل بصورة مستقلة. ومن أجل تقديم الدعم المطلوب لبناء المؤسسات، يحتاج عنصر الشرطة التابع للبعثة إلى خبرات فنية في مجال تطوير النظم، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، التي تفوق قدرتها العادية. وفي هذا الصدد، يقترح هذا التقرير إنشاء ١٠ وظائف في مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي، والحدود والهجرة، وبرنامج الشرطة والتدريب، والمالية والميزانية، وإدارة الجريمة، والموارد البشرية، والإعلام، واللوجستيات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٣ - وسيواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والتدريب والتوجيه. وسيقدم أيضا دعما معززا لبناء القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الليبرية، من أجل مساعدة الشرطة الوطنية على الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة الأمن خلال الاستفتاء والانتخابات على الصعيد الوطني في عام ٢٠١١، وكذلك خلال الفترة اللاحقة للانتخابات. وسيقدم عنصر الشرطة التابع للبعثة أيضا دعما متواصلا ومعززا لمجالات متخصصة في ميدان إنفاذ القانون مثل السجون والهجرة، كما سيقدم مساعدة لأنشطة إنفاذ القانون في سياق توفير الأمن أثناء عملية الانتخابات.

١٤ - وستشكل الانتخابات الوطنية، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حدثا حاسما بالنسبة لليبريا، ولذلك جرى إدراجها في قائمة النقاط المرجعية الأساسية للبعثة. وعملا بقراري مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، جرى توسيع نطاق ولاية البعثة لتشمل مساعدة الحكومة، بناء على طلبها، على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، بتقديم الدعم اللوجستي، ولا سيما لتيسير الوصول إلى المناطق النائية؛ وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛ وتقديم الدعم للمؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية لتهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وستقدم البعثة أيضا مساعدة لإجراء استفتاء وطني قبل الانتخابات من أجل سن ما يمكن

سنه من تعديلات على أحكام الدستور الليبري المتصلة بالانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، سينصب تركيز البعثة على إدارة بيعة ما بعد الانتخابات لكفالة انتقال السلطة بشكل سلمي وآمن إلى الحكومة المنتخبة.

١٥ - وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيان الأمم المتحدة الرائد في تقديم المساعدة التنفيذية والتقنية للجنة الانتخابات الوطنية وغيرها من السلطات الوطنية المسؤولة عن التحضير للانتخابات. وفي سياق تنفيذ الولاية المتعلقة بالانتخابات، تحتاج البعثة إلى قدرات مخصصة، بما في ذلك إنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية تكون مسؤولة مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية وتآلف من ٢٦ وظيفة مؤقتة (٦ وظائف لموظفي المساعدة المؤقتة العامة الدوليين و ٢٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). وتتولى وحدة المساعدة الانتخابية تيسير التنسيق والتعاون الوثيقيين مع البرنامج الإنمائي، المسؤول عن بناء قدرات المؤسسات الانتخابية الليبرية على الأمد الطويل. وسيتيح هذا للبعثة أيضا، تماشيا مع ولايتها، دعم لجنة الانتخابات الوطنية وتعزيز المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي لسد الثغرات المحتملة على الصعيدين اللوجستي والتقني. وستضطلع وحدة المساعدة الانتخابية بتنسيق عملية نشر متطوعي الأمم المتحدة في المقاطعات، وستعمل كجهة مناظرة لفريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالانتخابات وستتولى جميع أنشطة إعداد التقارير المتصلة بالانتخابات. وعلاوة على ذلك، ستوفر البعثة مزيدا من التغطية الإعلامية باستخدام إذاعتها وغيرها من الموارد الإعلامية للتشجيع على إجراء انتخابات سلمية، فضلا عن زيادة تسيير الدوريات وأعمال الشرطة وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية التي قد تحتاج إليها الحكومة الليبرية من أجل إجراء انتخابات ناجحة.

١٦ - وعلاوة على ذلك، فقد تحتاج لجنة الانتخابات الوطنية للدعم لنقل المواد الانتخابية من مونروفيا إلى المواقع التسعة في المقاطعات وإلى ٣٧ منطقة نائية لا يمكن الوصول إليها برا، وكذلك لاستعادة تلك المواد. كما أن إجراء الانتخابات خلال موسم الأمطار سيزيد بشكل كبير من عدد المناطق التي لا يمكن الوصول إليها وسيكون له تأثير سلبي على توقيت تنقل الموظفين ونقل المواد الانتخابية على حد سواء. وتتوقع البعثة أن تكون هناك زيادة بنسبة ١٠ في المائة على الأقل في الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي والبري خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويتوقع أن تبلغ الذروة بنسبة ٢٠ في المائة خلال شهور آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٧ - وعلى الرغم من أن التقييم الأولي يُظهر أن القدرات الوطنية قد لا تكفي لضمان الأمن أثناء الانتخابات، فستتولى الشرطة الوطنية الليبرية المسؤولية الرئيسية عن الأمن أثناء

الانتخابات، مع عمل البعثة كقادرة احتياطية لسد الثغرات. وفي هذا الصدد، ستقدم شرطة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المشكلة المساعدة إلى الشرطة الوطنية الليبيرية في كفالة أمن المواد الانتخابية الحساسة في مخزين في مونروفيا وفي مخازن المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم نشر مؤقت لفصائل من وحدات الشرطة المشكلة في المقاطعات التي من المحتمل نشوء اضطرابات فيها فضلا عن قيامها بتقديم الدعم اللوجستي لعمليات الشرطة الوطنية الليبيرية، بما في ذلك إيصال المواد الانتخابية الحساسة واستعادتها.

١٨ - ومن أجل تنفيذ المسؤولية المنوطة بالبعثة لدعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبيرية من أجل تهيئة جو يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية، سيكثف مكتب الممثل الخاص للأمين العام المشاورات مع جميع الأطراف الوطنية المعنية، بما فيها قادة الأحزاب السياسية وممثلوهم، ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ستزيد البعثة من انخراطها مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد المحلي وستتطلع بعملية الرصد العام للأوضاع السياسية وأوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

١٩ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٣٨ (٢٠١٠)، ستواصل البعثة العمل مع حكومة ليبريا لوضع استراتيجية وخطة لتسليم البعثة مسؤوليات الأمن إلى السلطات الوطنية في نهاية المطاف. وسيشمل هذا تقييما وتحليلا شاملا للحالة لتحديد الثغرات في وكالات الأمن التي يجب سدها لضمان نجاح عملية الانتقال. وعلى النحو المبين في القرار، سيجري تنقيح النقاط المرجعية للبعثة المتعلقة بالتجميع والخفض التدريجي والانسحاب لتصبح نقاطا مرجعية للمرحلة الانتقالية. وبعد تنصيب الحكومة القادمة المنتخبة ديمقراطيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سيوفد الأمين العام إلى ليبريا بعثة تقييم تقني شامل، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، لإعداد توصيات لمواصلة خفض قوام البعثة وانسحابها، مع مراعاة الظروف الأمنية حينذاك.

٢٠ - وستواصل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعم نشر وبناء قدرات أفراد الحكومات المحلية وضباط الأمن، فضلا عن تأهيل الهياكل الأساسية على الصعيدين الوطني والمحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تقديم المساعدة لتطوير القطاعين القضائي والقانوني، وتواصل في الوقت نفسه دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحمل قدر أكبر من المسؤولية عن قطاع السجون. وستستمر البعثة أيضا في مساعدة حكومة ليبريا في جهودها من أجل استعادة السيطرة فعليا على موارد البلد الطبيعية وكفالة إدارتها إدارة سليمة.

٢١ - وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة المبادرات التي تتخذها الحكومة لتشجيع الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية. ويادراج ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام، سيُطلب إلى البعثة وإلى فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة على إعداد مشاريع في مجالات بناء السلام ذات الأولوية التي تحددها الحكومة، وهي تعزيز قدرات مؤسسات قطاع الأمن وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية. وستساعد البعثة في تعزيز القدرات الوطنية من أجل توطيد السلام، بوسائل منها معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الليبرية، إضافة إلى معالجة المسائل الاجتماعية والأمنية الناشئة عن النزاع على الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي. الرامية إلى التصدي للتراعات الناشئة عن النزاع على الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تشجيع المجتمع المدني على الاضطلاع بدور هام في مبادرات بناء السلام والمصالحة. وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الإقليميين وفريق الأمم المتحدة القطري، ستقدم البعثة الدعم للمبادرة التي ستحل محل برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، لا سيما أن ليبريا قد بلغت الآن نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز الشفافية في تحصيل الإيرادات العامة واستخدامها. وستساعد البعثة أيضا في تطوير قدرة الحكومة على تعزيز حملتها لمكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالحكومة المستدامة.

٢٢ - وستدعم البعثة، في إطار مواردها الحالية، وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير خدمات الإنعاش في جميع أنحاء البلد. وبالتعاون الوثيق مع حكومة ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة مبادرات محددة تهدف إلى تعزيز بناء السلام والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك مبادرات توفير فرص العمل للأشخاص المتضررين من الحرب، بمن فيهم الشباب، الذين يقومون باستغلال الموارد الطبيعية استغلالا غير مشروع أو يضطلعون بأنشطة غير قانونية أخرى. وستواصل البعثة أيضا إجراء عمليات تقييم لبؤر التوتر الساخنة لتتبع أنماط أنشطة المحاربين السابقين وليستفيد منها الفريق القطري وينسق برامجه ويوجهها نحو المجالات التي قد تزيد فيها التهديدات التي أشار إليها التقييم. كما ستستمر البعثة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، في دعم جهود إعادة الإعمار والإنعاش التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها.

٢٣ - وستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها. وستقدم المساعدة أيضا للحكومة والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين لنشر ثقافة احترام حقوق الإنسان في البلد وتعزيزها. كما ستقدم البعثة الدعم لعمليات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وتساعد في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني

الوطنية، وتدعم الجهود المبذولة في إطار الآليات التقليدية للتوسط في حل المنازعات ومبادرات المصالحة الوطنية.

٢٤ - وستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني من خلال دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما ستقدم البعثة المساعدة للحكومة في مساعيها الرامية إلى إدراج أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن أعمال العنف الجنسي ضد المدنيين في النزاعات المسلحة في عمليتي إصلاح قطاعي القضاء والأمن الجاريتين.

٢٥ - ولاحظ مجلس الأمن مع القلق في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) الخطر الذي يشكله بصورة خاصة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والأسلحة غير المشروعة على استقرار المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استقرار ليبيريا. وواصلت البعثة رصد هذه المجالات عن كثب فضلا عن تسيير دوريات عسكرية مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومي غينيا وسيراليون لحراسة الحدود. ومن الممكن أن تؤدي التطورات السياسية التي تسوء في بلدان اتحاد نهر مانو، كما تثبت ذلك الحالة السائدة في كوت ديفوار، إلى الإضرار بما أنجزته البعثة من جوانب ولايتها، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمن.

٢٦ - ويشمل عدد الموظفين المدنيين المقترح للبعثة، الذي يبلغ ٨٤٧ فردا من بينهم ٥٢٧ موظفا دوليا و ١٠٦٣ موظفا وطنيا و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة، ٢٦ وظيفة مؤقتة لفترة ستة أشهر، من بينها ٦ وظائف لموظفي المساعدة المؤقتة العامة الدوليين و ٢٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، فيما يتصل بالدعم الانتخابي الذي ستقدمه البعثة للانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة. وتعكس الميزانية المقترحة إنشاء ١٠ وظائف (١ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٤ ف-٣)، وإعادة تصنيف ٣ وظائف (١ أ ع م إلى مد-٢، و ١ مد-٢ إلى مد-١ و ١ موظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى موظف وطني من الفئة الفنية) وإعادة ندب ٧ وظائف (١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ١ ف-٣ و ١ خ م). وسيتم تعديل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة تعديلا طفيفا وذلك بإنشاء وحدة المساعدة الانتخابية لتنسيق العمليات المتعلقة بالانتخابات والدعم اللوجستي، وستكون مسؤولة مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية. وفي النطاق الواسع للأنشطة التي تضطلع بها البعثة في بيئة عمل شديدة التقلب وحافلة بالمطالب، ومن أجل كفاءة الإدارة الفعالة التي من شأنها أن تتيح للبعثة المحافظة على القدرات اللازمة لرصد التطورات وتقديم فهم لبيئة العمل على أساس مستمر، يقترح في هذا التقرير تعزيز مركز

العمليات المشتركة إلى جانب مركز التحليل المشترك للبعثة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق خفض التدريجي لقوام القوة العسكرية للبعثة، يقترح إعادة تصنيف وظيفتي قائد القوة ونائب قائد القوة من رتبتي أمين عام مساعد ومد-٢ إلى رتبتي مد-٢ ومد-١ على التوالي.

٢٧ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة، يعكس هذا التقرير الإلغاء المقترح لـ ١٠ وظائف (٢ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٤ خ م) والتحويل المقترح لـ ٢٢ وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة. وجرى أيضا تعديل معدلات الشواغر للموظفين الدوليين والوطنيين مراعاة لما تم اقتراحه من إلغاء وظائف دولية وتحويل وظائف دولية إلى وظائف وطنية.

٢٨ - وتمثل الاحتياجات العامة التقديرية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ للإنفاق على البعثة وتشغيلها زيادة بنسبة ٣,٢ في المائة (٤٠٠ ٨٣٦ ١٦ دولار) مقارنة بمستوى الاحتياجات المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ وتشمل الاحتياجات التقديرية للبعثة لتقديم الدعم الانتخابي بمبلغ ٦٠٠ ١٢٣٨١ دولار.

٢٩ - أما التخفيضات في الموارد فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وكذلك تكاليف الموظفين المدنيين، فتقابلها زيادة في الاحتياجات في إطار التكاليف التشغيلية. وتعزى التخفيضات في تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في المقام الأول إلى التخفيض في عدد أفراد الوحدات العسكرية، بسبب الإعادة المقررة لأفراد قوة الحرس في المحكمة الخاصة لسيراليون وعددهم ١٥٠ فردا، وانخفاض تكاليف السفر بغرض التناوب لعدد من الوحدات وانخفاض التكلفة العامة لحصص الإعاشة، بسبب الارتفاع النسبي لقيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو (باستخدام سعر صرف يبلغ ٠,٧ يورو للدولار للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٠,٧٦١ يورو للدولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١). وفيما يخص تكاليف الموظفين المدنيين، يرجع التخفيض في الموارد أساسا إلى استخدام مستوى أدنى من النقطة الوسطى لجدول المرتبات المحلية، استنادا إلى نمط الإنفاق التاريخي للبعثة ووقف بدل مراكز العمل الخطرة على نطاق البعثة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. أما الزيادة في الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية فترجع أساسا إلى برنامج البعثة لاستبدال المعدات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، حيث إن البعثة في سنتها الثامنة من العمليات وأن نسبة كبيرة من المعدات قد استنفدت دورة حياتها وأصبح إصلاحها غير مجد اقتصاديا؛ وزيادة الاعتماد المخصص لخدمات التعديل والصيانة والتجديد والبناء حيث إن معظم مرافق البعثة في حالة متهالكة ويجب تجديدها؛ وزيادة الاعتماد المخصص لصيانة طرق الإمداد الرئيسية والثانوية. وإضافة إلى ذلك، تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ارتفاع

تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم للمولدات الكهربائية والمركبات وكذلك وقود الطائرات، وارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة.

٣٠ - وستواصل البعثة معالجة الآثار البيئية المترتبة على وجودها كلما كان ذلك ممكناً، وقد قامت بالفعل بتنظيف المواقع التي أخلتها الأمم المتحدة، بمعالجة النفايات الطبية في مختلف الأماكن، وجمع النفايات لحرقها من المواقع التي لا توجد بها آلات للحرق. وستجرى عمليات التفتيش البيئي بانتظام على مدار العام، وتخطط البعثة لبناء ١٠ قمائن لمعالجة/حرق نفايات الوقود.

٣١ - وتشمل العوامل الحاسمة التي من شأنها أن تؤثر سلباً على تنفيذ ولاية البعثة، إلى جانب مشاريعها وبرامجها، التأخر في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، وإجراء استفتاء على الأحكام الرئيسية المتصلة بالانتخابات في دستور ليبيريا قبل الانتخابات، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية خلال فترة الانتخابات وما بعدها؛ وغياب الإرادة السياسية من جانب الحكومة لتوفير التمويل اللازم وإقرار السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية؛ وعدم كفاية التمويل من الجهات المانحة؛ وعدم قدرة البائعين والموردين على تسليم السلع وتوفير الخدمات في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي في بلدان اتحاد نهر مانو سلباً على تنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما فيما يتصل بالأمن.

## جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣٢ - في سياق ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ما زال التنسيق الإقليمي يضمن اتباع نهج متسق مع نهجي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويشمل ذلك التنسيق عقد اجتماعات لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، وكذلك تنظيم دوريات عسكرية مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومي غينيا وسيراليون على امتداد الحدود. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا رصد هذه المناطق للكشف عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وكذلك التجنيد المحتمل عبر الحدود للمقاتلين أو حركة اللاجئين إلى ليبيريا. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لرصد حالة اللاجئين والمقاتلين السابقين الليبريين الذين ما زالوا يقيمون في غربي كوت ديفوار، عن طريق بعثات تقييم مشتركة توفد سنوياً.

٣٣ - ويعقد عنصر الدعم اجتماعا تنسيقيا سنويا للبعثات في غرب أفريقيا، تناقش فيه المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها أي أوجه لزيادة الكفاءة أو احتياجات لتبادل الأصول. وتشمل البعثات المشاركة في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وستواصل البعثة توفير أصولها الجوية للبعثات الأخرى، على أساس تقاسم التكاليف، بغية تناوب القوات. وإضافة إلى ذلك، تنشئ بعثات غرب أفريقيا مكتب تنسيق إقليمي لسلامة الطيران، يديره في البداية ضباط سلامة الطيران الحاليين من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا اعتبارا من الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

### دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٣٤ - في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدمت حكومة ليبيريا إلى الأمم المتحدة طلبا رسميا لتصبح بلدا من بلدان "توحيد الأداء". وسيوفر ذلك إطارا استراتيجيا وتشغيليا لزيادة الأثر الجماعي والشفافية في أنشطة الأمم المتحدة مع تعزيز ملكية الحكومة. وعلاوة على ذلك، من شأن إجراء استعراض للبرامج المشتركة للأمم المتحدة أن يساعد على تحسين الدعم المشترك في المستقبل للحكومة للوفاء بالأولويات المحددة.

٣٥ - وبينما حقق التكامل في منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا تقدما عن طريق الخدمات المشتركة وآليات الإدارة والتنسيق، فإن نهج "توحيد الأداء" سيحوّل الأمم المتحدة إلى شريك أكثر فعالية للحكومة. وسيوفر ذلك النهج أيضا ظروفا تمهد للتخطيط لنقل بعض مسؤوليات البعثة المتصلة بالمدينين في نهاية المطاف إلى كيانات أخرى في الأمم المتحدة عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية، وهو الإطار الاستراتيجي المتكامل المعتمد في ليبيريا. وعن طريق "توحيد الأداء"، ستعمل البعثة في شراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وستقدم الدعم إلى مشاريع لجنة بناء السلام، عند الطلب.

### هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٣٦ - من أجل تسهيل تقديم التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُدّدت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يخص التوظيف. ويرد تعريف للمصطلحات المتصلة بالفئات الست في المرفق الأول - ألف من هذا التقرير.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٧ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١  
الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

المتطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون							وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	الموظفون الوطنيون	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	مد-١		
١٨	-	١	١٧	٥	١	٩	١	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٢١	-	١	٢٠	٥	١	١٢	١	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٣	-	-	٣	-	-	٣	-	-	صافي التغير

### مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (إعادة ندب ووظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج)

٣٨ - سعياً إلى ضمان إدارة فعالة، من الأهمية بمكان أن تحافظ البعثة على القدرة على مراقبة ورصد مجموعة واسعة من الأنشطة المنوطة بها في بيئة عمل شديدة التقلب والصعوبة. وفي هذا السياق، يُقترح تحسين فعالية أداء مركز العمليات المشتركة ومركز التحليل المشترك للبعثة. وتمثل الولاية العامة لمركز العمليات المشتركة في ضمان الوعي بالحالة على نطاق البعثة عن طريق تقديم تقارير متكاملة عن العمليات الجارية وكذلك تقديم تقارير يومية عن الحالة. ويرصد المركز التطورات الحاصلة في التنفيذ اليومي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها البعثة، عن طريق مواصلة الاتصال مع عناصر البعثة ومكاتبها وغيرها من المنظمات بشأن المسائل التنفيذية، وعن طريق دعم إدارة الأزمات بالبعثة. وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البعثة كُلفت، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، بتقديم الدعم اللوجستي، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية. وفي هذا الصدد، يتوقع أن تزداد الحاجة إلى تقييم المخاطر وتحليلها لدعم الإدارة العليا واتخاذ القرارات. وسوف تقوم البعثة أيضاً بتنسيق العمليات والمعلومات على صعيد البعثة في سياق زيادة الطلب على قدرتها لمواجهة حالات الطوارئ.

٣٩ - ويعمل في المركز حالياً ضابط عسكري برتبة عقيد. ولذا فمن المقترح أن يتم تدعيم المركز بعنصر مدني يتألف من وظيفة برتبة ف-٥ لرئيس مركز العمليات المشتركة، ووظيفة

برتبة ف-٤ لـ نائب رئيس مركز العمليات المشتركة، سيتم توفيرهما عن طريق إعادة ندب وظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤) من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج.

٤٠ - ويقدم مركز التحليل المشترك للبعثة إلى رئيس البعثة وفريق القيادة الإداري فهما ثاقبا للقضايا والاتجاهات والتطورات المحتملة، وكذلك تقييمات للقضايا المتشعبة والتهديدات التي قد تؤثر على تنفيذ ولاية البعثة. وتشكل النواتج التحليلية الصادرة عن المركز أساسا لاتخاذ القرارات وتحسين تخطيط البعثة والتخطيط لحالات الطوارئ. ويعد الحفاظ على قدرة البعثة على رصد التطورات اليومية وتقديم تحليل عن بيئة العمل اليومية أمرا حاسم الأهمية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، فإن وجود عنصر مدني في المركز سيكون حاسم الأهمية في الحفاظ على الاستمرارية والذاكرة المؤسسية في فترة ما بعد الانتخابات بينما تواصل البعثة نقل مسؤولياتها الأمنية إلى السلطات الوطنية. ومن شأن عدم وجود ذاكرة مؤسسية وقدرة على جمع المعلومات أن يؤثر سلبا على قدرة البعثة على تقديم الدعم الفعال لإجراء الانتخابات سلميا وإدارة بيئة ما بعد الانتخابات.

٤١ - ويتألف مركز التحليل المشترك بالبعثة من رئيس برتبة ف-٥، يدعمه خمسة موظفين يشغلون وظائف معارة من مكاتب وأقسام أخرى (٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) في إطار الملاك الوظيفي للبعثة. لذا من المقترح أن يتم تعزيز مركز التحليل المشترك بالبعثة بوظيفة إضافية برتبة ف-٤ لـ نائب رئيس، سيتم توفيرها عن طريق إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٤ من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج.

### العنصر ١: قطاع الأمن

٤٢ - على النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، يشمل عنصر قطاع الأمن كلا من تحقيق الاستقرار الأمني وإصلاح قطاع الأمن، ويضم أنشطة العنصر العسكري، وعنصر الشرطة، وعنصر قطاع الأمن بالبعثة، العاملين مع الشركاء الدوليين، وحكومة ليبيا، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبية، والقوات المسلحة الليبية، ومكتب الهجرة والتجنس، والأجهزة الأمنية الأخرى، تحت مظلة الاستراتيجية الأمنية الوطنية. وستواصل البعثة دعم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية وضمان المواءمة بين مجالات التطوير الأمني وأهداف استراتيجية الحد من الفقر. وسيشمل ذلك التدريب المستمر وبناء القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الليبية، وسيساهم في تطوير القوات المسلحة الليبية عن طريق التدريب المشترك المتخصص بالتنسيق مع الشركاء المانحين ووزارة الدفاع. وستواصل البعثة أيضا العمل من أجل تسليم مسؤولياتها الأمنية تدريجيا إلى السلطات الوطنية في نهاية المطاف.

٤٣ - وما زال تركيز عنصر شرطة الأمم المتحدة ينصب على تقديم التوجيه والمشورة الفنية أثناء الخدمة إلى الشرطة الوطنية الليبرية، مع تحول في الأولويات نحو بناء المؤسسات، ولا سيما تحسين وترسيخ النظم الإدارية والسياسات والإجراءات والممارسات في مجالات التخطيط والإدارة واللوجستيات والمالية، وكذلك إدارة المعلومات والاتصالات والإعلام. وسيركز في تقديم المشورة الفنية على مجالات أساسية لتحقيق الاستدامة التشغيلية، منها تعزيز قدرات وحدة الاستجابة للطوارئ، وتعزيز قدرات التحقيق الجنائي، وهيئة هيكل ونظام فعالين للقيادة والسيطرة والإشراف على الصعيد الوطني، بما يعزز القدرات التشغيلية لوحدة الدعم بالشرطة الوطنية الليبرية. وسينصب التركيز في تقديم المشورة الفنية أيضا على تمكين أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية من أن تكون مكفية ذاتيا من الناحية المؤسسية، وعلى المساعدة في إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم مشاريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرامج تطوير الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، بالاشتراك مع الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسوف تعمل شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس على التعجيل بإيجاد القدرات التشغيلية في المجالات الرئيسية التي تم تحديدها أثناء التخطيط للانتقال لتسليم المسؤوليات في نهاية المطاف إلى الأجهزة المعنية.

٤٤ - وسعيا إلى مواصلة تعميم الاعتبارات الجنسانية في جميع أنشطة البعثة كجزء من ولايتها العامة، ومن أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستقدم البعثة الدعم إلى حكومة ليبيريا لوضع وتنفيذ نظم وآليات المساءلة المتعلقة بالشؤون الجنسانية في قطاع الأمن. وستواصل البعثة أيضا العمل بنشاط على تعزيز ثقافة الأخذ بأفضل الممارسات في جميع المجالات المتصلة بقطاع الأمن وإصلاحه.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

١-١-١ عدم حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار (٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٠/٢٠١١: صفر)

١-١ تهيئة بيئة آمنة مستقرة في ليبيريا

#### النواتج

• ٤٥٨ ٧٦٣ يوم عمل لأفراد الدوريات (١١ فردا في كل دورية × ١٠٦ دوريات يوميا × ٣٦٦ يوما و ١١ فردا في كل دورية × ١٠٦ دوريات في اليوم × ٢٧,٤٥ يوما للدعم الانتخابي) بما في ذلك دوريات راجلة ومتنقلة (بالبر والجو)، وكذلك تقديم الدعم للتطويق والبحث وصون

النظام العام وعمليات الحراسة للمنقولات العالية القيمة، وحماية كبار الشخصيات، وعمليات التفيتش لمخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها حكومة ليبريا، وتقديم الدعم للانتخابات

- ٢١٤٠٣٧ يوم عمل لأفراد القوات الثابتة (٨ جنود لكل موقع عسكري × ٦٨ موقعا ثابتا × ٣٦٦ يوما و ٨ جنود لكل موقع عسكري × ٦٨ موقعا ثابتا × ٢٧,٤٥ يوما للدعم الانتخابي)، بما في ذلك مواقع المراقبة وكافة مهام الحراسة الثابتة لنقاط الدخول والخروج في منشآت الأمم المتحدة والموانئ والمرافئ الرئيسية ونقاط الدخول والخروج في المطارات ومناطق هبوط الطائرات العمودية، ومشارف المباني الحكومية الرئيسية، ونقاط العبور الحدودية، والجسور الاستراتيجية وتقاطعات الطرق وغيرها من المسارات، ودعم الانتخابات
- ٢٠١٣٠ يوم عمل للمراقبين العسكريين (٥ أفراد (٤ مراقبين عسكريين وموظف عمليات) × ١١ موقعا للأفرقة × ٣٦٦ يوما) لجمع المعلومات والاتصال مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية وتقديم الدعم للانتخابات
- ٣٠٩٤ ساعة من ساعات الدوريات الجوية (١٠٤٦ ساعة لطراز Mi-8، و ١٩٧٢ ساعة لطراز Mi-24 و ٧٦ ساعة لطراز BE-200). وتشمل المهام جميع أعمال نشر العمليات الجوية والأنشطة المتصلة بها، والدوريات الحدودية، والدوريات الأخرى (الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراجلة المنقولة جوا)، ودعم شرطة الأمم المتحدة، ودوريات المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية، ودعم الدوريات الموجهة للانتخابات، ولكنها لا تشمل جميع الرحلات الجوية لأغراض اللوجستيات، والإجلاء الطبي، والهندسة، وحماية كبار الشخصيات، والاتصالات
- ٣٩٠٠٠٠ يوم عمل لأفراد الهندسة بالقوة (١٢٥٠ مهندسا عسكريا × ٦ أيام في الأسبوع × ٥٢ أسبوعا)، وكذلك المهام الهندسية الميدانية لدعم حكومة ليبريا، التي تشمل صيانة الطرق، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وأعمال المسح التقني، ودعم أعمال المهندسين، وإقامة الجسور وإصلاحها، وإصلاح المجاري السفلية، وإنتاج الأسفلت، وصيانة المطارات وإصلاحها، ومهام التعاون بين القطاعين المدني والعسكري، بما في ذلك دعم الهياكل الأساسية للانتخابات
- ٢٣٤٠ يوم عمل لأفراد الدوريات الحدودية المشتركة (١٥ جنديا لكل دورية × ١٣ يوما في الشهر × ١٢ شهرا) من أجل عقد اجتماع شهري مع مسؤولي الحدود في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار وغينيا، وكذلك مراقبة الحدود للكشف عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتجنيد المرتزقة عبر الحدود، وحركة اللاجئين

- ٢٨٠ ٣٩٥ يوم عمل للأفراد المتأهين بقوة الرد السريع (٣٠ فردا × ٣٦ فصيلة × ٣٦٦ يوما) كاحتياطات على استعداد لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة ووحدات القوة، عند الاقتضاء
- قيام شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، عن طريق دوريات عاملة مشتركة، بتقديم المشورة والدعم التقني لشعبة الدوريات بالشرطة الوطنية الليبيرية (بما في ذلك وحدة الدعم ووحدة الاستجابة للطوارئ)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية ومصفوفة تنفيذها	٢-١ إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن
٢-٢-١ اعتماد وتنفيذ التشريعات الرئيسية المتصلة بإصلاح قطاع الأمن	
٣-٢-١ تنفيذ آلية لجنة أمن المقاطعات في جميع المقاطعات الخمس عشرة	

### النواتج

- تقديم التوجيه ودعم الهياكل الأساسية لجلسة استماع عامة في الهيئة التشريعية، بشأن القانون الوطني لإصلاح قطاع الأمن والاستخبارات
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل لإنشاء فريق عامل معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمضي قدما بالتشريعات المتصلة بالرقابة على السلاح وإنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة
- توفير المشورة والتنسيق في مجال التخطيط الاستراتيجي لوكالات الأمن وإنفاذ القانون، عن طريق الاجتماعات الشهرية التي تعقدها الركيزة الأمنية للجنة إعادة إعمار وتنمية ليبريا، مع الوزارات المعنية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني
- عقد اجتماعات شهرية للفريق العامل المشترك مع القوات المسلحة الليبيرية، واجتماعات فصلية مشتركة للفريق التوجيهي مع القوات المسلحة الليبيرية
- إسداء المشورة عن طريق اجتماعات شهرية مع مستشار الأمن القومي، ووكالة الأمن القومي، وسائر الوزارات المعنية بشأن تنفيذ تدابير لضبط قوام أفراد الوكالات الأمنية وفقا لتشريعات الإصلاح الأمني لضمان أن تكون فعالة من الناحية التشغيلية ومستدامة من الناحية المالية

- قيام شرطة الأمم المتحدة، عن طريق عقد اجتماعات، بتقديم المساعدة التقنية دعماً لصياغة قانون لإصلاح الشرطة الوطنية الليبيرية
- إسداء المشورة للحكومة بشأن عمليات آلية لجنة أمن المقاطعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ تعزيز القانون والنظام العام وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبيرية على القيام بالعمليات	١-٣-١ زيادة عدد ضباط وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبيرية الذين جرى تدريبهم وتجهيزهم ونشرهم (٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٦٠٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٠٠٠)
	٢-٣-١ إنشاء ٥ مقار إقليمية للشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ١؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥)
	٣-٣-١ إنجاز ١٠ مشاريع ذات أولوية في إطار الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١٠/٢٠١١: ١٢؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٠)
	٤-٣-١ ترسيخ التدريب المتقدم وفي أثناء الخدمة لضباط الشرطة الوطنية الليبيرية العاملين وتولي مدربي الشرطة الوطنية أمر تقديمه (٢٠١٠/٢٠١١: ٨٠٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠٠)
	٥-٣-١ تحقيق تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبيرية واستدامته عند مستوى ٢٠ في المائة من القوام المأذون به (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٦ في المائة؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٥ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٢ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٤,٧ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠ في المائة)
	٦-٣-١ تحقيق أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية القدرة على تدريب ٤٥٠ طالباً في اليوم (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٥٠)

## النواتج

- تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية عن طريق عقد الاجتماعات اليومية والمشاركة في المواقع مع ٤٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية ضمن برنامج وحدة دعم الشرطة
- توفير المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية لضباط مشروع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، عن طريق عقد اجتماعات يومية وأسبوعية
- إسداء المشورة الاستراتيجية، عن طريق الاشتراك في المواقع يوميا مع الإدارة التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية، في مجالات التطوير المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج، والتدريب والتطوير للمستوى التنفيذي، والمالية والميزانية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة اللوجستيات، وإدارة المعلومات، والإعلام، ومنع الجريمة والكشف عنها، وإنفاذ القانون، والتحقيق الجنائي
- تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية لمدربي أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، وإدارتها في تقديم التدريب المتقدم والمتخصص إلى ٥٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية في مجالات حماية المرأة والطفل، وخفارة المجتمعات المحلية، وإدارة الصف الأول، والإدارة الوسطى، والتحقيق الجنائي
- إسداء المشورة عن طريق الاشتراك في المواقع يوميا مع مسؤولي الشرطة الوطنية الليبرية، والإدارة، وقادة أقسام الشرطة، ومحققي الجرائم وضباط الشرطة في المجتمعات المحلية في ٨ أقسام في منطقة مونروفيا و ١٤ مقرا بالمقاطعات
- إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعات يومية مع مكتب الشؤون الجنسانية بمقر الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب خفارة المجتمعات المحلية، ومكتب الموارد البشرية، بشأن تخطيط وتنفيذ حملات تجنيد الإناث وبرامج التوعية المجتمعية
- إسداء المشورة إلى مديري مكتب الهجرة والتجنس في أمور التدريب والتوظيف والتجهيز الخاصة بـ ٣٦ من المواقع الحدودية الرسمية والاشتراك معهم في المواقع
- تقديم المشورة اليومية والمساعدة التقنية للشرطة الوطنية الليبرية وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس بشأن تنسيق وتنفيذ المشاريع الممولة في مجال الهياكل الأساسية واللوجستيات
- استعراض سجلات التدريب والأداء والتأديب لـ ١٠٠ ٤ ضابط من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية؛ والشروع في إصدار شهادات لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية

## العوامل الخارجية

توفير الدعم الكافي من الجهات المانحة لتمكين الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس من تحقيق مشاريعها ذات الأولوية التي تحتاج إلى تمويل خارجي؛ وإجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ وتوفير أعداد كافية من ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية المؤهلين المتطوعين للخدمة في وحدة دعم الشرطة؛ وقيام حكومة ليبريا بتوفير مخصصات كافية في الميزانية لتمكين الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس من القيام بأنشطة تنفيذية فعالة

## الجدول ٢

## الموارد البشرية: العنصر ١ - قطاع الأمن

الفئة	المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٣٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٣٣
صافي التغيير	-
ثانياً - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٧ ٩٦٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٧ ٨١٩
صافي التغيير	(١٥٠)
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٤٩٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٨
صافي التغيير	-
رابعاً - وحدات الشرطة المشكّلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٨٤٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٨٤٥
صافي التغيير	-
خامساً - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٣٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٣٢
صافي التغيير	-

الموظفون الدوليون										
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	أمين عام مساعد	أمين عام	وكيل أمين عام	سادسا - الموظفون المدنيون
<b>مكتب قائد القوة</b>										
٤	-	-	٤	٢	-	-	١	١	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة
٤	-	-	٤	٢	-	-	٢	-	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	١	(١)		صافي التغير
<b>مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة</b>										
١٠	-	٢	٨	١	-	٥	٢	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة
٢٠	-	٢	١٨	١	٤	١١	٢	-	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة
١٠	-	-	١٠	-	٤	٦	-	-		صافي التغير
<b>المجموع الفرعي</b>										
١٤	-	٢	١٢	٣	-	٥	٣	١	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المعتمدة للفترة
٢٤	-	٢	٢٢	٣	٤	١١	٤	-	٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة
١٠	-	-	١٠	-	٤	٦	١	(١)		صافي التغير
<b>المجموع (أولا إلى سادسا)</b>										
٩ ٤٩١										الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٩ ٣٥١										الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(١٤٠)										صافي التغير

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ١٠ وظائف (إعادة تصنيف وظيفة واحدة بخفض رتبته من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة مد-٢ وإعادة تصنيف وظيفة واحدة بخفض رتبته من رتبة مد-٢ إلى رتبة مد-١، فضلا عن إنشاء ١٠ وظائف، تتألف من وظيفة واحدة برتبة ف-٥، و ٥ وظائف برتبة ف-٤ و ٤ وظائف برتبة ف-٣)

### مكتب قائد القوة

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفتين (بخفض واحدة من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة مد-٢ والأخرى من رتبة مد-٢ إلى رتبة مد-١)

٤٥ - مكتب قائد القوة مُكلف في المقام الأول بتوفير الأمن وحفظ السلام في ليبيريا. وينصب تركيز عملياته على توطيد السلام والتخطيط للمرحلة الانتقالية التي تشمل تحول

المسؤولية عن الأمن من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الوطنية، وتشمل أيضا العمل على تعبئة موارد البعثة لتدريب القوات المسلحة الليبرية وتوجيهها وبناء قدراتها المؤسسية. وفي ضوء الانتهاء من المرحلة الثالثة من تقليص العنصر العسكري للبعثة، التي جرى خلالها إعادة ٢٠٢٩ فردا من أفراد الوحدات إلى الوطن، وفي السياق العام لهذا الخفض المرحل في قوام هذا العنصر، يقترح إعادة تصنيف وظيفة قائد القوة بخفضها من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة مد-٢. ويقترح في الوقت نفسه إعادة تصنيف وظيفة نائب قائد القوة بخفضها من رتبة مد-٢ إلى رتبة مد-١. وسيواصل مكتب قائد القوة تقديم دعمه إلى القطاعين العسكري والأمني الليبريين والتنسيق معهما وتوفير المشورة إلى حكومة ليبيريا بشأن العمليات في إطار آلية لجنة الأمن. وستكفل عملية إعادة التصنيف المقترحة المواءمة المناسبة بين رتب الوظائف ومستوى المسؤولية وفقا لسياسات المنظمة.

### مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: زيادة ١٠ وظائف (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥، و ٥ وظائف برتبة ف-٤ و ٤ وظائف برتبة ف-٣)

٤٦ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠)، أن يستمر في رصد التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية، بما في ذلك التقدم المحرز في بناء قدرات الشرطة الوطنية لليبيريا، وأن يكفل توفر الخبرة المتخصصة المطلوبة لدى عنصر الشرطة التابع للبعثة، بما في ذلك الخبرة المدنية، وفقا لولايتها. وتجدر الإشارة إلى أنه، استنادا إلى قرار المجلس ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، كُلفت البعثة بمساعدة الحكومة على رصد وإعادة تشكيل قوة الشرطة الليبرية، وفقا للمبادئ الديمقراطية لعمل الشرطة ووضع برنامج لتدريب الشرطة المدنية، والمساعدة بطرق أخرى في تدريب الشرطة المدنية.

٤٧ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أفاد، في الفقرة ٣٣ من تقريره بشأن التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولمدى تحقيقها للنتائج المتوخاة (A/64/712) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، أن البعثة تفتقر إلى كثير من القدرات الاستشارية المتخصصة اللازمة للقيام بالشكل المناسب بتقديم التدريب المتخصص المطلوب في هذه المراحل المتقدمة من تطوير الشرطة الوطنية الليبرية. وعلاوة على ذلك، أفاد الأمين العام، في الفقرة ٢١ من تقريره الخاص عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2009/299) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على نحو ما ذكرت بعثة التقييم التقني، أن البعثة لديها نقص في المدربين المتخصصين في مختلف المجالات، بما في ذلك إدارة التغيير ووضع البرامج والتخطيط الاستراتيجي.

٤٨ - إن نقل المسؤوليات الأمنية، التي توفرها حاليا بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى السلطات الوطنية يتطلب أن تكون لدى هذه السلطات الوطنية، وبخاصة الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس، القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستدامة. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن تقوم الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس بإنشاء عمليات ذات طابع مؤسسي.

٤٩ - ولذلك، يُقترح أن يجري تعزيز مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة، بملاكه الحالي الذي يتكون من ١٠ وظائف (وظيفة برتبة مد-٢، ووظيفة برتبة مد-١، ووظيفة برتبة ف-٥، و ٤ وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الوطنية)، بخبرات مهنية مكرسة لتعزيز الدعم الاستشاري بالخبرات التقنية الذي يُقدم إلى الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس، وذلك من خلال إنشاء ١٠ وظائف إضافية، هي: مستشار في مجال إصلاح الشرطة (ف-٥)، ومستشار في مجال الحدود والهجرة (ف-٤)، ومدير للبرامج الشرطة (ف-٤)، وضابط تدريب شرطي (ف-٤)، وضابط لشؤون المالية والميزانية (ف-٤)، ومستشار في مجال الجريمة (ف-٤)، وموظف موارد بشرية (ف-٣)، وموظف إعلام (ف-٣)، وموظف خدمات لوجستية (ف-٣)، وموظف اتصالات وتكنولوجيا معلومات (ف-٣).

٥٠ - وتبعاً لذلك: (أ) يتولى المستشار في مجال إصلاح الشرطة تقديم المشورة التقنية والإشراف من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبيرية على المستوى التنفيذي فيما يتعلق بتطوير الهياكل المؤسسية وأنظمة القيادة والسيطرة، والأنظمة الإدارية، لسد الثغرات المؤسسية الحرجة في مديريات الشرطة الرئيسية وصولاً إلى قوة شرطة مُدمجة بشكل جيد ومتناسكة؛ ويتعين على شاغل الوظيفة أن ينخرط في تحليل الأنظمة والتحليل الوظيفي، بما في ذلك تقييم القدرات المؤسسية وتحديد أوجه القصور في السياسات والإجراءات والممارسات التي تُساهم في وجود الثغرات الإدارية والتشغيلية؛ و (ب) يتولى المستشار في مجال الحدود والهجرة تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى القيادة العليا في مكتب الهجرة والتجنس فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والخطط الحاسمة بالنسبة للممارسات الإدارية الفعالة والمسؤولة والقيادة والسيطرة المؤسسية، ووضع معايير الممارسة الأساسية الحاسمة بالنسبة لإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة للموارد البشرية والخدمات اللوجستية؛ و (ج) يتولى شاغل وظيفة مدير البرامج الشرطة تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبيرية، بشأن أمور منها وضع وتنفيذ نظم لرصد وتقييم المشاريع ضمن نطاق خطتها الإنمائية الاستراتيجية؛ وإسداء المشورة من واقع خبرته بشأن استراتيجيات تعبئة الموارد لمواجهة أوجه القصور التشغيلية الأساسية الفورية؛ وتوفير المشورة

التقنية بشأن تطوير وتنفيذ الممارسات الإدارية الانتقالية الضرورية لاستمرار جهود الإصلاح وإعادة الهيكلة على الأمدين المتوسط والطويل، وبشأن طرق زيادة علاقات الشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف مع الجهات المانحة؛ و (د) يتولى ضابط التدريب الشرطي تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبرية وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية بشأن وضع برنامج لتنمية قيادات المستوى التنفيذي يتسم بالفعالية من حيث التكلفة لكبار المسؤولين عن إنفاذ القانون في ليبريا؛ وإجراء تقدير وتقييم لتحليل الاحتياجات التدريبية على المستوى التنفيذي والمساعدة في وضع وتنفيذ الدورات التدريبية التنفيذية في مجال تصميم وتنفيذ دورات تدريب المدربين في مجال القيادة التنفيذية للمعلمين في الأكاديمية، ومساعدة الأكاديمية في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك وضع مقترحات المشاريع؛ و (هـ) يتولى ضابط شؤون المالية والميزانية تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبرية بشأن وضع النظم المحاسبية والمالية وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بالميزانية والمالية، إضافة إلى الإدارة الفعالة للوثائق والسجلات المالية؛ و (و) يتولى شاغل وظيفة المستشار في مجال الجريمة تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبرية في المجالات الهامة لإدارة القضايا الجنائية؛ والمساعدة في التخطيط والتنظيم وإجراء وإدارة القضايا الجنائية، بما في ذلك تعزيز التعاون مع أعضاء النيابة العامة وغيرهم من عناصر نظام العدالة الجنائية؛ وتقديم المساعدة والمشورة بشأن أساليب ووسائل التحقيق، وجمع الأدلة، وإعداد إفادات الشهود، والحصول على الوثائق واستعراضها، وإجراء المقابلات، وتدوين الإفادات وتحليل الوقائع؛ و (ز) يتولى موظف الموارد البشرية تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى برنامج الشرطة الوطنية الليبرية لبناء القدرات بشأن إدارة الوظائف المتكاملة لإدارة شؤون الموظفين، والتطوير التنظيمي، والتطوير الوظيفي، وعمليات التوظيف والاختيار، وتقديم الخبرة والمشورة بشأن التصميم التنظيمي وتقييم الوظائف، وتحليل القوى العاملة والتخطيط لها، وعمليات التوظيف والاختيار الاستباقية التنافسية، والنظم المتسمة بالشفافية والعقلانية للترقية والنقل الأفقي، وإدارة سجلات الموظفين، ووضع الإجراءات وتنفيذها؛ و (ح) يتولى موظف الإعلام تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى برنامج الشرطة الوطنية الليبرية لبناء القدرات في مجالات إدارة الإعلام، وبخاصة في مجالات معينة ذات أهمية بالنسبة للتعامل مع تصورات الجمهور وتوقعاته، وإجراء الانتخابات الوطنية، ونقل المسؤوليات الأمنية مع الخفض التدريجي لشرطة الأمم المتحدة، وإعادة تأكيد ثقة الجمهور في سيادة القانون؛ و (ط) يتولى شاغل وظيفة موظف الخدمات اللوجستية تقديم المشورة التقنية من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبرية من خلال إضفاء الطابع الرسمي على استراتيجيات الشراء وخطط المشتريات بما يتفق مع القواعد والإجراءات الوطنية؛ وتقديم الدعم الاستشاري والوظيفي لمديري المشتريات

واللوجستيات وكفالة امتثال ممارسات الشراء لقواعد الجهات المانحة؛ وإنشاء نظام للرصد بهدف القضاء على أوجه القصور وتقليل المخاطر في عمليات الشراء إلى أدنى حد، وتحديد ووضع أدلة التدريب، ومذكرات التوجيه ومجموعات الأدوات بشأن المسائل اللوجستية الرئيسية، مثل المشتريات، وإدارة أسطول المركبات، وإدارة المخازن والأصول، والتوزيع، ومختلف السياسات والإجراءات الحاسمة بالنسبة للنظم اللوجستية؛ و (ي) يتولى موظف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقديم المشورة التقنية بطريقة سلسلة ومتكاملة من واقع خبرته إلى الشرطة الوطنية الليبرية بشأن وضع الطرق والأساليب والبروتوكولات العملية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات، التي تعد أساسية لكفالة فعالية وكفاءة العمليات الشرطية والإدارة الشرطية، وكذلك إسداء المشورة وتقديم المساعدة في هيكلة وتطوير شبكات الراديو للعمليات، والعمليات ونظم وإجراءات نقل البيانات والمعلومات، وفي تحليل متطلبات أمن الاتصالات، وتصميم وتنفيذ إجراءات لعمليات مركز الاتصالات، وتصميم وتنفيذ متطلبات أعمال صيانة وإصلاح الاتصالات.

٥١ - ويتولى المكتب المعزز لمفوض شرطة الأمم المتحدة كفالة تحقيق البعثة الهدف المنوط بها، بوسائل منها إصلاح القطاع الأمني، من خلال تعزيز الدعم الاستشاري على المستويات التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس بغية تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي والقدرات التشغيلية التي تسهل نقل المهام الأمنية إلى السلطات الوطنية.

## العنصر ٢: توطيد السلام

٥٢ - على النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، سيواصل عنصر توطيد السلام تقديم الدعم إلى استراتيجية الحكومة للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وستدعم البعثة إنشاء آليات لتسهيل ممارسات الحكم الرشيد، بما في ذلك مكافحة الفساد بتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي، وتيسير تحول التفاعلات الاجتماعية على المستوى المحلي نحو تحقيق التماسك في المجتمعات المحلية من خلال المصالحة المستدامة. ويشمل هذا مساعدة الحكومة في وضع الرؤية الوطنية المعنونة "مُهضة ليبريا عام ٢٠٣٠"، وهي الرؤية التي يرتقب أن تعقب استراتيجية الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، سيفيد الدعم التقني المُقدم إلى لجنة الأراضي في معالجة مشاكل إدارة الأراضي والتراعات على الأراضي، بما في ذلك استخدام آليات بديلة لحل المنازعات، ولا سيما على صعيد المجتمع المحلي. ووفقاً لمبادرة "الأمم المتحدة الواحدة"، وهي عبارة عن نهج منسق تتبعه الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنمائية، ستقوم البعثة بالعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري للبحث عن سبل لتسليم المسؤوليات إلى الحكومة في مجالات محددة.

٥٣ - وامثالاً لقراري مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، ستضطلع بعثة الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة الليبرية في انتخابات عام ٢٠١١ الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك إجراء استفتاء وطني، وذلك من خلال توفير الدعم اللوجستي، وتنسيق المساعدة الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات بطريقة سلمية. وستقوم البعثة بدعم الحكومة في حل القضايا العالقة المتصلة بالإطار القانوني وفيما يتعلق بالأمور التشغيلية التقنية. وستعمل البعثة أيضاً مع المحاورين الوطنيين لكفالة أن تتسم فترة ما بعد الانتخابات وعملية نقل السلطة إلى الحكومة المنتخبة الجديدة بالطابع السلمي.

٥٤ - ولتوسيع نطاق ملكية عملية السلام في ليبريا، ستعمق البعثة اشتراكها مع منظمات المجتمع المدني بغرض تعزيز مشاركتها في عمليات الحوار الوطني، بما في ذلك المصالحة المجتمعية في أنحاء البلاد، وبناء السلام وآليات تسوية النزاعات، وكذلك في وضع وتنفيذ ورصد المشاريع والبرامج الوطنية بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين.

٥٥ - وستواصل البعثة دعم توطيد سلطة الدولة والإنعاش الاقتصادي وذلك بتيسير وتعزيز الإدارة السليمة والشفافة للموارد الطبيعية، والدعوة للمنفعة المجتمعية. ويشمل هذا الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس والقانون الوطني لإصلاح الغابات، الذي يغطي المسائل التي تتعلق بسلسلة المسؤوليات، ومنح العقود، ومنافع المجتمع وقضايا المحافظة على الغابات. وإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم إطار التنمية المستدامة في مجال الموارد الطبيعية، على النحو المبين في استراتيجية الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك بتقديم الدعم التقني إلى الحكومة ودعم تطوير قدراتها. وفي إطار آلية فريق دعم المقاطعات، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في بناء وتعزيز قدرة الحكومة المحلية في المقاطعات من خلال تقديم الدعم المستمر لتنفيذ برامج التنمية في المقاطعات وسياسة اللامركزية.

٥٦ - وبالعامل عن كئيب مع حكومة ليبريا ومع فريق الأمم المتحدة القطري، ستواصل البعثة تعزيز إعادة الإدماج والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي. وتندرج في هذا الإطار مبادرات كسب الرزق لصالح الشباب والمقاتلين السابقين والأشخاص المتضررين من الحرب. كما ستواصل البعثة متابعة جهود إعادة الإدماج والتحديات الأمنية المتبقية فيما يتصل بالقوات المقاتلة السابقة والجماعات الأخرى. وبالعامل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستقوم البعثة برصد التطورات التي يمكن أن تهدد السلام والاستقرار وستعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لمواءمة البرمجة في هذا الصدد.

٥٧ - ومن خلال مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية، ستقوم البعثة بدعم عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لكفالة التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في رصد الاحتياجات الإنسانية المتبقية وحشد الموارد لدعم خطة العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومؤخراً، في خطة عمل إنسانية طارئة في ليبيريا للتصدي لتدفق اللاجئين من كوت ديفوار. وستساعد البعثة في بناء القدرة على التأهب في حالات الطوارئ على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

٥٨ - وفي إطار الولاية المتمثلة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ستواصل البعثة تقديم الدعم للحكومة لتحسين آليات تعميم المنظور الجنساني على الصعيدين المؤسسي والوطني وعلى صعيد المقاطعات، وإدماج المنظور الجنساني في العملية الانتخابية لعام ٢٠١١ والعملية الطويلة الأجل لوضع رؤية مستقبلية، بما في ذلك المصالحة الوطنية. وستواصل البعثة أيضاً بنشاط الأخذ بأفضل الممارسات وتشجيع اتباعها في جميع المجالات المتعلقة بتوطيد السلام.

٥٩ - وسيغطي عنصر توطيد السلام الأنشطة المقررة للبعثة في مجالات الشؤون السياسية؛ والشؤون المدنية، بما في ذلك الجهود الإنسانية، وجهود إعادة الإدماج والتأهيل والإنعاش؛ ومكتب الشؤون الجنسانية. وفي سياق "توحيد الأداء"، ستعمل البعثة بشراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وستقدم الدعم لمشاريع لجنة بناء السلام، بناء على طلبها. كما ستتعاون البعثة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي بصفة عامة من أجل دعم حكومة ليبيريا.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

٢-١-١ الحفاظ على مستوى ثابت من مشاركة الوزارات/الوكالات الحكومية في الاجتماعات التنسيقية الشهرية لتنمية المقاطعات في إطار استراتيجية الحد من الفقر التي تُعقد على مستوى المقاطعات من أجل توطيد سلطة الدولة في البلد (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٠ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٥ في المائة)

٢-١ توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد

٢-١-٢ جرى تمويل وتنفيذ البرنامج الخمسي للجنة الأراضي (٢٠١١-٢٠١٦) بالكامل

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

٢-١-٣ إنشاء لجان السلام في المقاطعات والمناطق  
للتوسط في النزاعات المحلية وبناء السلام (٢٠١٠/٢٠١١:  
٢٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٠)

٢-١-٤ قامت الهيئة التشريعية بسن خطة عمل وطنية  
للحد من مخاطر الكوارث في شكل قانون، وجرى إنشاء  
لجنة وطنية لإدارة الكوارث

٢-١-٥ جرى وضع آليات وخطط عمل خاصة  
بالمقاطعات من أجل الحد من مخاطر الكوارث في جميع  
المقاطعات الخمس عشرة

## الناتج

- تقديم المشورة والدعم أسبوعياً، من خلال فريق الأمم المتحدة لدعم المقاطعات، إلى جانب الوزارات والوكالات الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الإدارة المحلية والحكم المحلي (وزارة الداخلية، ووكالة الخدمة المدنية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية)، والإنعاش الاقتصادي (وزارة المالية، اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، ووزارة الزراعة، هيئة تنمية الغابات، ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة)، والخدمات الأساسية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات (وزارة التعليم ووزارة الشباب والرياضة من بين وزارات أخرى) على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات/المناطق
- تقديم الدعم أسبوعياً إلى إدارات المقاطعات في مجال بناء القدرات وتحديد المرافق التي تحتاج إلى التأهيل/التشييد في المناطق، بما في ذلك الدعوة إلى الحصول على أموال من خلال آلية فريق الأمم المتحدة لدعم المقاطعات
- تيسير عقد اجتماعات تشاورية شهرية للجان السلام والمصالحة التي أنشئت في المقاطعات الخمس عشرة، وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بالنزاع والمصالحة
- تقديم مشورة أسبوعية إلى المؤسسات الرئيسية على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات بشأن آليات إضافية للتطوير والتنفيذ تهدف إلى كفاءة الاستغلال السليم للموارد الطبيعية مثل الماس والذهب والأخشاب والمطاط. ويشمل هذا الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس والقانون الوطني لإصلاح الغابات، الذي يغطي المسائل التي تتعلق بسلسلة المسؤوليات، ومنح العقود، ومنافع المجتمع والمحافظة على الغابات

- إشراك المجتمع المدني من خلال الحوارات الشهرية والفصلية، والمشاورات، والعمليات التشاركية، ومنتديات وهيكل المجتمع المدني، والتنمية التنظيمية، وتنسيق مشاركته في استراتيجية الحد من الفقر أو أي آلية لاحقة على الصعيد المحلي أو برنامج لتنمية المقاطعات، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
- إسداء المشورة إلى لجنة الأراضي ورصد أنشطتها، وذلك من خلال عقد اجتماعات أسبوعية والتحليل المشترك للتزاعات على الأراضي، والتصدي لها
- قيام المساعد الخاص لمنسق الشؤون الإنسانية بتنظيم اجتماعات تنسيقية خاصة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والتخطيط للطوارئ، والتأهب لحالات الطوارئ وإطلاع الجهات الفاعلة الإنسانية على آخر المستجدات الأمنية التنفيذية
- تقديم المشورة والدعم للجنة الوطنية للإغاثة في حالات الكوارث التابعة لوزارة الداخلية، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد خطة العمل الوطنية (وثيقة السياسة العامة، وتقييم الاحتياجات، ودليل العمليات) لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل سننها في شكل قانون تصدره السلطة التشريعية لإنشاء اللجنة الوطنية المقترحة لإدارة الكوارث بوصفها وكالة حكومية مستقلة
- تيسير عملية التخطيط والتنظيم لعقد حلقات عمل للتوعية والتدريب لصالح السلطات المحلية وفروع الصليب الأحمر الليبري في المقاطعات، واللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، بشأن وضع خطط طوارئ خاصة بالمقاطعات، حسب الحاجة، لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر التي جرى تحديدها، (مثل تحركات السكان عبر الحدود)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-٢ إنشاء الإطار القانوني للانتخابات	٢-٢ تحقيق تقدم صوب إقامة الحكم الرشيد
٢-٢-٢ النجاح في إجراء انتخابات عام ٢٠١١	
الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الاستفتاء الوطني	
٣-٢-٢ مشاركة ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من النساء	
في عملية تسجيل الناخبين، حسبما حددت الحكومة	
٤-٢-٢ وجود ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء	
المرشحات على جميع قوائم الأحزاب السياسية للانتخابات	
عام ٢٠١١	
٥-٢-٢ إقرار وإطلاق الرئيس لوثيقة الرؤية الوطنية	
”نهضة ليبريا عام ٢٠٣٠“، وهي خطة من المقرر أن	
تعقب استراتيجية الحد من الفقر	

## النواتج

- عُقدت اجتماعات أسبوعية منتظمة وأُجريت مشاورات مع الأطراف السياسية الرئيسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمرشحين، بشأن مسائل سياسية وجوانب أخرى تتصل بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الاستفتاء الوطني، بنجاح في عام ٢٠١١
- عُقدت اجتماعات أسبوعية مع لجنة الانتخابات الوطنية والجهات المعنية الأخرى لكفالة إجراء تحضيرات تقنية فعالة، مثل تسجيل الناخبين، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وتوعية الناخبين، وتصميم بطاقات الاقتراع وعمليات الأمن، وذلك لإجراء انتخابات عام ٢٠١١ الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الاستفتاء الوطني
- جرى تقديم الدعم إلى لجنة الانتخابات الوطنية في تيسير عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة للجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، باعتبارها آلية للتشاور وتسوية النزاعات بين اللجنة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بخصوص العمليات والإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الاستفتاء الوطني
- عقد اجتماع أسبوعي لفرقة العمل المعنية بالانتخابات، يضم لجنة الانتخابات الوطنية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وغيرها من أصحاب المصلحة، بشأن تنسيق مساعدات المانحين
- بذل المساعي الحميدة، بسبل منها عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لتسوية المنازعات المحتملة والمسائل الخلافية المتصلة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك أثناء فترة ما بعد الانتخابات
- رصد أسبوعي للهيئة التشريعية والجهاز التنفيذي لتتبع إنشاء الإطار القانوني لإجراء الانتخابات
- عقد اجتماعات دورية مع اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، التي تضم تجمعا تشريعيًا نسائيًا، بشأن إدماج المرأة في مراكز صنع القرار في الأحزاب السياسية، وتحقيق إدراج ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المرشحات في قوائم الأحزاب
- نشر تقرير تقيمي واحد عن مشاركة المرأة في عملية المصالحة الوطنية والعمليات الانتخابية وتوزيعه على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين
- نشر تقرير واحد عن تنفيذ تعميم المنظور الجنساني وتطبيق سياسات وأطر تمكين المرأة على الصعيد الوطني وتوزيعه على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين
- عقد منتدى استشاري واحد لـ ٢٠ مشاركًا بشأن عمليات الحكم الوطني
- تقديم الدعم والمشورة للاجتماعات الاستشارية الشهرية للجنة الحكم ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بشأن عمليات وضع الرؤى الوطنية

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

٢-٣	التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب في المجتمعات المضيفة وإعادة إدماجهم
٢-٣-١	الزيادة في عدد الشباب المتضررين من الحرب الذين يُشاركون في برامج الإنعاش المجتمعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٥٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٥٠٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠٠٠)

## النواتج

- رصد ما تبقى من مجموعات المحاربين السابقين العالية الخطورة التي تشكل تهديدا لعملية توطيد السلام، بإجراء تقييمات وزيارات ميدانية شهرية، فضلا عن عقد اجتماعات نصف شهرية (مرتين في الشهر) وعمليات تبادل للمعلومات مع السلطات المحلية
- إجراء زيارات رصد نصف سنوية بالاشتراك مع خلية التحليل المشتركة للبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك لمعالجة مسائل إعادة الإدماج عبر الحدود
- إسداء المشورة للسلطات الحكومية في رصد ووضع السياسات عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية (مرتين في الشهر)، وتعبئة الموارد لمواجهة التحديات المتبقية المقدرة في مجالي إعادة الإدماج والمصالحة، وتقديم الدعم والدعوة إلى إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل ومستدامة في المجتمعات المحلية لتعزيز الاستقرار وتثبيت دعائم إعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب وتسريع المصالحة والانتعاش على الصعيد المحلي
- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين لتسهيل الانتقال من جهود إعادة الإدماج في المجتمع إلى مرحلة التنمية
- تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لدعم توطيد السلام، بناء على تقييم الاحتياجات وأولويات البعثة

## العوامل الخارجية

وجود إرادة سياسية من جانب الحكومة للتصدي للفساد؛ وتقديم الجهات المانحة الأموال اللازمة لدعم المبادرات الرامية إلى توطيد السلام

الجدول ٣  
الموارد البشرية: العنصر ٢ - توظيف السلام

موظفون دوليون									موظفون المدنيون
متطوعو	موظفون الأمم المتحدة	الموظفون الفرعيون <sup>(١)</sup>	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	أمين مد-١	وكيل أمين عام مساعد مد-١	
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١٣	٢	٢	٩	٣	٢	٣	-	١	
١٤	٢	٢	١٠	٣	١	٥	-	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١	-	-	١	-	(١)	٢	-	-	صافي التغير
قسم التخطيط السياسي والسياسات									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٢٢	٤	١	١٧	٣	٤	٩	١	-	
٢٢	٤	٢	١٦	٢	٤	٩	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	١	(١)	(١)	-	-	-	-	صافي التغير
قسم الإعاش والتأهيل وإعادة الإدماج									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١٧	١	٧	٩	٢	٢	٥	-	-	
١٤	١	٧	٦	٢	٢	٢	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(٣)	-	-	(٣)	-	-	(٣)	-	-	صافي التغير
قسم الشؤون المدنية									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٩٣	٢٠	٣١	٤٢	٦	١٦	١٩	١	-	
٩٢	٢٠	٣١	٤١	٥	١٦	١٩	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(١)	-	-	(١)	(١)	-	-	-	-	صافي التغير
وحدة الاستشارات الجنسانية									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٩	٢	٥	٢	-	١	١	-	-	
٩	٢	٥	٢	-	١	١	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
وحدة استشارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٧	٢	٤	١	-	-	١	-	-	
٧	٢	٤	١	-	-	١	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
وحدة المساعدة الانتخابية									
									الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٢٠	٢٠	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢٠	٢٠	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
									الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٦	-	-	٦	-	٤	٢	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ <sup>(٢)</sup>

موظفون دوليون								
وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع	متطوعو الموظفون الأمم المتحدة	المواطنون <sup>(١)</sup>	المجموع الفرعي	الميدانية	ف-٢	ف-٤	ف-٥	ف-٣
الموظفون المدنيون								
صافي التغير	٦	-	-	٦	-	٤	٢	-
<b>المجموع الفرعي</b>								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٢٦	٢٠	-	٦	-	٤	٢	-
صافي التغير	٢٦	٢٠	-	٦	-	٤	٢	-
<b>المجموع</b>								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٦١	٣١	٥٠	٨٠	١٤	٢٥	٣٨	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٨٤	٥١	٥١	٨٢	١٢	٢٨	٣٩	٢
صافي التغير	٢٣	٢٠	١	٢	(٢)	٣	١	-

(أ) بمن فيهم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفتان في وظائف المساعدة المؤقتة العامة (إعادة ندب وظيفتين برتبة ف-٤ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية؛ وإنشاء وظائف للمساعدة المؤقتة العامة بواقع وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، و ٤ وظائف برتبة ف-٣ في وحدة المساعدة الانتخابية، يقابلها إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٣ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية؛ وإعادة ندب ٣ وظائف (١ ف-٥ و ٢ ف-٤) من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى مكتب الاتصال والإعلام؛ وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم التخطيط السياسي والسياسات

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٢٠ وظيفة مؤقتة

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية الموظفين الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٤ من مكتب مدير دعم البعثة ووظيفة برتبة ف-٤ من مركز العمليات اللوجستية المشتركة، ووظيفة برتبة ف-٣ إلى مكتب مدير دعم البعثة)

٦٠ - لتقديم دعم فعال إلى المكاتب الميدانية، أنشئ فريق للدعم الميداني في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية بغية دعم وتيسير عمل مكاتب المقاطعات البالغ عددها ١٥ مكتبا سعيا إلى كفالة الاتساق بين مقر البعثة والمكاتب الميدانية وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على "توحيد الأداء". وقد تيسر عمل الفريق بفضل الوظائف المعارة من مكاتب البعثة الأخرى. وفي هذا الصدد، وبغية إضفاء طابع الانتظام على عمل الفريق، يقترح تعزيز مكتب نائب الممثل الخاص، الذي يضم ملاكه الوظيفي حاليا ١٣ وظيفة (١ أمين عام مساعد، و ٢ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٣ خ م، وموظف فني وطني، وموظف وطني من فئة الخدمات العامة، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) بوظيفة إضافية برتبة ف-٤ لمستشار خاص يتم توفيرها عن طريق إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٤ من مكتب مدير دعم البعثة. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى اتساع نطاق عمل نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية وطبيعة عمله، يقترح إعادة تصنيف وظيفة المساعد الخاص لنائب الممثل الخاص من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، وسيتم ذلك عن طريق إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٤ من مركز العمليات اللوجستية المشتركة. ويقترح كذلك إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٣ (كانت سابقا للمساعد خاص) إلى مكتب مدير دعم البعثة.

### قسم التخطيط السياسي والسياسات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية بتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٦١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يقترح تحويل وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية.

### قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام)

٦٢ - إن قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، الذي يضم حاليا ١٧ وظيفة (١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ موظفين فنيين وطنيين، و ٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) يدعم جهود البعثة فيما يتعلق بإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من الحرب، وإيجاد فرص العمل، وتأهيل البنية الأساسية الحيوية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا، لا سيما على صعيد المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، دعم القسم تنفيذ البرنامج الوطني لتزاع السلاح والتأهيل وإعادة الإدماج الذي اكتمل في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وعمل على متابعة مهام إعادة الإدماج المتبقية. وفي سياق إكمال البرنامج والخفض التدريجي للبعثة الذي يجري مؤخرا، يقترح إعادة ندب ثلاث وظائف تشمل وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

### قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة خدمة ميدانية إلى مكتب الاتصال والإعلام)

٦٣ - يدعم قسم الشؤون المدنية بملاكه الوظيفي الحالي البالغ ٩٣ وظيفة (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ١٧ ف-٤، و ١٦ ف-٣، و ٦ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٤ موظفا فنيا وطنيا، و ١٧ من موظفي فئة الخدمات العامة الوطنية، و ٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة) الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في جوانبها المتعلقة بتنفيذ القانون الوطني للغابات، ووضع المبادئ التوجيهية لتقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية وإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك وإعادة بسط السلطة على كافة مزارع أشجار المطاط. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد القسم في صياغة البرامج المتعلقة بإعادة إدماج الضحايا، والجناء إبان الحروب، ومصالحتهم، وفي بناء السلام وتسوية النزاعات، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني. وفي سياق إعادة تنظيم القسم استنادا إلى المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة، مع زيادة الاعتماد الآن على الموظفين الوطنيين، يقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى مكتب الاتصال والإعلام.

## وحدة المساعدة الانتخابية

الموظفون الدوليون: زيادة ٦ وظائف مؤقتة (إنشاء وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بواقع وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، و ٤ وظائف برتبة ف-٣)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٢٠ وظيفة مؤقتة

٦٤ - أذن مجلس الأمن للبعثة، بقراره ١٩٣٨ (٢٠١٠)، بمساعدة الحكومة الليبرية، بناء على طلبها، على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، بتقديم الدعم اللوجستي، ولا سيما من أجل تيسير الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. ويخطط حالياً لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. إلا أن لجنة الانتخابات الوطنية اقترحت إجراء استفتاء وطني في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١. وفي حال الموافقة على ذلك، سيتحول موعد إجراء الانتخابات إلى ثاني أيام الثلاثاء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٦٥ - وتيسيراً للتنفيذ الكفء والفعال للولاية الانتخابية للبعثة، يقترح إنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية. وستكون الوحدة مسؤولة مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية. وهذا سيؤدي إلى تيسير التنسيق والتعاون الوثيقين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسؤول عن تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الانتخابية الليبرية. وستتألف وحدة المساعدة الانتخابية من ٢٦ وظيفة مؤقتة تشمل ٦ وظائف لموظفي المساعدة المؤقتة العامة الدوليين، لمستشار قانوني أقدم (ف-٥)، ورئيس للعمليات (ف-٤)، وموظف للعلاقات الخارجية/الاتصال بالمراقبين، وثلاثة موظفين للتنسيق الإقليمي (ف-٣)، إلى جانب ٢٠ وظيفة لأخصائيين انتخابيين (متطوعو الأمم المتحدة).

٦٦ - ووفقاً لذلك: (أ) يتولى المستشار القانوني الأقدم المسؤولية عن الإشراف على الفريق الانتخابي ويركز على الإطار القانوني الانتخابي وبخاصة الشكاوى، ويعزز القدرة الاستشارية القانونية للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية وصياغة الورقات غير الرسمية لفائدة قيادة البعثة وتقديم الإحاطات إلى أصحاب المصلحة؛ و (ب) يقوم رئيس العمليات بالتنسيق بين متطوعي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٢٠ متطوعاً في المقاطعات، ويكون جهة الاتصال للتنسيق مع فريق البرنامج الإنمائي المعني بالانتخابات وجهة الاتصال بالبعثة المعنية بالمسائل المتعلقة بالانتخابات، ويعمل باعتباره الموظف المسؤول عند غياب المستشار القانوني الأقدم؛ و (ج) يقوم موظف العلاقات الخارجية/الاتصال بالمراقبين، بمساعدة رئيس العمليات في التنسيق مع فريق البرنامج الإنمائي المعني بالانتخابات،

ويقوم يوميا وأسبوعيا بكتابة تقارير مجمعة استنادا إلى المعلومات التي يقدمها متطوعو الأمم المتحدة في الميدان ويساعد البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بأفرقة المراقبين وإجراءات الاعتماد؛ و (د) يعمل موظفو التنسيق الإقليمي في ثلاثة مكاتب إقليمية ويكونون مسؤولين عن تحديد وتنسيق موارد البعثة من أجل الدعم الانتخابي في نطاق مسؤولية كل منهم، ويعملون مع رؤساء المكاتب الإقليمية في نقل الموارد اللوجستية للدعم الانتخابي وتحديداتها حسب سلم الأولوية، كما يعملون مع متطوعي الأمم المتحدة في إطار وحدة المساعدة الانتخابية لكفالة الدعم الفعال للجنة الانتخابات الوطنية؛ و (هـ) يرسل متطوعو الأمم المتحدة إلى ١٩ موقعا في جميع أنحاء البلد لمساعدة نظرائهم في صياغة خطط العمليات والخطط اللوجيستية على صعيد المقاطعات فيما يتعلق بنشر المواد الانتخابية واستعادتها، وكذلك لتقديم المساعدة في استخدام موظفي الاقتراع وتدريبهم ودفع أجورهم، وتنفيذ حملة لتثقيف الناخبين. وسيساعد أحد المتطوعين في استراتيجية الإعلام والاتصال في العاصمة.

### العنصر ٣: سيادة القانون

٦٧ - سيستمر عنصر سيادة القانون في دعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية لوزارة العدل، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، ومكتب إدارة السجون والتأهيل وكذلك في التركيز على تعزيز قدرات المؤسسات والآليات المعنية بسيادة القانون. وسيستهدف الدعم تعزيز وتحسين تحقيق العدالة وإتاحة اللجوء إليها، بسبل منها إرشاد الفاعلين في قطاع العدالة. وستستمر ركيزة سيادة القانون بالبعثة في تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى السلطة القضائية، ووزاري العدل والداخلية ولجنة إصلاح القانون، في عمليات رسم السياسات والتنفيذ، لتحقيق أهداف تشمل مواءمة نظم العدالة الرسمية والتقليدية، وتحقيق الإصلاح التشريعي والدستوري، ومعالجة التحدي الذي يمثله العنف الجنسي والجنساني. وستستمر الركيزة أيضا في تقديم الدعم التقني والتدريبي إلى الهيئة التشريعية كي تؤدي مهامها الدستورية بفعالية.

٦٨ - وستستمر البعثة في تقديم الدعم لمكتب إدارة السجون والتأهيل لتطوير نظام السجون في ليبيريا وفقا للمعايير والممارسات الدولية. وسيكون محور التركيز الرئيسي هو مساعدة المكتب في تحسين تنفيذ الإجراءات القائمة ودمج السياسات الملائمة في إدارة مرافق سجنية تكون أكثر إنسانية وأمنا. وسيتم التركيز على التدريب أثناء الخدمة من أجل تعزيز المهارات اللازمة ليتولى البلد زمام الأمور ويحقق الاستدامة.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، ستركز البعثة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لرصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة لها، في السياسات، والقوانين، والممارسات،

وستستهدف أربعة مجالات رئيسية، هي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والنهج القائم على حقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. وستواصل البعثة جهودها لكفالة تعميم حماية الطفل والشؤون الجنسانية بشكل متزايد وواع في برامجها، بهدف تعزيز ثقافة الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات المتعلقة بسيادة القانون.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>٣-١-١ إحراز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقدماً صوب الامتثال لمبادئ باريس (٢٠١٠/٢٠١١: نسبة الامتثال ٧٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: نسبة الامتثال ٨٥ في المائة)</p>	<p>٣-١-١ إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمصالحة الوطنية في ليبريا</p>
<p>٣-١-٢ إرساء آليات متابعة تمكن اللجنة من رصد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة</p>	
<p>٣-١-٣ قيام الحكومة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات مجلس حقوق الإنسان واستعراض التقدم المحرز فيها، بانتظام، في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للجدول الزمني للاستعراض المحدد في خطة العمل (٢٠١٠/٢٠١١: استعراض واحد أجرته الحكومة، واستعراض واحد أجراه المجتمع المدني؛ ٢٠١١/٢٠١٢:</p>	
<p>إجراء استعراضين مشتركين بين الحكومة والمجتمع المدني)</p>	
<p>٣-١-٤ زيادة اعتماد وترسيخ نهج قائم على حقوق الإنسان، إزاء تطوير وتنفيذ ورصد القوانين والخطط والسياسات الحكومية، وكذلك برامج وممارسات الأمم المتحدة والبعثة (٢٠١٠/٢٠١١: وضع ٤ قوانين/خطط/سياسات وتنفيذ ٢؛ ٢٠١١/٢٠١٢: وضع ٤ قوانين/خطط/سياسات وتنفيذ ٤)</p>	

٣-١-٥ قيام منظمات المجتمع المدني برصد حالة حقوق الإنسان في ليبيريا وإصدار تقارير موجهة إلى عامة الجمهور تشمل توصيات (٢٠١٠/٢٠١١: إصدار ٤ تقارير عن حقوق الإنسان؛ ٢٠١١/٢٠١٢: إصدار ٤ تقارير عن حقوق الإنسان)

٣-١-٦ قيام الحكومة بوضع وإقرار استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة والمجتمع المدني

## النواتج

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية بسبل منها تنظيم ٤ دورات تدريبية في مجال تنمية القدرات، وعقد اجتماعات شهرية منتظمة مع أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وموظفيها بشأن تنفيذ اللجنة للولاية المحددة في مبادئ باريس وامتثالها لهذه المبادئ
- الرصد والإبلاغ المؤديان إلى إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات فصلية مع الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ونوادي حقوق الإنسان في المدارس، بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع الوزارات وفئات المجتمع المدني المعنية بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعة التوصيات المثبتة عن الاستعراض الدوري الشامل
- توفير ثلاث دورات عمل لأعضاء وموظفي الهيئة التشريعية لزيادة القدرة على الدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في التشريعات الداخلية
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل ومكتب رئيس القضاة لتحسين الالتزام بتنفيذ سيادة القانون وكفالة تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان
- توفير المشورة التقنية والرصد وتقييم الأثر فيما يتعلق بالتدريب الذي يقدمه مدربو حقوق الإنسان في الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس والقوات المسلحة الليبيرية
- تنظيم حلقتي عمل لمدة يومين وعقد اجتماعات متابعة شهرية بشأن المسائل المتعلقة بقضاء الأحداث

- عقد ٣٠ دورة لبناء القدرات (دورتان لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة)، مع إقامة شبكات محلية للرصد والحماية والدعوة، بما يشمل جماعات المجتمع المدني، والسلطات التقليدية، ونوادي حقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية، من أجل تعزيز الأنشطة المستدامة على نطاق البلد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- عقد ٦٠ دورة توعية للمجتمع المحلي (أربع دورات لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة)، و ٣٠ لقاء مفتوحا (لقاءان لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة) مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ونوادي حقوق الإنسان بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء المسائل الجنسانية والحساسية إزاء الإعاقة، واستراتيجية الحد من الفقر وخطط تنمية المقاطعات
- تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية واتحاد دور الأيتام في ليبيريا فيما يتعلق بإنهاء استخدام المؤسسات كوسيلة للإصلاح، ومنع توظيف الأطفال في دور الأيتام وتعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان ذات الصلة
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق توفير التدريب وعقد اجتماعات فصلية منتظمة مع مديري وموظفي اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة بشأن تنفيذ ولايتها
- تنظيم حلقة عمل واحدة لمدة أربعة أيام في مجال تنمية القدرات وإسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عن طريق الاجتماعات الشهرية المتعلقة بتصميم وإقرار استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- إسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية من أجل تعزيز ورصد تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة لحقوق الإنسان التي أصدرتها البعثة

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- ٢-٣ تعزيز النظام القانوني والنظام القضائي ونظام السجون في ليبيريا
- ١-٢-٣ تستعرض لجنة إصلاح القانون الأنظمة الأساسية الرئيسية التي لا تنسجم مع الدستور والمعايير الدولية، وتقدم ما يتصل بها من توصيات (٢٠١١/٢٠١١: ٥ استعراضات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥ استعراضات)
- ٢-٢-٣ زيادة في عدد المدربين من غير المحامين (٢٠١١/٢٠١١: ٣٠؛ ١٢/٢٠١١: ١٠٠)

٣-٢-٣ زيادة عدد خدمات المساعدة القانونية المنشأة في المقاطعات وفقا للسياسة والاستراتيجية (٢٠١١/٢٠١٠: ١٠ مقاطعات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٥ مقاطعة)

٣-٢-٤ زيادة عدد القضايا التي فصلت فيها محاكم الدوائر سنويا (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٣٥ قضية؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠٠ قضية؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٠٣ قضايا؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٠٠ قضية)

٣-٢-٥ وضع الحكومة اللمسات النهائية على الخيارات السياسية لمواءمة نظم العدالة القانونية والتقليدية من أجل الاستعراض التشريعي اللاحق وسن تشريعات

٣-٢-٦ إرساء أطر للمساءلة في إطار الهيئة القضائية ووزارة العدل

٣-٢-٧ قيام الحكومة بالتدقيق في تنفيذ إجراءات عمل وطنية موحدة مستكملة في ١٥ مرفقا من المرافق السجنية للتحقق من الجاهزية للانتقال

٣-٢-٨ تدريب أثناء الخدمة يقدمه موظفون في المسجون الوطني (٢٠١٠/٢٠١١: ١٢ موظفا؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٢ موظفا)

## النواتج

- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية إلى لجنة إصلاح القانون بشأن الاستعراض التشريعي، والبحث القانوني والصياغة التشريعية
- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية إلى وزارة الداخلية بشأن استعراض الأنظمة المتعلقة بالأراضي الداخلية
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن طريق عقد اجتماعات شهرية، إلى الهيئة التشريعية بشأن الاستعراض التشريعي، والبحث القانوني والصياغة التشريعية

- تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، إلى الهيئة القضائية بشأن محامي المساعدة القضائية، وحفظ السجلات، وإدارة القضايا
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، إلى وزارة العدل بشأن عمليات الملاحقة القضائية واستعراض القضايا، بما في ذلك حالات الاغتصاب، وحفظ السجلات، وإدارة القضايا، والتدوين، والتقاضي، والخدمات الاستشارية القانونية، والعقود والاتفاقات، والهجرة
- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية إلى كلية لويس آرثر غرايمز للحقوق، ورابطة المحامين الوطنية الليبرية، وأعضاء المجتمع المدني المشتركين في مشاريع سيادة القانون بشأن تنسيق إصلاحات قطاع العدالة والنهوض بها، بما في ذلك وضع برامج للمساعدة القضائية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الخدمات الاستشارية في مجال المساعدة القضائية، والمنظمة الدولية لإصلاح نظام العقوبات
- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للسلام ومركز كارتر، بشأن تجميع وتنفيذ بعض التوصيات التي صدرت في المؤتمر الوطني بشأن تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، من أجل وضع خيارات سياسية للحكومة في مجال موازنة نظم العدالة العرفية والقانونية
- رصد المؤسسات القانونية والقضائية يوميا، بما في ذلك إجراء تحليلات لنظام العدالة، وتحديد المسائل القانونية والقضائية للانتصاف، وإعداد تقارير فصلية عند نهاية مدة المحكمة لإطلاع الحكومة عليها
- تقديم المساعدة إلى معهد التدريب القضائي ووزارة العدل في مجال التدريب وإجراء حلقات العمل لبناء قدرات القضاة وقضاة الصلح ومفوضي الأمن ومأموري الإجراء وكتاب المحاكم ومحامي الدفاع الجاني والمدعين العامين والمدربين، في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبرية
- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية إلى ركيمة الحوكمة وسيادة القانون (وعقد اجتماعات بين الفينة والأخرى مع المؤسسات الحكومية والوزارات التي تدرج تحت هذه الركيمة) بشأن تنسيق إصلاحات قطاع العدالة وتطويرها
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، إلى وزارة العدل (وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني) بشأن عمليات الملاحقة القضائية وإدارة قضايا الاغتصاب

- إسداء المشورة التقنية عن طريق عقد الاجتماعات الشهرية والاشتراك في المواقع في المرافق السجنية بشأن تفعيل إجراءات العمل الموحدة لإدارة وأمن السجناء
- الاضطلاع بدورات أساسية و متقدمة وتأهيلية لتدريب المديرين (دورة لكل واحد) لفائدة ١٢ من موظفي السجون، في إطار برنامج من ثلاث مراحل بشأن المهارات التدريبية والمواضيع المتعلقة بالسجون يتضمن أساليب التعلم النشط، وتخطيط الدروس، ومهارات العرض، وديناميات المجموعة، وحل المشكلات، وطرق التدريب ومهارات الملاحظة
- قيام الوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون بتدريب ١٢ مدرباً وطنياً إضافياً لإجراء تدريب أثناء الخدمة في ١٥ مرفقاً
- استعراض واستكمال الخطة الرئيسية لمكتب إدارة السجون والتأهيل في مجال تطوير مرافق السجون على مستوى التصميم الهيكلي، بما في ذلك استعراض واستكمال رسومات خطط بناء السجون على الورق
- إسداء المشورة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع، في مرافق السجون ذات البرامج الزراعية، على يد ٣ مرشدين ذوي خبرة زراعية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب إدارة السجون والتأهيل الهادفة إلى تأهيل السجناء
- رصد ١٥ سجناً من خلال زيارات شهرية للإشراف على المرشدين ورصد تنفيذ السياسات المؤسسية
- ٣٠ مشروعاً من المشاريع سريعة الأثر لتعزيز البنية الأساسية لسيادة القانون، بما في ذلك تأهيل أو إعادة بناء مراكز الشرطة، ومرافق السجون، ومحاكم الصلح، ومكاتب الهجرة والمراكز الحدودية. ولتحديد المشاريع ذات الأولوية، سيتم الاضطلاع بتقييم للاحتياجات قبل نهاية السنة المالية الحالية
- تقديم تقرير تقييمي واحد بشأن مشاركة المرأة في الإصلاحات والسجون ومؤسسات القطاع القانوني والقضائي لأصحاب المصلحة من الحكومة والجهات الوطنية والدولية

#### العوامل الخارجية

تخصيص موارد كافية للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها في أنحاء ليبيا؛ ومحافظة اللجنة على استقلالها؛ وقدرة اللجنة والسلطات الوطنية، بما في ذلك الوزارات المعنية والقطاع الأمني، على إقامة علاقة عمل فعالة لكفالة تنفيذ توصيات اللجنة؛ ومواصلة الحكومة والمجتمع المدني المشاركة بشكل كامل في لجنة التوجيه المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وتحقق التعاون ما بين الهيئة التشريعية، ووزارة العدل، والشرطة الوطنية الليبية وغيرها من أصحاب المصلحة لكفالة سلاسة العمليات في قطاع حقوق الإنسان والعدالة الجنائية. وتوافر الإرادة السياسية من جانب الحكومة لتحسين الحالة المالية في قطاع سيادة القانون للسماح بزيادة المخصصات من الميزانية، بما في ذلك الدعم المقدم من الجهات المانحة

الجدول ٤  
الموارد البشرية: العنصر ٣، سيادة القانون

الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع	متطوعو الموظفون الأمم الوطنية <sup>(١)</sup> المتحدة	المجموع	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف	الميدانية الفرعي	صافي التغير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)											
١	-	٣	-	٢	٦	١	١	٨	١	١	٢٠١١/٢٠١٠
١	-	٣	-	١	٥	٢	٢	٨	١	٢	٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	(١)	(١)	١	-	-	-	صافي التغير
الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون											
-	-	٤	-	٢	٦	٣	٤	١٣	٤	٣	٢٠١١/٢٠١٠
-	-	٤	-	٢	٦	٣	٤	١٣	٤	٣	٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
شعبة دعم النظام القانوني والقضائي											
-	١	٦	٥	١	١٣	٢٥	٦	٤٤	٦	١٣	٢٠١١/٢٠١٠
-	١	٦	٥	١	١٣	٢٥	٦	٤٤	٦	١٣	٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
قسم حقوق الإنسان والحماية											
-	١	٦	١٣	٢	٢٢	١٧	٦	٤٥	٦	١٧	٢٠١١/٢٠١٠
-	١	٦	١٣	٢	٢٢	١٧	٦	٤٥	٦	١٧	٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع											
١	٢	١٩	١٨	٧	٤٧	٤٦	١٧	١١٠	١٧	٤٦	٢٠١١/٢٠١٠
١	٢	١٩	١٨	٦	٤٦	٤٦	١٧	١١٠	١٧	٤٦	٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	(١)	(١)	١	-	-	-	-	صافي التغير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى وظيفة لموظف فني وطني)

## مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من خلال تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

٧٠ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة.

## قسم حقوق الإنسان والحماية

الموظفون الوطنيون: لم يطرأ تغير صاف (إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى رتبة موظف فني وطني)

٧١ - يركز قسم حقوق الإنسان والحماية، بملاكه الوظيفي الحالي البالغ ٤٥ وظيفة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٩ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٧ موظفين فنيين وطنيين، و ١٠ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة)، على بناء القدرات الوطنية المستدامة في مجال حقوق الإنسان مع مجموعة من الشركاء من الحكومة والمجتمع المدني في جميع المقاطعات الـ ١٥ في ليريا. ويرصد القسم أيضا أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان ويبلغ عنها ويديرها. ويعمل القسم في إطار البعثة وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لكفالة اعتماد وتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان. وتتمثل إحدى مهام البعثة الأكثر أهمية في توفير الدعم للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التي تأخر إنشاؤها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبسبب تأخر إنشاء هذه اللجنة، يجب على القسم توفير الدعم في إطار زمني أقصر مما كان متوقفا أصلا، الأمر الذي يتطلب أن تستثمر البعثة مزيدا من الموارد في برنامجها المتعلق بالدعم. وبالفعل يقتضي جعل اللجنة تعمل بكامل طاقتها في جميع أنحاء البلد التزاما متواصلًا. وفي هذا السياق، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى وظيفة لموظف فني وطني لشؤون حقوق الإنسان. وسينسق شاغل الوظيفة الدعم الذي يقدمه القسم للجنة الوطنية المستقلة ويسدي المشورة للبعثة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة بشأن الإجراءات اللازمة لتعزيز الدعم بصورة مستمرة. وسيعمل شاغل الوظيفة أيضا على دعم إقامة وتعهد شراكة قوية وفعالة بين اللجنة وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، بمن فيهم الزعماء التقليديون، بطرق منها إشراك نوادي

حقوق الإنسان في المدارس، وتيسير العلاقات بين اللجنة والشباب في البلد وكفالة إدماج معلومات بشأن اللجنة في التوعية بالسلام والمواطنة وحقوق الإنسان في المدارس، وكذلك العمل مع موظفي القسم في جميع أنحاء ليبيريا بغية تنسيق تعاونهم مع اللجنة والجهات صاحبة المصلحة فيها ودعمهم لهما على الصعيد المحلي وتحقيق الفعالية في ذلك.

#### العنصر ٤ : الدعم

٧٢ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مشاركتها في المشروع التحريبي الرامي إلى تحسين عرض أطر الميزنة القائمة على النتائج لعنصر الدعم لديها. وتبعا لذلك، يعرض الإطار المبين أدناه مؤشرات الإنجاز، والنواتج ذات الصلة المتعلقة بتحسين الخدمات. وترد نواتج الدعم القياسية والنواتج المتخصصة أو غير القياسية الخاصة بالبعثة في الجدولين ٥ و ٦ مع إيراد بيانات مقارنة عن فترتين.

٧٣ - وسيتم توفير الدعم الكفؤ والفعال في مجال الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في أدائهم للأنشطة التي أنيطت بهم. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ توفير الدعم اللوجستي للانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكذلك الاستفتاء المقرر إجراؤه في آب/أغسطس ٢٠١١، وفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ستوفر البعثة دعم الطيران ودعم النقل البري لنقل المواد الانتخابية جواً، ونقل شرطة وأفراد الأمم المتحدة العسكريين إلى مختلف مقاطعات البلد لتعزيز الأمن ورصد البيئة قبل الانتخابات وبعدها.

٧٤ - وتخطط البعثة لتأهيل وإصلاح مرافقها وهيكلها الأساسية التي تضررت نتيجة للظروف المناخية القاسية خلال موسم الأمطار، لكفالة بيئة عمل مقبولة بالنسبة لجميع المخيمات وأماكن العمل. وفي هذا الصدد، ستشرع البعثة في الاستبدال المقرر للمرافق الجاهزة التي تسرب المياه وتدهورت حالتها، بما في ذلك وحدات الإقامة، ووحدات الاغتسال، ومباني التخزين؛ وخدمات الصيانة في جميع أماكن عمل الأمم المتحدة؛ ورصف وإصلاح الطرق ومهابط الطائرات ومنصات الهليكوبتر لكفالة بقاء جميع طرق الإمداد سالكة؛ وتحسين إدارة النفايات من خلال إحراق جميع النفايات الطبية والنفايات السامة الأخرى التي يمكن معالجتها بسهولة، والقيام في الوقت نفسه بمعالجة نفايات الوقود من خلال بناء أفران في مختلف مواقع البعثة. وستواصل البعثة أيضا تحسين السلامة على الطرق بتدريب جميع الموظفين الجدد على القيادة في جميع التضاريس وإجراء حملات للسلامة على الطرق بصورة منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تحديد أوجه الكفاءة في جميع عملياتها

وستعمل، على سبيل الأولوية، على كفالة تقاسم الأصول الجوية، حيثما يكون ذلك ممكناً، مع بعثات أخرى من أجل تخفيض تكاليف الاستئجار المضمونة.

٧٥ - وعلاوة على ذلك، ستوفر البعثة الخدمات الطبية من خلال مختلف مستويات العيادات والمستشفيات المنتشرة في منطقة عمليات البعثة، وعمليات الإجراء الطبي إلى داخل البعثة وخارجها؛ وخدمات المشورة والفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، كلما كان ذلك ضرورياً. وسيتم تعزيز الإمداد بمخصص الإعاشة وإعادة الإمداد بها لصالح القوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تركيب خدمات إنترنت أسرع وأيسر منالاً. كما سيوفر الدعم المنتظم لجميع الموظفين في مجال الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وستمنح الأولوية لروابط الاتصالات المستمرة نظراً للبيئة الانتخابية، مع تزايد الحاجة لكفالة أمن جميع موظفي الأمم المتحدة، وتبليغ المعلومات المتعلقة بهذه البيئة في مختلف المقاطعات.

٧٦ - وسيواصل برنامج الإعلام التابع للبعثة ترويج وتعميم أنشطة البعثة وأولوياتها ومناسباتها والعمل مع الحكومة وغيرها من الجهات الشريكة الوطنية والدولية لترويج ما تحزره من تقدم وما تظلم به من برامج. بينما تستعد ليريا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ستزداد المطالب على البعثة لتركيز أنشطتها على تشجيع الناس على المشاركة في الانتخابات، وطمأنة السكان المحليين على سلامتهم وأمنهم، و زيادة التوعية بمبادرة "أمم متحدة واحدة".

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

١-٤-١ تزويد البعثة بدعم لوجستي وإداري وأمني يتسم بالفعالية والكفاءة

١-٤-١-١ تخفيض نسبة الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من ١٢ شهراً إلى الرصيد الإجمالي للحسابات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية، من خلال مواصلة تحليل التسلسل الزمني لهذه الحسابات وإجراء متابعة نشطة وصارمة للأموال المستحقة للمنظمة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٥ في المائة) غير متوفرة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥ في المائة)

١-٤-٢ التصرف في المعدات المشطوبة في غضون ١٨٠ يوماً من الموافقة على تفكيكها في شكل خردة و ١٨٠ يوماً من الموافقة على بيعها تجارياً



٤-١-٩ زيادة معدل توافر المركبات (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٧٠ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٥ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨٨ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٩٠ في المائة)

٤-١-١٠ تركيب عرض النطاق الترددي الذكي المخصص (أولوية استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الأعمال التجارية)، ما سيخفض القيود على استخدام أفراد البعثة لشبكة الإنترنت إلى الحد الأدنى في جميع الأوقات

٤-١-١١ زيادة سرعة الإنترنت الأرضي من ١٠ ميغا بايت في الثانية إلى ١٦,٥ ميغا بايت في الثانية، ما أدى إلى دعم مواقع إضافية، وتحقيق اتصال أسرع، وتفاذي توقف النظام

٤-١-١٢ زيادة النسبة المئوية للمكالمات الواردة إلى مكتب الخدمة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي وُجدت حلول للمشاكل التي طرحتها في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٣ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٥ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٥ في المائة)

٤-١-١٣ زيادة تغطية النظام اللاسلكي لجميع مرافق البعثة وأماكن الإقامة فيها (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٩٠ في المائة)

٤-١-١٤ زيادة عدد الزيارات الميدانية وعمليات التفتيش في مواقع العمل لتعزيز تطبيق اللوائح البيئية (السياسة العامة البيئية، وإجراءات العمل الموحدة، وخطة التأهب لمخاطر الكوارث) (٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٣؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٠)

٤-١-١٥ مواصلة الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني الأمم المتحدة والمرافق التابعة لها في كافة مقاطعات ليريا الخمس عشرة

٤-١-١٦ مواصلة الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة التي تضم ١ ٥٣٥ من الأفراد الدوليين، من بينهم ٥٢٧ موظفا دوليا، و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٨٨ من ضباط الأركان، و ٤٩٨ من شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من شرطة الإصلاحات والسجون

٤-١-١٧ تخفيض متوسط عدد الإصابات المهنية الشهرية التي تتطلب علاجا طبيا (٢٠٠٦/٢٠٠٧: غير متوفر؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٤؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٧؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: غير متوفر؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٥؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣)

٤-١-١٨ تخفيض عدد دعاوى الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، من خلال اتخاذ تدابير وقائية من قبيل التدريب، وتقييم المخاطر، وحظر التجول، وتحديد مناطق محظورة خارج نطاق البعثة، بالإضافة إلى جهود التوعية (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٥؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٩؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٧؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٦)

٤-١-١٩ صدور ٦٥ في المائة من أوامر الشراء المتعلقة بطلبات التوريد الممولة في خطة الاقتناء بنهاية الربع الثاني من السنة المالية (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٦٥ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦٥ في المائة)

٤-١-٢٠ زيادة رضا العميل عن جودة الرعاية الصحية في المناطق النائية مقيسة باستخدام استمارات المتابعة التقييمية، حيث أعطى أكثر من ٦٠ في المائة من العملاء تقدير "ممتاز"، بينما أعطى ٣٥ في المائة منهم تقدير "جيد جدا"

٤-١-٢١ تحسين التوزيع بين الجنسين في جميع الرتب (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٣ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٣٦ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣٨ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث)

٤-١-٢٢ زيادة نسبة مشاركة الإناث في مشاريع بناء قدرات الموظفين الوطنيين في مركز التدريب المتكامل للبعثات (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٣ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٣٥ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣٨ في المائة)

### النواتج

- إجراء تحليلات أكثر تواترا للتسلسل الزمني للحسابات المستحقة القبض، والقيام بمتابعات لتصفية المبالغ المستحقة القبض غير المسددة
- إنشاء نظام لمبيعات الممتلكات وعقد اجتماعات مراجعة فعالة للمجلس المحلي لحصر الممتلكات مرة واحدة في الشهر على الأقل
- إسناد مسؤولية واضحة للموظفين في القسم الهندسي عن التنسيق مع المجلس المحلي لحصر الممتلكات والمكاتب الأخرى المعنية بتعجيل عملية شطب مجموعات المولدات الكهربائية المتعطلة عن العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة قصوى قدرها ٢٥ في المائة من الوحدات في المخزون
- بناء ١٠ أفران لإحراق نفايات الوقود و ٥ سقائف للوقود/المولدات لاحتواء نفايات الوقود
- زيادة في إنتاج الخرائط وتوزيعها على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات الحكومات المحلية بنسبة ٧٥ في المائة تقريبا، من متوسط توزيع شهري قدره ٤٠٠ خريطة إلى ٧٠٠ خريطة على وجه التقدير
- القيام على نطاق البعثة بتنفيذ نظام إلكتروني لإصدار قوائم بيانات الركاب لإتاحة إصدار القوائم النهائية للركاب بطريقة أسرع بغرض توزيعها على البعثة وتتبع كشوفات الموظفين المأذون لهم بالسفر بطريقة أفضل
- توفير أنواع مختلفة من الوقود في ٢٥ موقعا داخل مباني البعثة، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات و ٢ مليون لتر من وقود الديزل لأغراض الطوارئ لكفالة توافر الوقود في جميع الأوقات

- تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال القيادة الآمنة لجميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك معدات مناولة العتاد)، لتحسين المهارات في البعثة، وبالتالي تحسين سلامة وأمن الموظفين والأصول
- القيام على نطاق البعثة بتطبيق نظام للحجز من أجل صيانة المركبات بغرض تقليل وقت التعطل إلى أدنى حد عند إجراء الصيانة الروتينية للمركبات، والحد من تراكم العمل في ورش الصيانة دون المساس بصلاحية المركبات للسير
- تركيب شبكة خاصة افتراضية للعملاء في كامل حواسيب البعثة لإتاحة الدخول إلى شبكة البعثة من بُعد
- زيادة سرعة الإنترنت الأرضي من ١٠ ميغا بايت في الثانية إلى ١٦,٥ ميغا بايت في الثانية من خلال تعزيز الموجات المتناهية الصغر من أجل دعم مواقع إضافية ودرء توقف النظام
- توحيد وظائف مكتب المساعدة وإدماجها مع مركز عمليات الشبكة، ومشغل لوحة التبادل الهاتفي، ومركز الاتصالات الهاتفية بغرض توفير "مركز جامع متعدد الخدمات" يضم جميع خدمات دعم العملاء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تنفيذ نظام لاسلكي موسع لتغطية جميع المرافق (قاعات المؤتمرات) والمناطق الرئيسية للبعثة، بما في ذلك أماكن السكن حيث يتواجد ٢٠ أو أكثر من المستخدمين التابعين للبعثة. وسيتم توسيع نطاق التغطية موظفي البعثة من الدخول إلى الشبكة من أي مكان تقريبا وفي أي وقت، ولا سيما أثناء حالات الطوارئ من قبيل الاضطرابات المدنية أو حالات تفشي الأوبئة
- رصد المرافق والعمليات وأنشطة التخلص من النفايات للتأكد من الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام ولمبادئها التوجيهية المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة الميدانية، والإجراءات التصحيحية التي اتخذت لزيادة الاستدامة البيئية للعمليات إلى الحد الأقصى. وسيجري الرصد من خلال القيام بزيارات ميدانية لتفقد مرافق البعثة. وسيتم القيام بـ ٢٠ زيارة ميدانية كل ثلاثة أشهر يجري خلالها تفتيش ما لا يقل عن ٤٠ منشأة (إجراء ٨٠ زيارة ميدانية وتفتيش ١٦٠ منشأة في السنة)
- إعداد تقارير يومية عن الحالة الأمنية، وتقارير تقييمية أسبوعية، وتقارير فصلية عن الحالة الأمنية على نطاق البعثة، وكذلك مراجعة واستكمال خطط الإجلاء لأسباب أمنية
- توفير الخدمات الأمنية في ١٩٩ من مراكز الحراسة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة الموجودة في مقاطعات ليريا الخمس عشرة

- إكمال الدراسات الاستقصائية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن إقامة جميع الموظفين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان
- إجراء تفتيش شهري لأماكن العمل في مناطق العمل المعرضة للخطر الشديد (مواقع البناء، والورش، والمستودعات) لتقييم فعالية برامج البعثة للصحة والسلامة المهنيين
- تنفيذ حملات/بث إذاعي مرتين في الأسبوع عن الصحة والسلامة المهنيين للموظفين والمتقاعدين
- توفير تدريب عن الصحة والسلامة المهنيين لصالح ٢٦٩ موظفا و ٢٥٠ متعاقدًا
- توفير برامج تدريب توجيهية مكثفة عند الطلب (يرجح أن يبقى عدد المشاركين عند المستوى الحالي أو أقل بسبب انخفاض عدد الموظفين الجدد). وزيادة عدد موظفي البعثة المشاركين في الدورات التدريبية التنشيطية في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، من ٢٠٠٤ مشاركين إلى ٢٠٥٠ مشاركا. وانخفاض عدد دورات تدريب جهات التنسيق المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من ٤ دورات إلى دورتين أو ٣ دورات في السنة نظرا لانخفاض عدد الموظفين الجدد
- سيتواصل القيام بزيارات تقييم المخاطر بشأن مسائل الترفيه والاستجمام لتقييم أثر الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع القطاعات/المناطق التي تغطي مواقع الانتشار كتدبير وقائي
- التسليم السريع للسلع والخدمات من خلال رصد إجراءات التسليم المتبعة لدى الباعة والاتصال بهم أسبوعياً عبر البريد الإلكتروني وعبر المكالمات الهاتفية
- تجميع قائمة شاملة للبائعين المناسبين في جميع قطاعات البعثة للحصول على عروض أسعار لمواد هندسية منخفضة القيمة
- توسيع نطاق التغطية الطبية للموظفين في منطقة البعثة وإعادة توزيع العاملين في المجال الطبي على القطاعات عقب نقل مستشفى من المستوى الثاني من تومبانورغ إلى هاربر
- إنشاء نموذج لمديري البرامج بحوي قائمة مختصرة بالمرشحين تُعطى فيها الأولوية للنساء المرشحات اللاتي يمتلكن الخبرة والمؤهلات المطلوبة
- تنفيذ دورة لمدة عشرة أسابيع تمنح فيها شهادة في مجال الإدارة لـ ٥٠ موظفة وطنية، بالتعاون مع إحدى المؤسسات التعليمية الوطنية
- تحديد حصة بنسبة ٣٥ في المائة من المقاعد للموظفات الوطنيات في دورات بناء القدرات في مركز التدريب المتكامل للبعثات، بما في ذلك الشهادة الدولية لأهلية تشغيل الحاسوب
- تنفيذ برنامج إرشادي يستهدف ١٠ موظفين وطنيين بهدف تدريبهم على الاضطلاع بمسؤوليات كبيرة في الأقسام التي يعملون فيها

- تنفيذ برنامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين يشمل تقييم قدرات ٨٠ موظفا وإجازتهم في خمسة من ضروب المهارات المهنية

## العوامل الخارجية

الامتثال لاتفاق مركز القوات. وسيكون البائعون/المتعاقدون/الموردون قادرين على تسليم السلع والخدمات حسب شروط العقود. وستجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية بطريقة سلمية

## الجدول ٥

## نواتج الدعم المعيارية: العنصر ٤، الدعم

النواتج	المتعمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادةهم إلى الوطن وإدارة شؤون الموظفين المدنيين	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧ ٩٦٩ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ١٠٥ من ضباط الأركان)، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٣٢ من ضباط الإصلاحات والسجون و ٥٤١ موظفا دوليا و ١٠٤٠ موظفا وطنيا، منهم ٥٩ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٣ وظائف مؤقتة، بالإضافة إلى ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة (يمثل هذا أعلى مستوى من القوام المأذون به)	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧ ٨١٩ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ من ضباط الأركان) و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٣٢ من ضباط الإصلاحات والسجون و ٥٢٧ موظفا دوليا و ١٠٦٣ موظفا وطنيا، منهم ٦٠ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٩ وظائف مؤقتة، بالإضافة إلى ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة
رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الدعم الذاتي المقدمة	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد فيما يتعلق بما متوسطه ٧ ٨٦٤ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤ ١٠٠ صنف من المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئات الاكتفاء الذاتي	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد فيما يتعلق بما متوسطه ٧ ٧٣١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤ ٠٤٠ صنف من المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئات الاكتفاء الذاتي
إجراء ٣٥٠ عملية تفتيش دورية و ٧٠ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات	إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات	إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات
صياغة وتقديم ٢٨٠ تقرير تحقق تتضمن ٢ ٤٠٠ يوم عمل للشخص الواحد في مجال التفتيش وتشمل ١ ٦٢٠ موظفا دوليا مدنيا و ٧٨٠ من ضباط الأركان العسكريين	تقديم تقارير تحقق عن ٢٧٢ من المعدات المملوكة للوحدات إلى مقر الأمم المتحدة بغية تسير رد تكاليف الحكومات المساهمة، بما فيها ٢ ٣٤٤ يوم عمل للشخص الواحد في مجال التفتيش وتشمل ١ ٥٧٢ موظفا مدنيا و ٧٧٢ من ضباط الأركان العسكريين	تقديم تقارير تحقق عن ٢٧٢ من المعدات المملوكة للوحدات إلى مقر الأمم المتحدة بغية تسير رد تكاليف الحكومات المساهمة، بما فيها ٢ ٣٤٤ يوم عمل للشخص الواحد في مجال التفتيش وتشمل ١ ٥٧٢ موظفا مدنيا و ٧٧٢ من ضباط الأركان العسكريين

٤ رسائل إجمالية فصلية عن التقييمات التي أجريت على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها

عقد ٤ اجتماعات لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم

التحقق الكامل من المعدات المملوكة للأمم المتحدة

تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٧ ٧٣١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة

تخزين حصص الإعاشة الميدانية الاحتياطية ومياه الشرب المعبأة بكمية تكفي لمدة ١٤ يوما وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ١٣٣ مراقبا عسكريا؛ و ٧ ٨١٩ من أفراد الوحدات العسكرية بمن فيهم ضباط الأركان؛ و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات والسجون، و ٧٨٤ من الموظفين المدنيين (٥٢٧ من الموظفين المدنيين الدوليين و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة)

إمداد ما متوسطه ٣٠٩ مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٥٧ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات بـ ١٣,٩ مليون لتر من الديزل والوقود

صيانة وإصلاح ٨١ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٥ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٩ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين، لما مجموعه ١٠٣ مواقع للبعثة

المساءلة الكاملة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة

حصص الإعاشة

توفير حصص الإعاشة لمجموع أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة في الميدان: ٧ ٨٦٤ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة

تخزين حصص الإعاشة الميدانية الاحتياطية ومياه الشرب المعبأة بكمية تكفي لمدة ١٤ يوما وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٧ ٩٦٩ من أفراد الوحدات العسكرية (بما في ذلك ١٠٥ من ضباط الأركان)، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات والسجون، و ٧٨٠ من الموظفين المدنيين (٥٤٣ من الموظفين الدوليين و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة)

إمداد ما متوسطه ٣٢٩ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ٢٥٧ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات بحوالي ١٤,٠٧ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم

صيانة وإصلاح ٨١ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٥ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٩ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين، لما مجموعه ١٠٣ مواقع للبعثة

صيانة أماكن العمل

النواتج	المتعمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
صيانة المولدات الكهربائية	تشغيل وإصلاح وصيانة ٥٥٠ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة، وهي المولدات الكهربائية التي توجد في المخزون أو التي توجد قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا، والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وليست مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات	تشغيل وإصلاح وصيانة ٥٥٤ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة، وهي المولدات الكهربائية التي توجد في المخزون أو التي توجد قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا، والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وليست مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات
صيانة المباني الجاهزة		إصلاح وصيانة ٩٨٠ من مباني الإقامة الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، و ٢٤٣ وحدة اغتسال، و ١٣٠ من الوحدات الجاهزة ذات الجدران اللينة المستخدمة في كافة مواقع البعثة في ليبيريا
صيانة الطرق وإصلاحها	صيانة وترميم ١ ٠٠٠ كلم تقريبا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)	صيانة وترميم ١ ٠٠٠ كلم تقريبا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)
أسطول المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يبلغ عدده ١ ٢٩٥ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد في ١٠ ورش توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانان وزويدرو وهاربر وتومابراغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل) و ٣ ورش للإصلاح والصيانة يُستعان فيها بمصادر خارجية وورشنة لتصليح هياكل المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يبلغ عدده ١ ٢٨٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد في ١٠ ورش توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانان وزويدرو وهاربر وتومابراغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل) و ٣ ورش للإصلاح والصيانة يُستعان فيها بمصادر خارجية وورشنة لتصليح هياكل المركبات
	إمداد ٩,٧١ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري، لـ ١ ٠٨٧ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة و ١ ٥٣٨ من المركبات المملوكة للوحدات (باستثناء المركبات التي لا تتطلب الوقود، مثل المقطورات والملحقات)	إمداد ٩,٦ ملايين لتر من الديزل والوقود لأغراض النقل البري، لـ ١ ١١٧ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة و ١ ٤٩٩ من المركبات المملوكة للوحدات (باستثناء المقطورات والملحقات)

النواتج	المتعمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
أسطول الطائرات	تشغيل ثلاث طائرات ثابتة الجناحين و ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة منها ١١ طائرة عسكرية	تشغيل ثلاث طائرات ثابتة الجناحين و ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة منها ١١ طائرة عسكرية توفير ١٢,٤ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية
ساعات الطيران	إجراء ٩ ٧٤٧ ساعة طيران (٩٣٧ ساعة في ما يخص ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٧ ٨١٠ ساعات في ما يخص ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة)، مما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين/الإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية العسكرية	إجراء ٩ ٤٥٦ ساعة طيران (١ ٧٦١ ساعة في ما يخص ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٧ ٦٩٥ ساعة في ما يخص ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة)، مما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لفائدة الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين/الإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية العسكرية
مواقع المطارات	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق للمحطات الطرفية و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر	إجراء ١ ٣٧٠ ساعة طيران (١٠٠ ساعة في ما يخص الطائرات الثابتة الجناحين و ١ ٢٧٠ ساعة في ما يخص الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) لدعم الانتخابات
النقل البحري وإمدادات الوقود	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق للمحطات الطرفية و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق للمحطات الطرفية و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر مبين في الجدول ٦ أدناه
المرافق الطبية	مبين في الجدول ٦ أدناه	تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، و ٣ مستشفيات مملوكة للوحدات من المستوى الثاني، ومستشفى واحدا مملوكا للوحدات من المستوى الثالث و ٢٣ من محطات الإسعاف الأولى لجميع أفراد البعثة صيانة القدرات على نطاق البعثة للإجلاء البري والجوي بما في ذلك إلى المستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا

صيانة مرافق تقديم المشورة وإجراء الفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بصورة طوعية وسرية لجميع أفراد البعثة

إجراء ٢٢ دورة تدريبية توجيهية عن التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منها لجميع فئات الموظفين

إجراء دورة تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران لـ ٢٠ من الموظفين الوطنيين المتمركزين خارج موروفيا

تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، ويتألف من ٥٣ من أجهزة إعادة الإرسال العاملة بالتردد العالي جدا، و ٢٠٧ ٤ أجهزة اتصال لاسلكية تعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا تشمل أجهزة محمولة باليد وأجهزة قاعدية وأجهزة منقولة في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة مع تحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (تبلغ مدة عدم التوافر ٤,٤ ساعات/السنة)

تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ١٥ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية في ما بين البعثات والاتصالات الدولية والتخزين الاحتياطي للبيانات من أجل التطبيقات الشديدة الأهمية وخدمات الإنترنت للبعثات في حال تقصير مقدم خدمات الإنترنت مع تحقيق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٩٨ في المائة

تشغيل ودعم وصيانة خدمات هاتفية تتضمن ٣٦ مقسما هاتفيا و ٧٠٣ هواتف نقالة و ١٠٠ هواتف نقال للاتصالات الساتلية المتحركة من نظام الثريا و ٣٥ من الهواتف الساتلية المحمولة للشبكة العالمية للاتصالات عريضة النطاق. إنجاز

تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، ويتألف من ٥٥ من أجهزة إعادة الإرسال العاملة بالتردد العالي جدا، و ٢٠٧ ٤ أجهزة اتصال لاسلكية تعمل بالتردد العالي جدا/التردد فوق العالي تشمل أجهزة محمولة وأجهزة قاعدية في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة مع تحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (تبلغ مدة عدم التوافر ٤,٤ ساعات/السنة)

تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ١٥ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا

تشغيل ودعم وصيانة خدمات هاتفية تتضمن ٣٦ مقسما هاتفيا و ٦٩٨ هاتفا نقالا و ٦٥ هاتفا ساتليا مع تحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة

الاتصالات

الاستعاضة بنسبة ٢٥ في المائة عن محولات الاتصالات الهاتفية MD110 بنموذج جديد لنظام MX-ONE للخدمات الهاتفية في القطاع ألف ٢ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢. تحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة

تشغيل ودعم وصيانة ٥٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ١١٠ أنظمة لاسلكية رقمية ضيقة النطاق من أجل كفاءة كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، مع قيام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة باستخدام أكثر من ٥٠ في المائة من الوقت وبإشباع أقل من ٣ في المائة من الوقت

الاضطلاع بأعمال التنفيذ/الكشف/الحماية في ما يتعلق بأمن البيانات واقتحام الشبكة والفيروسات لكي تصل نسبة توافر البيانات وسلامتها إلى ٩٩,٩٥ في المائة

تخطيط وتنفيذ ٦ جولات من دورة تدريبية لمدة يومين عن النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات الجغرافية، ودورة تدريبية متعلقة بالخرائط لـ ٧٢ من موظفي البعثة، والمراقبين العسكريين، وضباط شرطة الأمم المتحدة، والأمن وغيرهم من الموظفين الميدانيين.

إنتاج وصيانة وتوزيع ٦٠٠ ٦ من مختلف خرائط العمليات (خرائط كبيرة الحجم لكل مدينة رئيسية من قياس 1:100K، و 1:250K، و 1:500K، و 1:50K، و 1:7.500) والخرائط المتعلقة بالدعم الانتخابي

تشغيل ودعم وصيانة ٥٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ١١٠ أنظمة لاسلكية رقمية ضيقة النطاق من أجل كفاءة كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، مع قيام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة باستخدام أكثر من ٥٠ في المائة من الوقت وبإشباع أقل من ٥ في المائة من الوقت

الاضطلاع بأعمال التنفيذ/الكشف/الحماية في ما يتعلق بأمن البيانات واقتحام الشبكة والفيروسات لكي تصل نسبة توافر البيانات وسلامتها إلى ٩٩,٩٥ في المائة

المعلومات والخرائط الجغرافية

توفير تغطية مساحتها ٩٥٤ ٨٩٠ كيلومترا مربعا لجمع البيانات الجغرافية المكانية (٨٠ في المائة من البلد بأسره) (٦٠ في المائة منها لدعم عمليات البعثة و ٤٠ في المائة لدعم الانتخابات)

تشغيل ودعم وصيانة القدرة السلسلة على الاتصال بشبكة البعثة في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة خاصة افتراضية على الإنترنت، وتحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٥ في المائة (تبلغ مدة عدم التوافر ٤٤ ساعة/السنة)

تشغيل ودعم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لنسبة ٨٠ في المائة من المواقع مما يعني حصول نسبة ٩٥ في المائة من المستخدمين على نسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة

تشغيل ودعم وصيانة وصليتي إنترنت لليبريا وجنوب شرق ليبريا عبر شبكة الألياف الضوئية المغمورة في كوت ديفوار، مع تحقيق نسبة توافر تعادل ٩٩,٥ في المائة

تشغيل ودعم وصيانة التوافر وأداء التطبيقات في مراكز البيانات مما يحقق نسبة توافر عالية (توافر بنسبة ٩٩,٩٥ في المائة)

تشغيل ودعم وصيانة الأجهزة التي تُستخدم فيها معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٢٧ حاسوبا حجريا، و ١٠٧ حواسيب مكتبية، و ٩٥ من الخوادم، والطابعات والفاكسات وأجهزة الإرسال الرقمية) على ألا تتجاوز نسبة المعدات التي تستوفي معايير التقادم ٥ في المائة، وكذلك ٢٦ حاسوبا حجريا للانتخابات، وذلك لفائدة المستخدمين النهائيين

تشغيل ودعم وصيانة القدرة السلسلة على الاتصال بشبكة البعثة في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة خاصة افتراضية على الإنترنت، وتحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٥ في المائة (تبلغ مدة عدم التوافر ٤٤ ساعة/السنة)

تشغيل ودعم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لنسبة ٨٠ في المائة من المواقع مما يعني حصول نسبة ٩٥ في المائة من المستخدمين على نسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة

تشغيل ودعم وصيانة وصليتي إنترنت لليبريا وجنوب شرق ليبريا عبر شبكة الألياف الضوئية المغمورة في كوت ديفوار، مع تحقيق نسبة توافر تعادل ٩٩,٥ في المائة

تشغيل ودعم وصيانة التوافر وأداء التطبيقات في مراكز البيانات مما يحقق نسبة توافر عالية (توافر بنسبة ٩٩,٩٥ في المائة)

تشغيل ودعم وصيانة الأجهزة التي تُستخدم فيها معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٦٠ حاسوبا حجريا، و ١٠٤٧ حاسوبا مكتبييا، و ١٢٦ خادوما، و ٣٨٥ طابعة وفاكسا وجهاز إرسال رقميا)

تكنولوجيا المعلومات

النواتج	المتعمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
	تشغيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمها وصيانتها وفقا لمكتبة هياكل تكنولوجيا المعلومات	تشغيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمها وصيانتها وفقا لمكتبة هياكل تكنولوجيا المعلومات
	مستوى الخدمات	

## الجدول ٦

## النواتج غير القياسية (أو المتخصصة) الخاصة بالبعثة: العنصر ٤، الدعم

النواتج	المتعمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
بناء المعسكرات وتفكيكها	تفكيك ٦ معسكرات استنادا إلى خطط الخفض التدريجي لقوام البعثة. وستُغلق المعسكرات في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، غير أن تفكيكها سيُنجز في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠	تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١٠٣ مواقع في ليبيريا بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها
المرافق والهياكل الأساسية	تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١٠٣ مواقع في ليبيريا بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها	تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١٠٣ مواقع في ليبيريا بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها
	تشغيل وصيانة ٤١ محطة مملوكة للأمم المتحدة لتنقية المياه وتقديم الخدمات لـ ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات	تشغيل وصيانة ٤١ محطة مملوكة للأمم المتحدة لتنقية المياه وتقديم الخدمات لـ ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات
	الاضطلاع بـ ٢٠ عملية تفتيش فصلية لمدى الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام والمبادئ التوجيهية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية. إعداد تقارير عن تقييم الأثر البيئي	الاضطلاع بـ ٢٠ عملية تفتيش فصلية لمدى الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام والمبادئ التوجيهية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية
	تناول الآثار الناجمة عن البعثة وما يتصل بها من إجراءات علاجية، بالتشاور مع حكومة ليبيريا	بناء ١٠ أفران لمعالجة/حرق نفايات الوقود في ١٠ مواقع للبعثة
	حفر بئرين لتزويد القوات بالمياه	حفر ٦ آبار لتزويد القوات بالمياه

النواتج	المعمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
النقل البري	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ من الركاب في كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء عطلة نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة وأماكن عملها	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ من الركاب في كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء عطلة نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة وأماكن عملها
تقديم خدمات لقوة الحراسة المنغولية في سيراليون	توفير مختلف الخدمات (خدمات المطاعم، وجمع النفايات، والصيانة، والتخليص الجمركي، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات)، والخدمات العامة، والإمدادات دعما لقوام متوسطه ١٥٠ من أفراد قوة الحراسة المنغولية، وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين البعثة والحكومة الخاصة لسيراليون	
الإعلام بشأن إصلاح القطاع الأمني	التخطيط لحملة إعلامية وتنفيذها دعما لعملية تهيئة بيئة أمنية مستقرة، والإعلان عن التعديلات المدخلة على قوات البعثة والتعريف بها، بما في ذلك عن طريق بث ٦ نشرات إخبارية يومية من إذاعة البعثة، و ٥ حلقات أسبوعية من برنامج Coffee Break، و ٣ إعلانات للخدمات العامة تذاع أسبوعيا، و ٥٢ مؤتمرا صحفيا معمدا مؤتمرا واحدا أسبوعيا، و ٨٠ نشرة صحفية، وتنظيم جولات لوسائط الإعلام كل ثلاثة أشهر لحضور الدوريات العسكرية الليلية والاضطلاع بأنشطة أخرى للتعريف بالأعمال العسكرية (ترافق الشرطة الوطنية الليبرية والقوة التابعة للبعثة عددا يصل إلى ستة صحفيين ليبريين أو دوليين مختارين في دوريات ليلية)، وعرض للصور الفوتوغرافية، وتغطية إعلامية ونشر مواد وبرامج فيديو إخبارية لبثها على	توثيق وإنتاج برنامج فيديو قصير يسلط الضوء على عمل عناصر قطاع الأمن الليبري، من قبيل وحدة الاستجابة في حالات الطوارئ، بما فيها دوريات الأمن الليلية بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة تنفيذ حملة لحفارة المجتمعات المحلية في ١٥ مقاطعة باستخدام ١٢ فريقا من رواة الأخبار التقليديين، ومن خلال توزيع ١٠٠٠ قميص تي - شيرت و ٥٠٠٠ منشور، وتصميم وإنتاج إعلانين للخدمات العامة بواسطة الفيديو سيتم بثهما في المحطات التلفزيونية الوطنية وفي إذاعة البعثة ضمن برنامج إذاعي أسبوعي لمدة ٦٠ دقيقة (يعاد بثه) معد لتثقيف المستمعين بشأن سيادة القانون والقضايا الأمنية، بما في ذلك الإعلام بشأن مبادرات حفارة المجتمعات المحلية

٥ محطات تلفزيونية ليبيرية، وعروض قدمتها  
١٤ مجموعة من الفنانين الشعبيين،  
وتوزيع ٢٠٠.٠٠٠ منشور و ١٠.٠٠٠  
قميص تي - شيرت في جميع المقاطعات  
الخمس عشرة

إنتاج برامج وبثها من إذاعة البعثة من أجل  
الإعلان عن أنشطة الحكومة والأجهزة الأمنية  
التابعة للبعثة بشأن القضايا الجنسانية في قطاع  
الأمن، من بين قضايا أخرى، ويشمل ذلك بث  
نشرات إخبارية منتظمة، و ٢٠ إعلانا إذاعيا  
وأغنية إذاعية للخدمات العامة؛ وإنتاج وبث  
إعلانين للخدمات العامة بواسطة الفيديو وبثهما  
في المحطات التلفزيونية الوطنية للمساعدة في  
الترويج لاستقدام الموظفين إلى وكالات الأمن  
الوطنية واستبقائهم مع التركيز بشكل خاص على  
المساواة بين الجنسين؛ وعقد إحاطات صحفية  
مشتركة مع المفتش العام لشرطة الأمم المتحدة في  
البعثة بشأن مختلف المواضيع الأمنية، وإعداد  
النشرات الصحفية وتوزيعها عن حملات التوعية  
لخفارة المجتمعات المحلية واحتفالات التخرج،  
وغيرها من المناسبات ذات الصلة بشرطة الأمم  
المتحدة/الشرطة الوطنية الليبيرية

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لدعم إعداد وإجراء  
الانتخابات في ليبيريا، تشمل تقديم إحاطات  
صحفية ونشرات صحفية منتظمة، و ٣ تقارير  
يومية من إذاعة البعثة، و ١٣ نشرة إخبارية يومية،  
إلى جانب ستة برامج أسبوعية مستقلة للقضايا  
الراهنة والمناقشة

التخطيط لحملة إعلامية وتنفيذها من أجل  
توعية الجمهور بأهمية الالتزام بسيادة القانون  
وإبراز أوجه تحسن القدرات العملية للشرطة  
الوطنية الليبيرية ومعداتها من خلال توزيع  
١٠٠.٠٠٠ منشور و ٢.٠٠٠ ملصق  
و ٥.٠٠٠ قميص تي - شيرت في جميع  
المقاطعات وعرض ٥ لوحات إعلانية في  
مقاطعة مونتسيرادو

تنظيم حملة إعلامية لدعم  
توطيد السلطة الوطنية في  
جميع أنحاء البلد

تصميم مواد أساسية للتوعية بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، بما في ذلك منتجات إذاعية وبواسطة الفيديو ومنتجات من المنشورات، وتوفير الدعم لإجراء الانتخابات في ليبيريا، بما في ذلك تثقيف الجمهور الليبري وتوعيته بشأن العملية الانتخابية ومشاركة الناخبين، من خلال عقد إحاطات صحفية منتظمة وتوزيع النشرات الصحفية، وتحديد المواضيع لإعداد ٣ برامج تثقيفية قصيرة بواسطة الفيديو وإنتاجها، ووثائقين بواسطة الفيديو مدة كل منهما ٢٠ دقيقة وكذلك من خلال نشر قصص بشأن نجاح تسجيل الناخبين، وحملات التحقق وتوعية المواطنين التي تقوم بها الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات الفعلية، بالإضافة إلى مشاريع التأهيل التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في الأعداد الفصلية من مجلة UN Focus وفي موقع البعثة على شبكة الإنترنت

إعداد رسائل رئيسية وبثها أسبوعياً من إذاعة البعثة تتخلل إعلانات الخدمات العامة والمسلسلات الدرامية لشرح القوانين الأساسية في ليبيريا، بما في ذلك الحق في الانتصاف

إنتاج برامج أسبوعية منتظمة تبثها إذاعة البعثة، بما فيها حلقات نقاش ومقابلات، تشمل أنشطة الإصلاحات ومؤسسات القطاع القانوني والقضائي

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة التأهيل والمصالحة، بما في ذلك من خلال الاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتوزيع ٥٠.٠٠٠ منشور، و ١٠٠٠ ملصق، و ٥٠٠٠ قميص تي - شيرت، وإنتاج ٤ برامج للتوعية بالفيديو

تخطيط وتنفيذ برامج إذاعية أسبوعية تبثها إذاعة البعثة وتعنى برصد الجريمة، وإعداد تقارير إذاعية منتظمة بالتعاون مع محطات الإذاعة المجتمعية

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة التأهيل، بما في ذلك من خلال الاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتوزيع ٥٠.٠٠٠ منشور، و ١٠٠٠ ملصق، و ٥٠٠٠ قميص تي - شيرت، وإنتاج ٤ برامج للتوعية بالفيديو

تنظيم حملة إعلامية لدعم تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبيريا

و ١٥ دورة للتوعية المجتمعية (دورة في كل مقاطعة)، وبث برامج أسبوعية على إذاعة البعثة تهدف إلى تثقيف الجمهور بشأن التنمية الوطنية ومسائل التأهيل، وعقد إحاطات صحفية عن المسائل المتعلقة بالأراضي في ليبيريا بمشاركة ضيوف من وزارة الأراضي، وعن مشاركة المرأة، بمشاركة ضيوف من وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وكذلك توزيع النشرات الصحفية

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لدعم إجراء الانتخابات في ليبيريا، تشمل تقديم إحاطات صحفية ونشرات صحفية منتظمة، و ٣ تقارير يومية من إذاعة البعثة، و ١٣ نشرة إخبارية يومية، إلى جانب ٦ برامج أسبوعية مستقلة للقضايا الراهنة والمناقشة

تنفيذ حملة إعلامية على صعيد البلد من خلال توزيع ٤٠.٠٠٠ منشور و ١.٠٠٠ ملصق و ٥.٠٠٠ قميص تي - شيرت، والاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، والقيام انطلاقاً من إذاعة البعثة ببث ٦ نشرات إخبارية يومية، و ٣ حلقات أسبوعية من برنامج Dateline Liberia و ٥ حلقات أسبوعية من برنامج Coffee Break، وتقديم إحاطات صحفية منتظمة وإصدار نشرات صحفية ونشر قصص تتصل بنجاح مشاريع إعادة الإدماج التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في أعداد فصلية من مجلة UNMIL Focus وفي موقع البعثة على شبكة الإنترنت

تنظيم ٦٠ دورة للتوعية المجتمعية (٤ دورات في كل مقاطعة) وبث برامج توعية إذاعية شهرية على الهواء في كافة المقاطعات الخمس عشرة، وعقد

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لدعم إجراء الانتخابات في ليبيريا، تشمل إحاطات صحفية ونشرات صحفية منتظمة، و ٣ تقارير يومية من إذاعة البعثة، و ١٣ نشرة إخبارية يومية، إلى جانب ٦ برامج أسبوعية مستقلة للقضايا الراهنة والمناقشة

تنفيذ حملة إعلامية على صعيد البلد من خلال توزيع ٤٠.٠٠٠ منشور و ١.٠٠٠ ملصق و ٥.٠٠٠ قميص تي - شيرت، والاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وإصدار ٦ نشرات إخبارية يومية، وبث ٣ حلقات أسبوعية من برنامج Dateline Liberia و ٥ حلقات أسبوعية من برنامج Coffee Break، وتقديم إحاطات صحفية ونشرات صحفية، ونشر قصص تتصل بنجاح مشاريع إعادة الإدماج التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في أعداد فصلية من مجلة UNMIL Focus، وفي موقع البعثة على شبكة الإنترنت

تنفيذ حملة إعلامية بشأن حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل في برنامج Coffee Break الذي تبثه إذاعة البعثة

تنظيم حملة إعلامية لدعم التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب في المجتمعات المضيفة وإعادة إدماجهم

وعلى إذاعة Youth FM على الأقل مرتين أسبوعياً، وبشأن العنف الجنسي والجنساني، مما في ذلك الاغتصاب من خلال إعلانات الخدمات العامة بواسطة الفيديو المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والاعتصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوزيع ١٠٠٠٠٠ منشور و ١٠٠٠٠٠ ملصق و ١٠٠٠٠٠ قميص تي - شيرت، وتوعية السكان عن طريق الاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين

إحاطات صحفية منتظمة وتوزيع النشرات الصحفية للتحقيق بمسائل حقوق الإنسان، بما فيها ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومهامها، وإنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبثها على إذاعة البعثة، وإنتاج إعلانات للخدمات العامة وبرنامج درامي قصير بواسطة الفيديو لتوزيعها على المحطات التلفزيونية الوطنية بشأن قضايا محددة، بما فيها حقوق الطفل ووصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاعتصاب

بث برامج إذاعية مرتين في الأسبوع على إذاعة البعثة تهدف إلى تقديم معلومات عن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتثقيف بشأنها

توفير خدمات الأمن في ١٨١ مركزاً للحراسة، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة بكافة مقاطعات ليبيريا الخمسة عشرة

توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة وجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها

تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليتين لتقييم المخاطر الأمنية سنوياً

تنفيذ خطة مراقبة البعثة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة الأمن، سنوياً

توفير خدمات الأمن في ١٨١ مركزاً للحراسة، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة بكافة مقاطعات ليبيريا الخمسة عشرة

توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة وجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها

تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليتين لتقييم المخاطر الأمنية سنوياً

تنفيذ خطة مراقبة البعثة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة الأمن، سنوياً

توفير خدمات الأمن

توفير الحماية المباشرة

الخطة الأمنية وتقييم المخاطر الأمنية

خطة مراقبة البعثة

النواتج	المتمتدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢
معايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد	تحديث المسح المتعلق بمعايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد سنويا	تحديث المسح المتعلق بمعايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد سنويا
برامج التدريب الأمني	تخطيط برامج التدريب الأمني وتنفيذها لفائدة ٣٠ موظفا أمنيا وطنيا و ٣٤ موظفا أمنيا دوليا، وتشمل الحماية من الحريق/الوقاية/القيادة في حالات الحوادث/المبادئ الأساسية للتصدي للحريق، وإجازة المدربين على استخدام الرشاش الصغير من طراز M4 وإعادة إجازة مدربي الأسلحة النارية	تخطيط برامج التدريب الأمني وتنفيذها لفائدة ٣٠ موظفا أمنيا وطنيا و ٤٥ موظفا أمنيا دوليا، وتشمل الحماية من الحريق/الوقاية/القيادة في حالات الحوادث/المبادئ الأساسية للتصدي للحريق، وتقديم التدريب على استعمال حقايب الإسعافات الطبية لـ ٢٠ موظفا دوليا
النقل البحري	تشغيل سفينة شحن ساحلية	تشغيل سفينة شحن ساحلية
	تخزين ٠,٦ مليون لتر من وقود النقل البحري والإمداد به	تخزين ٠,٦ مليون لتر من وقود النقل البحري والإمداد به

## الجدول ٧

## الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣	الخدمة المجموع	الفرعي	الوطنيون <sup>(١)</sup>	المتطوعون	وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣	عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢	مجموع
الفريق المعني بالسلوك والانضباط								
الوظائف المتمتدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	١	١	٣	١	١	١	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	١	١	٣	١	١	١	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المتمتدة <sup>(ب)</sup> ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	-	٢	١	-	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	-	٢	١	-	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	١	٢	١	٥	٢	١	١	٧
الوظائف المتمتدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠								

الموظفون الدوليون									
متطوعو		وكيل أمين عام - أمين مد- ٢ - ف- ٥ - ف- ٣ - الخدمة المجموع الموظفين الأمم عام مساعد مد- ١ - ف- ٤ - ف- ٢ - الميدانية الفرعي الوطنيون <sup>(١)</sup> المتحدة المجموع							الموظفون المدنيون
٧	-	٢	٥	١	١	٢	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
شعبة دعم البعثة									
مكتب مدير دعم البعثة									
١١٠	١٠	٥٩	٤١	١٢	١٨	٩	٢	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١١٠	١٠	٦٠	٤٠	١٢	١٨	٨	٢	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	١	(١)	-	-	(١)	-	-	صافي التغير
الخدمات الإدارية									
٢٥٠	٥١	١١٥	٨٤	٥٤	١٣	١٦	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٢٤٧	٥١	١٢١	٧٥	٤٦	١٢	١٦	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(٣)	-	٦	(٩)	(١)	(١)	-	-	-	صافي التغير
خدمات الدعم المتكاملة									
٩٠٧	١٢٨	٦٠٠	١٧٩	١٢٥	٣٤	١٩	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٩٠١	١٢٨	٦١٣	١٦٠	١١١	٣٠	١٨	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(٦)	-	١٣	(١٩)	(١٤)	(٤)	(١)	-	-	صافي التغير
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة									
١ ٢٦٧	١٨٩	٧٧٤	٣٠٤	١٩١	٦٥	٤٤	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١ ٢٥٨	١٨٩	٧٩٤	٢٧٥	١٦٩	٦٠	٤٢	٤	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(٩)	-	٢٠	(٢٩)	(٢٢)	(٥)	(٢)	-	-	صافي التغير
قسم الأمن									
٢٤٤	-	١٦٦	٧٨	٦٥	١٢	١	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٢٤٣	-	١٦٦	٧٧	٦٤	١٢	١	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(١)	-	-	(١)	(١)	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع									
١ ٥١٥	١٨٩	٩٤١	٣٨٥	٢٥٦	٧٨	٤٦	٥	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١ ٥٠٥	١٨٩	٩٦١	٣٥٥	٢٣٣	٧٣	٤٤	٥	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(١٠)	-	٢٠	(٣٠)	(٢٣)	(٥)	(٢)	-	-	صافي التغير
٣	-	١	٢	١	-	١	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(٢)</sup> ٢٠١١/٢٠١٠

الموظفون الدوليون										
متطوعو		وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع الموظفين الأمم المتحدة <sup>(١)</sup> المجموع								
		عام مساعد مد-١	ف-٤	ف-٢	الميدانية الفرعي	الموظفون الأمم المتحدة <sup>(١)</sup>	متطوعو			
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> ٢٠١٢/٢٠١١		-	١	-	١	٢	١	-	٣	
صافي التغير		-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع، الموظفون المدنيون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠		-	٥	٤٧	٧٨	٢٥٧	٣٨٧	٩٤٢	١٨٩	١٥١٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١		-	٥	٤٥	٧٣	٢٣٤	٣٥٧	٩٦٢	١٨٩	١٥٠٨
صافي التغير		-	-	(٢)	(٥)	(٢٣)	(٣٠)	٢٠	-	(١٠)

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة، في إطار تكاليف الموظفين المدنيين.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٣٠ وظيفة (تحويل ٢٠ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، وإلغاء ١٠ وظائف (٢ ف-٣)، و ٤ ف-٢، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية)، وإعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ من مكتب مدير دعم البعثة وإعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ من المركز المشترك للعمليات اللوجستية، يقابلهما إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٣ إلى مكتب مدير دعم البعثة ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٠ وظيفة (تحويل ٢٠ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

### مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٣ إلى مكتب مدير دعم البعثة ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى مكتب الاتصالات والإعلام، يقابلهما إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ من مكتب مدير دعم البعثة، وإلغاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٣ في المكتب الإقليمي وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة)

٧٧ - يتألف مكتب مدير دعم البعثة من المكتب المباشر للمدير، والمكاتب الإقليمية، وقسم الميزانية، وقسم سلامة الطيران ومكتب الاتصالات والإعلام.

## مكتب المدير

الموظفون الدوليون: لا تغيير صاف (إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية، ووظيفة واحدة بالرتبة ف-٣ من نفس المكتب)

٧٨ - يقوم مكتب مدير دعم البعثة بتيسير ودعم عمل البعثة من خلال ضمان تقديم خدمات الدعم الإداري واللوجستي لمقر البعثة ومكاتب المقاطعات، بالإضافة إلى التنسيق مع مقر الأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة الأخرى، بينما يضمن في نفس الوقت الفعالية التشغيلية للبعثة. ويكفل مكتب المدير أيضا الإشراف الإداري العام لكبار المديرين على عنصر الدعم الإداري بالبعثة لضمان كفاءة تقديم الخدمات لجميع العملاء الداخليين والخارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب مسؤول أيضا عن تقديم المشورة بشأن سياسات وقواعد واستراتيجيات الدعم الإداري للعنصر الفني بالبعثة، وعلى وجه الخصوص لمكثبي الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام، ويشمل ذلك تقديم التوجيهات بشأن تنفيذ المشاريع، وعن رصد وتقييم عمل كبار مديري البرامج.

٧٩ - وفي هذا السياق، أنشأ المدير وحدة لإدارة الأداء بغرض تقديم التوجيهات البالغة الأهمية للبعثة في التتبع الفعال لتحقيق أهداف الأداء باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، وفي وضع مؤشرات الأداء الرئيسية الداخلية لترشيد العمليات التشغيلية من أجل تحسين الكفاءة. وفي هذا الصدد، يُقترح تعزيز مكتب مدير دعم البعثة بموظف لإدارة الأداء بالرتبة ف-٣، يتم توفيره عن طريق إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٣ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية. وفي الوقت نفسه، واستنادا إلى استعراض لملاك وظائف مكتب المدير، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية كوظيفة لمستشار خاص. وقد أثبتت وحدة إدارة الأداء جدواها التشغيلية وقيمتها المضافة لمجمل أداء البعثة، كما أثبتت نواتج الأداء المحسنة وردود الفعل الواردة. وبالتالي، هناك حاجة تشغيلية مستمرة للوحدة بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة.

## المكاتب الإقليمية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية وإلغاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٣) الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ٨٠ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يقترح إلغاء وظيفة موظف إداري واحدة بالرتبة ف-٣ وتحويل وظيفة مساعد إداري واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

## مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة خدمة ميدانية واحدة من قسم الشؤون المدنية) ٨١ - يقوم مكتب الاتصالات والإعلام، الذي يتألف ملاكه الوظيفي من ٦٣ وظيفة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٦ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، بترويج ونشر أنشطة البعثة وأولوياتها والمناسبات التي تنظمها، ويعمل مع الحكومة، وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين، لتشجيع تقدمهم وبرامجهم. وفي سياق التحضيرات للانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة، وكذلك بسبب مغادرة وانتقال بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فمن المتوقع حدوث طفرة في حجم العمل بالمكتب. وسيحتاج المكتب، بالتالي، إلى تركيز أنشطته على تشجيع الجمهور على المشاركة في انتخابات سلمية وديمقراطية؛ وعلى طمأنة الليبريين، على وجه الخصوص فيما يتعلق بسلامتهم وأمنهم؛ بالإضافة إلى زيادة الوعي بالانتقال إلى "توحيد الأداء" في الأمم المتحدة. لذا، اقترح تعزيز مكتب الاتصالات والإعلام بمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، يتم توفيره بنقل وظيفة خدمة ميدانية واحدة من قسم الشؤون المدنية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أيضاً عن الجوانب المتعلقة بالميزانية لبرامج وحملات التوعية؛ وعن الاتصال مع الشركاء ومقدمي الخدمات في مجال التوعية المجتمعية لتحديد العمليات الإدارية؛ وعن دعم المكتب لتحسين رصد نواتجه وموارده، والتركيز على حفظ سجلاته. وسيوفر شاغل الوظيفة الدعم اللازم لتحديث وتعهد نظام متسق لحفظ السجلات، ومعالجة قضايا المكتب المتعلقة بالتوعية والميزانية.

### الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان ٩ وظائف (تحويل ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة وإلغاء ٣ وظائف (واحدة برتبة ف-٢ واثنان من فئة الخدمة الميدانية))

الموظفون الوطنيون: زيادة ٦ وظائف (إنشاء ٦ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

### مكتب رئيس الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٨٢ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، اقترح تحويل وظيفة مساعد إداري واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة.

### قسم المالية

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (تحويلوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادةوظيفتين (إنشاءوظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويلوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

٨٣ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، اقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للشؤون المالية من فئة الخدمة الميدانية وتحويلوظيفتين لمساعدين للشؤون المالية من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

### قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

٨٤ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، اقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف موارد بشرية من فئة الخدمة الميدانية.

### قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٢) الموظفين الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ٨٥ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، اقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الاستلام والتفتيش بالرتبة ف-٢ وتحويل وظيفة مساعد مطالبات واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة.

### قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (تحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) الموظفين الوطنيون: زيادة وظيفتين (إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية) ٨٦ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، اقترح تحويل وظيفتي مساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

### خدمات الدعم المتكاملة

الموظفون الدوليون: نقصان ١٩ وظيفة (تحويل ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، وإلغاء ٥ وظائف (١ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، وإعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ من المركز المشترك للعمليات اللوجستية إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية) الموظفين الوطنيون: زيادة ١٣ وظيفة (إنشاء ١٣ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

### المركز المشترك للعمليات اللوجستية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة ٨٧ - إن المركز المشترك للعمليات اللوجستية، الذي يتكون من وحدة للخطط اللوجستية ووحدة للعمليات اللوجستية، هو مركز عسكري ومدني متكامل ضمن خدمات الدعم

المتكاملة، وتمثل مهمته الرئيسية في تخطيط وتنسيق إيصال الدعم اللوجستي للعناصر العسكرية والشرطية والمدنية المنتشرة في جميع أنحاء منطقة البعثة بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب. والمركز المشترك للعمليات اللوجستية هو جهة الاتصال الوحيدة لتنسيق المسائل اللوجستية مع الحكومة المضيفة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وبناء على استعراض لملاك موظفي المركز المشترك للعمليات اللوجستية، والذي يتكون من ٢٨ وظيفة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٧ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٥ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة)، وفي سياق انتهاء المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، يقترح إعادة ندب وظيفة واحدة بالرتبة ف-٤ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية للعمل كمساعد خاص.

### قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

٨٨ - عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٨، يُقترح تحويل ٣ وظائف لمساعدين لمراقبة الحركة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

### القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٨٩ - عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٨، يُقترح إلغاء وظيفة موظف إداري معاون واحدة بالرتبة ف-٢، ووظيفة فني كهربائي واحدة من فئة الخدمة الميدانية، وتحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة المرافق من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة.

### قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الموظفون الدوليون: نقصان ٥ وظائف (تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفتين بالرتبة ف-٢) الموظفين الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

٩٠ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يُقترح إلغاء وظيفتي موظف تكنولوجيا معلومات معاون بالرتبة ف-٢ وتحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، تشتمل على وظيفتي مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات ووظيفة فني هاتف واحدة، إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

### قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، وإلغاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٣) الموظفين الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

٩١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يُقترح إلغاء وظيفة موظف نقل واحدة بالرتبة ف-٣ وتحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، تشتمل على وظيفتي مساعد لشؤون النقل ووظيفة فني مركبات واحدة، إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

### قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عن طريق تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

٩٢ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يُقترح تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، تشتمل على وظيفتي مساعد لشؤون الجرد والإمدادات ووظيفة مساعد إدارة عقود واحدة، إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

## قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)  
٩٣ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، يُقترح إلغاء وظيفة عامل لاسلكي واحدة من فئة الخدمة الميدانية.

## ثانياً - الموارد المالية

## ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات المخصصة للإعاشة الدعم الانتخابي المجموع						الفترة
	(٢٠١٠/٢٠٠٩)	(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٢-٢٠١١)	النسبة المئوية	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٣)+(٤)	(٦)=(٥)-(٦)	(٧)=(٦)÷(٥)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>							
المراقبون العسكريون	٧ ١٣٥,٢	٦ ٩٩٦,٧	٧ ٢٥٦,٨	-	٧ ٢٥٦,٨	٧ ٢٥٦,٨	٣,٧
الوحدات العسكرية	٢١٥ ٥٨٥,٢	١٨٦ ٢٤١,٦	١٧٦ ٤٩٩,٣	-	١٧٦ ٤٩٩,٣	١٧٦ ٤٩٩,٣	(٥,٢)
شرطة الأمم المتحدة	٢٥ ٣٢٥,٨	٢٦ ٢٩٥,٢	٢٦ ٢٣٦,٤	-	٢٦ ٢٣٦,٤	٢٦ ٢٣٦,٤	(٠,٢)
وحدات الشرطة المشكّلة	١٩ ٤٤٧,٣	١٩ ٣٧٩,٨	١٩ ٢٢٢,٧	-	١٩ ٢٢٢,٧	١٩ ٢٢٢,٧	(٠,٨)
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢٦٧ ٤٩٣,٥</b>	<b>٢٣٨ ٩١٣,٣</b>	<b>٢٢٩ ٢١٥,٢</b>	<b>-</b>	<b>٢٢٩ ٢١٥,٢</b>	<b>٢٢٩ ٢١٥,٢</b>	<b>(٤,١)</b>
<b>الموظفون المدنيون</b>							
الموظفون الدوليون	٨٣ ٣٣٥,٢	٩٢ ٦٧٤,٦	٩٢ ٦٧٤,٠	-	٩٢ ٦٧٤,٠	٩٢ ٦٧٤,٠	(٠,٠)
الموظفون الوطنيون	١٨ ٠٩٤,٨	١٨ ٣٨١,٥	١٦ ١٤٨,٧	-	١٦ ١٤٨,٧	١٦ ١٤٨,٧	(١٢,١)
متطوعو الأمم المتحدة	١١ ٤٥٩,٢	١٢ ٢٦٥,٠	١١ ٥٨٧,٢	٦٤٦,٨	١١ ٥٨٧,٢	١٢ ٢٣٤,٠	(٠,٣)
المساعدة المؤقتة العامة	٤١٥,٥	٤٧٥,٥	٤٩١,٠	٦١٦,٢	٤٩١,٠	١ ١٠٧,٢	١٣٢,٨
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١١٣ ٣٠٤,٧</b>	<b>١٢٣ ٧٩٦,٦</b>	<b>١٢٠ ٩٠٠,٩</b>	<b>١ ٢٦٣,٠</b>	<b>١٢٠ ٩٠٠,٩</b>	<b>١٢٢ ١٦٣,٩</b>	<b>(١,٣)</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>							
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٤٢٢,٦	١ ٦٦٣,١	١ ٥٦١,٦	-	١ ٥٦١,٦	١ ٥٦١,٦	(٦,١)
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	٦٧٣,٦	١ ٢٩٥,٠	١ ٠٦٢,٩	١١٠,٨	١ ٠٦٢,٩	١ ١٧٣,٧	(٩,٤)
السفر الرسمي	٢ ٥٠٣,٧	٢ ٧٠٩,٢	٣ ٠٠٢,٧	٢٥٦,١	٣ ٠٠٢,٧	٣ ٢٥٨,٨	٢٠,٣
المرافق والهياكل الأساسية	٥١ ٢٢٨,٥	٤٦ ٣٥٠,٦	٥٥ ٤١٣,٤	٦ ٢٩٩,٣	٥٥ ٤١٣,٤	٦١ ٧١٢,٧	٣٣,١
النقل البري	١٤ ٨٧٧,١	١١ ٠٣٧,٥	١٢ ٣٤٤,١	٥١٢,٠	١٢ ٣٤٤,١	١٢ ٨٥٦,١	١٦,٥
النقل الجوي	٥٦ ٩٧٦,٦	٦٠ ٢٣٦,٥	٦٨ ٩٩٩,٢	٣ ٧٦٢,٧	٦٨ ٩٩٩,٢	٧٢ ٧٦١,٩	٢٠,٨
النقل البحري	٢ ٩٣٤,٩	٣ ٠٧٥,٠	٣ ١١٥,١	-	٣ ١١٥,١	٣ ١١٥,١	١,٣
الاتصالات	١٠ ٥٦٥,٣	١٣ ٩٥٩,٦	١٢ ٩٠٨,٢	٣١,٢	١٢ ٩٠٨,٢	١٢ ٩٣٩,٤	(٧,٣)
تكنولوجيا المعلومات	٤ ١٧٨,٥	٣ ٩٠٠,٧	٤ ٢٥٣,٠	٤٨,٥	٤ ٢٥٣,٠	٤ ٣٠١,٥	١٠,٣

النفقات المخصصة للإعاشة الدعم الانتخابي المجموع	الفرق		النسبة المئوية				الفترة
	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٠/٢٠٠٩)	
	(٢)-(١)	(٣)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الخدمات الطبية	١٠ ٤٥٤,٢	٨ ٥٧٦,٥	-	٨ ٥٧٦,٥	١٠ ٤٥٤,٢	٩ ٠٠٨,١	
المعدات الخاصة	٢ ١٨٠,٨	٢ ٤٢٨,٠	-	٢ ٤٢٨,٠	٢ ١٨٠,٨	٢ ٣٣٥,٦	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ٤٢٧,٩	٣ ٧٧٢,٠	٩٨,٠	٣ ٦٧٤,٠	٣ ٤٢٧,٩	٣ ٣٠٦,٨	
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	-	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٦١ ٠١١,٣</b>	<b>١٧٨ ٣٣٨,٧</b>	<b>١١ ١١٨,٦</b>	<b>١٧٨ ٣٣٨,٧</b>	<b>١٦١ ٢٩٠,١</b>	<b>١٦١ ٠١١,٣</b>	
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>٥٤١ ٨٠٩,٥</b>	<b>٥٢٨ ٤٥٤,٨</b>	<b>٥٢٤ ٠٠٠,٠</b>	<b>٥٢٨ ٤٥٤,٨</b>	<b>٥٢٤ ٠٠٠,٠</b>	<b>٥٤١ ٨٠٩,٥</b>	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٢ ٨٠٥,٢	١٢ ٣٣٣,٦	٦٦,٠	١٢ ٣٣٣,٦	١٢ ٨٠٥,٢	١١ ٤٩١,٧	
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>٥٣٠ ٣١٧,٨</b>	<b>٥١٦ ١٢١,٢</b>	<b>٥١١ ١٩٤,٨</b>	<b>٥١٦ ١٢١,٢</b>	<b>٥١١ ١٩٤,٨</b>	<b>٥٣٠ ٣١٧,٨</b>	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) <sup>(١)</sup>	٥٢,٨	٥٢,٨	-	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>٥٤١ ٨٦٢,٣</b>	<b>٥٢٨ ٥٠٧,٦</b>	<b>٥٢٤ ٠٥٢,٨</b>	<b>٥٢٨ ٥٠٧,٦</b>	<b>٥٢٤ ٠٥٢,٨</b>	<b>٥٤١ ٨٦٢,٣</b>	

(أ) تشمل تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ مبلغاً قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدمة من حكومة ألمانيا.

## باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٩٤ - القيمة التقديرية للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ هي كما يلي:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفترة
٣ ٠٧٢,٥	اتفاق مركز القوات <sup>(١)</sup>
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
<b>٣ ٠٧٢,٥</b>	<b>المجموع</b>

(أ) تشمل القيمة التقديرية لإيجارات المرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب النقل الجوي والبحري.

## جيم - عوامل الشواغر

٩٥ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عوامل الشواغر التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	النسبة المدرجة		
	النسبة الفعلية في الميزانية ٢٠١١/٢٠١٠	النسبة المتوقعة ٢٠١٢/٢٠١١	النسبة الفعلية في الميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
المراقبون العسكريون	٥,٠	٢,٠	٣,٨
الوحدات العسكرية	٢,٠	٢,٠	٤,٢
شرطة الأمم المتحدة	٥,٠	٥,٠	(٠,٤)
وحدات الشرطة المشكّلة	-	-	١,١
<b>الموظفون المدنيون</b>			
الموظفون الدوليون	١٥,٠	١٥,٠	١٨,٦
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٠,٠	١٠,٠	١١,٣
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥,٠	٧,٠	٤,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٥,٠	٨,٠	٨,٠
الوظائف المؤقتة <sup>(أ)</sup>			
الموظفون الدوليون	-	-	-
الموظفون الوطنيون	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥,٠	٨,٠	١٢,٥

(أ) تُمول من الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة.

٩٦ - ينبغي تطبيق معدلات الشواغر فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين، والموظفين الدوليين، والموظفين الفنيين الوطنيين، ومتطوعي الأمم المتحدة، والأفراد المقدمين من الحكومات على النشر الفعلي للأفراد للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ والرابع الأول من الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، وكذلك على نمط الإنفاق بالبعثة.

## دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

٩٧ - تستند الاحتياجات المطلوبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والدعم الذاتي، بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ ٩٠٢ ٧٠ دولار، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة	
	<b>المعدات الرئيسية</b>	
٣٢ ١٩٦,٦	الوحدات العسكرية	
٤ ٠٣٢,٨	وحدات الشرطة المشكّلة	
<b>٣٦ ٢٢٩,٤</b>	<b>المجموع الفرعي</b>	
	<b>الدعم الذاتي</b>	
١٧ ٦١٠,٠	المرافق والهياكل الأساسية	
٧ ٠٣٣,٤	الاتصالات	
٧ ٦٠١,٤	الخدمات الطبية	
٢ ٤٢٨,٠	المعدات الخاصة	
<b>٣٤ ٦٧٢,٨</b>	<b>المجموع الفرعي</b>	
<b>٧٠ ٩٠٢,٢</b>	<b>المجموع</b>	
	<b>العوامل المتعلقة بالبعثة</b>	
النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>		
١,٨	١ تشرين الثاني / أيلول / سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨ / الأول / أكتوبر ٢٠٠٨	عامل الظروف البيئية القاسية
١,٣	١ تشرين الثاني / أيلول / سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨ / الأول / أكتوبر ٢٠٠٨	عامل الظروف التشغيلية المكثفة
٠,٦	١ تشرين الثاني / أيلول / سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨ / الأول / أكتوبر ٢٠٠٨	عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري
		<b>باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن</b>
٥,٠-٠,٠		عامل النقل الإضافي

## هاء - التدريب

٩٨ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للتدريب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
٨٠٩,١	الخبراء الاستشاريون استشاريو التدريب
٦٨٩,١	السفر في مهام رسمية السفر الرسمي لأغراض التدريب
١٤١,٥	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى رسوم ولوازم وخدمات التدريب
<b>١ ٦٣٩,٧</b>	<b>المجموع</b>

٩٩ - يرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	
/٢٠١١	/٢٠١٠	/٢٠٠٩	/٢٠١١	/٢٠١٠	/٢٠٠٩	/٢٠١١	/٢٠١٠	/٢٠٠٩	
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٣	٥٠٨٢	٦٧١	٩٥٠	١٠٤٥	١١٩٩	٨٢٦	٥١٥	٦٧٧	التدريب الداخلي
١٤	١٠	٥	١٨	٥	١٣	٥٧	٣٨	٨٧	التدريب الخارجي <sup>(١)</sup>
<b>٦٧</b>	<b>٥٠٩٢</b>	<b>٦٧٦</b>	<b>٩٦٨</b>	<b>١٠٥٠</b>	<b>١٢١٢</b>	<b>٨٨٣</b>	<b>٥٥٣</b>	<b>٧٦٤</b>	<b>المجموع</b>

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا، وأماكن أخرى خارج منطقة البعثة.

١٠٠ - يهدف البرنامج التدريبي المعد لأغراض البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى تعزيز المهارات القيادية والتنظيمية والإدارية والمتعلقة بتنمية الموارد البشرية لدى أفراد البعثة، من خلال عقد ١٥٦ دورة دراسية يبلغ مجموع المشاركين فيها ٩١٨ شخصا. وينصب التركيز الأساسي في هذا البرنامج التدريبي للبعثة على تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي

البعثة في مجالات الطيران، والسلامة الجوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإعلام، ومراقبة الحركة، والشؤون الهندسية، وإدارة الموارد البشرية، والتوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشتريات، والأمن، وإسداء المشورة للموظفين، والإمداد، والشؤون المالية، والنقل البري، والرعاية الطبية، وإدارة الممتلكات، والمرافق الإصلاحية، ومعايير السلوك والانضباط، والشؤون السياسية والمدنية، ومراعاة الفروق بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والصحة المهنية والسلامة المهنية.

## واو - المشاريع السريعة الأثر

١٠١ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

الفترة	المبلغ (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (الموارد الفعلية)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الموارد المعتمدة)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد المقترحة)		
تأهيل/إعادة بناء محاكم الصلح الريفية	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل مراكز الشرطة الريفية	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء المراكز الحدودية للهجرة والجمارك	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء مراكز الموارد المجتمعية والتدريب على المهارات	٢٥٠,٠	١٠
<b>المجموع</b>	<b>١ ٠٠٠,٠</b>	<b>٤٠</b>

١٠٢ - تشمل المشاريع السريعة الأثر المراد الاضطلاع بها بناء محاكم الصلح، ومراكز ومستودعات الشرطة، والعيادات الصحية، ومباني خدمات الإطفاء، ومراكز الموارد المجتمعية، والمراكز الحدودية للهجرة، ومكاتب إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات بالمقاطعات، ومرافق الاحتجاز، وكذلك تجديد المقر الإقليمي لمكتب الهجرة والتجنس وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لمركز تدريب على المهارات. وتهدف المشاريع السريعة الأثر للبعثة إلى تيسير بسط الدولة لسلطتها على جميع أنحاء البلد، تمثيا مع الولاية الشاملة للبعثة.

## ثالثاً - تحليل الفروق\*

١٠٣ - يرد في المرفق الأول - بء من هذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المطبقة فيما يختص بتحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. وتظل المصطلحات المستخدمة هي نفسها كما في التقارير السابقة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٦٠,١      ٣,٧ في المائة

المراقبون العسكريون

### • الإدارة: تطبيق معدل شواغر أقل

١٠٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق معدل شواغر أقل في حساب تكلفة المراقبين العسكريين، قدره ٢ في المائة، مقارنة بمعدل الشواغر البالغ ٥ في المائة الذي طُبِّق فيما يتعلق بالفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، استناداً إلى النمط التاريخي للبعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٩ ٧٤٢,٣)      (٥,٢) في المائة

الوحدات العسكرية

### • الولاية: تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية

١٠٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية بسبب إعادة المقررة لـ ١٥٠ من أفراد قوة الحرس العسكرية بالمحكمة الخاصة لسيراليون إلى أوطانهم في الربع الثالث من الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقرونة بانخفاض تكلفة السفر للتناوب فيما يختص بعدد من الوحدات العسكرية بالإضافة إلى انخفاض التكلفة الإجمالية لحصص الإعاشة بسبب الارتفاع النسبي في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو (سعر صرف قدره ٠,٧ يورو لكل دولار في الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بسعر صرف قدره ٠,٧٦١ يورو لكل دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢). وقد طُبِّق معدل شواغر قدره ٢ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات العسكرية.

\* مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ٥ في المائة على الأقل، أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٠,٨) في المائة

(١٥٧,١)

وحدات الشرطة المشكّلة

• **بارامترات التكاليف: انخفاض تكاليف حصص الإعاشة**

١٠٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض التكلفة الإجمالية لحصص الإعاشة بسبب الارتفاع النسبي في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو (سعر صرف قدره ٠,٧ يورو لكل دولار في الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بسعر صرف قدره ٠,٧٦١ يورو لكل دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢)، مقرونا بانخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات بسبب الزيادة في عامل عدم النشر (٣ في المائة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مقابل ٥ في المائة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢).

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١٢,١) في المائة

(٢ ٢٣٢,٨)

الموظفون الوطنيون

• **الإدارة: حدوث انخفاض في النقطة الوسطى بمجدول المرتبات المحلية ووقف العمل ببدل مراكز العمل الخطرة**

١٠٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في وقف العمل ببدل مراكز العمل الخطرة على نطاق البعثة اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مقرونا بانخفاض في مستوى النقطة الوسطى بمجدول المرتبات المحلية المستخدمة في حساب تكلفة الموظفين الوطنيين، من الرتبة خ ع-٣، الدرجة ١٠، إلى الرتبة خ ع-٣، الدرجة ٨، من أجل أن يؤخذ في الاعتبار النمط التاريخي للبعثة. وقد حُفِّض معدل الشواغر الذي طُبِّق في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين من ٢٠ في المائة إلى ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وزيد من ٥ في المائة إلى ٧ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة على أساس مقارن للفترتين الماليتين ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٢ على التوالي.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٣٢,٨ في المائة

٦٣١,٧

المساعدة المؤقتة العامة

• **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

١٠٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند إلى الاحتياجات الإضافية لـ ٦ موظفين دوليين فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة للانتخابات الوطنية العامة والرئاسية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأفراد المقدمون من الحكومات (١٠١,٥) (٦,١) في المائة

• الإدارة: تطبيق معدل شواغر أعلى وانخفاض تكلفة السفر لأغراض التناوب

١٠٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في الزيادة في معدل الشواغر الذي طُبِّق في حساب تكلفة موظفي الإصلاحات والسجون، حيث زاد من ٥ في المائة إلى ٨ في المائة، مقرونا بانخفاض تكلفة السفر استناداً إلى نمط الإنفاق التاريخي للبعثة (٥٠٠٠ دولار لتذكرة السفر ذهاباً وإياباً للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ ٣٧٧٠ دولار لتذكرة السفر ذهاباً وإياباً للفترة ٢٠١١/٢٠١٢).

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون (١٢١,٣) (٩,٤) في المائة

• الإدارة: انخفاض في المدخلات والنواتج

١١٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض مشاركة الخدمات الاستشارية غير التدريبية، وعلى وجه الخصوص في المجالين القانوني والقضائي، وكذلك فيما يخص سير القضايا الجنائية، وصياغة التشريعات، وحماية حقوق الإنسان.

١١١ - لقد رُصد اعتماد للخدمات الاستشارية ذات الصلة بالانتخابات لتقييم تنظيم الانتخابات ومشاركة المرأة في العملية الانتخابية، بالإضافة إلى التدريب المتصل بالانتخابات بشأن أفضل الممارسات في مجال التغطية الإذاعية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السفر في مهام رسمية (٥٤٩,٦) (٢٠,٣) في المائة

• الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١١٢ - يعزى العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند إلى زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بالبرنامج التدريبي للبعثة والسفر المتصل بالانتخابات.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٥ ٣٦٢,١ ٣٣,١ في المائة

المرافق والهياكل الأساسية

#### • الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١١٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في برنامج البعثة لاستبدال المعدات والمرافق التي تجاوزت مدة صلاحيتها، وأصبحت عتيقة، ويشمل ذلك المرافق الجاهزة مثل المباني الجاهزة ذات الجدران الصلبة، والخيام، والحاويات البحرية اللازمة لتوفير السكن القياسي للأفراد العسكريين في المعسكرات الجديدة وفي المباني المنقولة؛ ومرافق وهياكل أساسية متنوعة، تشمل آلة تمزيق صناعية متينة، وميزان جسري متنقل، ومحركة قوية الاحتمال، وذلك فيما يتصل بالزيادة المتوقعة في حجم الأصول التي يتم شطبها والتخلص منها؛ والمولدات المطلوبة لتعزيز الإمدادات الكهربائية بالبعثة؛ ومعدات لتنقية المياه، تشمل نظامين إضافيين لمعالجة المياه بالترشيح الدقيق والترشيح المتناهي الدقة؛ ومضخات للمياه، وخزانات التعفين، ومضخات ضغط، نظرا لما هو مخطط له من جعل محطات معالجة المياه في المعسكرات مركزية والحاجة إلى احتجاز المياه الخام قبل معالجتها؛ ومعدات أماكن الإقامة، التي تشمل، بصفة رئيسية، على مكيفات للهواء.

١١٤ - ويعزى الفرق أيضا إلى زيادة في الاحتياجات تحت بند خدمات الصيانة فيما يتعلق بتفريغ خزانات التعفين ومصائد الشحوم، وعقد الخدمة المتعلقة بإصلاح الآبار وتطهيرها وتجديدها وصيانتها؛ وخدمات الأمن نظرا لزيادة عدد حراس الأمن المطلوبين لحراسة مباني البعثة في جميع المواقع، مقرونة بزيادة في تكلفة توفير الأمن السكني للمراقبين العسكريين، وضباط الأركان في مقر القوة، وضباط شرطة الأمم المتحدة، والأفراد المقدمين من الحكومات؛ وخدمات البناء فيما يتعلق ببناء وتطوير وإصلاح الطرق والمرافق، بما في ذلك بناء ١٠ أفران لحرق التربة الملوثة في ٧ مواقع وفقا للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام؛ وقطع غيار ولوازم، بسبب الحاجة لشراء مجموعات جديدة من قطع الغيار لطرز حديث من المولدات، وكذلك للمرافق المتعلقة بتخزين الوقود، ومنع واحتواء انسكابه؛ ولوازم الصيانة فيما يتعلق بأنشطة البناء والتجديد بمواقع إضافية ومنشآت جديدة بينما يتم إرجاع الممتلكات إلى حكومة ليريا؛ ولوازم الدفاع الميداني، نظرا للزيادة المتوقعة في شراء أكياس الحجارة وأسلاك "كنسرتينا" الشائكة؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم، نظرا

للزيادة في سعر وحدة الوقود؛ ومواد التصحاح والتنظيف فيما يتعلق بآلات التبخير بالمبيدات الحشرية، وكذلك المواد المستهلكة لأغراض المياه والصرف الصحي.

١١٥ - ويقابل الزيادة العامة في الاحتياجات المقدرة، جزئياً، انخفاض في الاحتياجات فيما يتعلق بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات نظراً إلى انخفاض الاحتياجات من الخيام حيث أن معظم القوات انتقلت إلى أماكن الإقامة التي وفرتها الأمم المتحدة.

١١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، رُصد اعتماد لتغطية الاحتياجات ذات الصلة بالانتخابات، بما في ذلك تأهيل مطار سبرينغ باين بسبب الزيادة المتوقعة في عدد رحلات الطيران خلال الفترة الانتخابية، وشراء حاويات بحرية لتأمين المواد الانتخابية، وأبراج إنارة مراكز الاقتراع، بالإضافة إلى لوازم الدفاع الميداني والوقود والزيوت ومواد التشحيم.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٦,٥ في المائة

١ ٨١٨,٦

النقل البري

#### • الإدارة: انخفاض في المدخلات وزيادة في النواتج

١١٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات للوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب الزيادة في سعر وحدة وقود الديزل (من ٥,٥٧١٩ دولار لكل لتر في الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٥,٦٧٨٥ دولار لكل لتر في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢). وتقابل الاحتياجات الإضافية جزئياً بنقص في اقتناء المركبات البديلة وقطع الغيار بسبب مبادرة البعثة لخفض مستويات المخزون استناداً إلى تجربتها التاريخية.

١١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، رُصدت اعتمادات لتغطية الاحتياجات ذات الصلة بالانتخابات فيما يتعلق بالوقود والزيوت ومواد التشحيم في سياق الزيادة في أنشطة النقل.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠,٨ في المائة

١٢ ٥٢٥,٤

النقل الجوي

#### • عامل خارجي: التغيير في مستويات أسعار السوق

١١٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة تكلفة استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بسبب الزيادة في التكاليف المضمونة للأسطول الجوي المستندة إلى إبرام عقود جديدة اعتباراً من كانون

الثاني/يناير ٢٠١٠ وارتفاع تكلفة ترتيبات طلب التوريد مع إحدى الحكومات المساهمة فيما يختص بالطائرات المروحية العسكرية، مقرونة بزيادة قدرها ١٧,٢ في المائة في سعر وقود الطائرات (٠,٧٠٦ دولار في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بـ ٠,٨٢٧٣ دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١). وتقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات، جزئياً، بانخفاض في تكلفة استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين بسبب حدوث انخفاض في تكلفة ساعات الطيران.

١٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، رُصد اعتماد لتغطية الاحتياجات ذات الصلة بالانتخابات فيما يتعلق بساعات الطيران الإضافية لأسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات ذات الأجنحة الدوارة، وكذلك فيما يتعلق بوقود الطائرات.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاتصالات (١٠٢٠,٢) (٧,٣) في المائة

#### • الإدارة: انخفاض في المدخلات ونفس النواتج

١٢١ - يعزى العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند إلى انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، نتيجة لعدم استخدام مرافق الترددات العالية والاتصالات الهاتفية والاتصالات التجارية، حيث أنه يجري الاستعانة بأحد مقدمي خدمات الإنترنت المحليين بدلاً من استخدام وصلة ساتلية إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بوصفها وسيلة أكثر جدوى من ناحية التكلفة في تلبية الطلب المتنامي على خدمات الإنترنت. ويقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات، جزئياً، بزيادة في الاحتياجات لاقتناء معدات اتصالات، بسبب الحاجة إلى استبدال المعدات العتيقة، وبزيادة في الاحتياجات لخدمات الإعلام، بسبب الحاجة المتزايدة للمواد الترويجية.

١٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، رُصد اعتماداً لتغطية الاحتياجات ذات الصلة بالانتخابات فيما يتعلق بالهواتف الساتلية وأجهزة استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكنولوجيا المعلومات ٤٠٠,٨ ١٠,٣ في المائة

#### • الإدارة: زيادة في المدخلات ونفس النواتج

١٢٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات المتعلقة بمعدات تكنولوجيا المعلومات بسبب الحاجة إلى استبدال المعدات العتيقة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخدمات الطبية (١ ٨٧٧,٧) (١٨,٠) في المائة

الخدمات الطبية

• الإدارة: انخفاض في المدخلات ونفس النواتج

١٢٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات لمستشفيات من المستويين الثاني والثالث.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعدات الخاصة ٢٤٧,٢ ١١,٣ في المائة

المعدات الخاصة

• الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١٢٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، بسبب تخصيص اعتماد لأجهزة الذخائر المتفجرة فيما يتصل بضمان سلامة جميع أفراد البعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ٣٤٤,١ دولار ١٠,٠ في المائة

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: زيادة في المدخلات ونفس النواتج

١٢٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة تكلفة مجموعات حصص الإعاشة الاحتياطية استناداً إلى عقود حصص الإعاشة، وكذلك إلى زيادة الاحتياجات بالنسبة إلى تكاليف الشحن والتكاليف الأخرى ذات الصلة بسبب الزيادة في رسوم وكيل التخليص الجمركي ورسوم الميناء، بالإضافة إلى زيادة في الرسوم المتعلقة بمجلس مراجعي الحسابات.

١٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، رُصد اعتماد لتغطية الاحتياجات ذات الصلة بالانتخابات فيما يتعلق باقتناء معدات، تشمل أكياس النوم والأسرة الخفيفة القابلة للطي والخيام، بالإضافة إلى صور ساتلية عالية التحليل للبيانات لنظام المعلومات الجغرافية.

#### رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٢٨ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل البعثة هي كالتالي:

- (أ) اعتماد مبلغ ٤٠٠ ٨٣٦ ٥٤٠ دولار للإنفاق على البعثة لمدة ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
- (ب) قسمة مبلغ ٧٠٠ ١١٣ ١٣٢ دولار كأفضية مقررة للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛
- (ج) قسمة مبلغ ٦٠٠ ٣٨١ ١٢ دولار كأفضية مقررة للدعم الانتخابي الذي ستقدمه البعثة؛
- (د) قسمة مبلغ ١٠٠ ٣٤١ ٣٩٦ دولار كأفضية مقررة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بمعدل شهري قدره ٩٠٠ ٣٧ ٤٤ دولار، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٦٩/٦٤، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

(القرار ٢٦٩/٦٤)

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

المقرر/الطلب

الجزء الأول: عرض الميزانية والإدارة المالية

ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سعيها لتنفيذ أي أوجه كفاءة أو تحسينات ممكنة. لا ينطبق على التقرير الحالي في سياق زيادة المدخلات والنواتج للدعم الانتخابي الذي ستقدمه البعثة.

تؤكد من جديد ضرورة أن تُورد في مشاريع الميزانية التحسينات التي تُجرى في الإدارة والمكاسب المُراد تحقيقها من زيادة الكفاءة والاستراتيجيات التي ستتعقب في المستقبل في ذلك الصدد (الفقرة ١٠).

مع دخول البعثة عامها الثامن من الانتشار، فإن احتياجاتها من الموارد تستند بدرجة كبيرة إلى الخبرة المتعلقة بالبعثة ونمط إنفاقها التاريخي. ويأخذ استبدال المعدات في الاعتبار دورات حياتها بالإضافة إلى الظروف المناخية والبيئية. وقد أسفرت هذه النهج عن صياغة ميزانية واقعية وأكثر إحكاما. وفيما يختص بعرض الميزانية، فإن النواتج المعيارية والنواتج الخاصة بالبعثة، بوصفها مشاركة مستمرة في المشروع النموذجي المعني بعرض أطر عنصر الدعم، بالإضافة إلى نواتج مؤشرات الإنجاز المتعلقة بتحسين الخدمة والنواتج ذات الصلة، تعرض جميعها في إطار عنصر الدعم بدلا من أن تعرض كمرفق مستقل للتقرير الرئيسي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نقل مكتب الاتصالات والإعلام من مكتب الممثل الخاص للأمين العام إلى شعبة دعم البعثة.

تؤكد أهمية اتخاذ الأمين العام خطوات إضافية صوب تحسين عروض الميزانية وتقديم توقعات أكثر دقة (الفقرة ١١)

استعرضت البعثة جميع الالتزامات على أساس شهري وكذلك في ختام السنة المالية مع ترحيل الالتزامات الصحيحة فقط. ونشأ إلغاء التزامات الفترات السابقة عن عدم تمكن الباعة من توريد البضائع أو الخدمات المحددة. وانخفضت الالتزامات غير المصفاة من حوالي ٦٩ مليون دولار في الفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٥٢,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠

تلاحظ مع القلق ضخامة مبلغ الالتزامات للفترة السابقة الملغاة من جانب عدة بعثات، وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يعزز الرقابة على الالتزامات (الفقرة ١٥)

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/64/660)

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الطلب/التوصية

تماشياً مع التقرير الخاص للأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299)، وقرار مجلس الأمن ١٩٣٨ (٢٠١٠)، والتقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/429)، ستحتفظ البعثة بقوامها الحالي من العسكريين وأفراد الشرطة لما بعد انتهاء انتخابات عام ٢٠١١، التي أصبحت نقطة مرجعية لإجراء مزيد من التخفيض التدريجي للبعثة، يعقبه انسحاب البعثة. وسيتم إيفاد بعثة للتقييم التقني بعد الانتخابات لوضع توصيات بشأن مستقبل البعثة، بناء على الوقائع في الميدان، بما في ذلك الترتيبات المحتملة خلفاً للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت ليبريا على جدول أعمال لجنة بناء السلام لبناء قدراتها في المجالات الحاسمة الأهمية المتمثلة في سيادة القانون وقطاع الأمن ودعم تحقيق المصالحة الوطنية. وستقوم البعثة باستعراض مواردها وإعادة تصنيفها بدءاً من دورة الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

تخطط البعثة حالياً للمرحلة الانتقالية عن طريق إقامة حوار استشاري مع أجهزة الأمن الحكومية والاشترك معها في عمليات للتخطيط المفصل، استناداً إلى الدروس التي استخلصتها بعثات أخرى. وعُرِضَت هذه الجهود في حلقة العمل بشأن المرحلة الانتقالية عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في مونروفيا، وشارك فيها ممارسون وخبراء من بعثات حالية وسابقة لحفظ السلام، من بينها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وفي الوقت الراهن، تركز البعثة جهودها ومناقشاتها على نقل المسؤوليات الأمنية، إلا أن تركيزاً متممًا سيوجه أيضاً إلى عملية نقل المسؤوليات المدنية، التي ستشتمل على أنشطة بناء القدرات بوجه خاص.

تتوقع اللجنة الاستشارية من جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركة في هذه المداولات وقيام الأمين العام بنقل نتائج المشاورات إلى الجمعية العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بتضمين المجموعة المقبلة من مشاريع الميزانيات تحليلاً لتعديلات الموارد الناجمة عن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام (الفقرة ١٠).

تعتقد اللجنة الاستشارية أنه من الضروري لمؤازرة البعثات المكلفة بنقل أنشطتها من حفظ السلام إلى بناء السلام، توثيق الدروس المستفادة من البعثات التي أجرت عملية الانتقال هذه والاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، إحدى المسائل التي يلزم النظر فيها، لدى تخفيض عدد أفراد البعثات أو نقل أنشطتها من حفظ السلام إلى بنائه، هي استمرار الاستثمار في بناء القدرات الوطنية لمساعدة الموظفين الوطنيين على العودة مجدداً إلى سوق العمل المحلي (الفقرة ١١).

ويجري توثيق عملية التخطيط لنقل المسؤولية الأمنية، وسيتولى مسؤول للتنسيق بالبعثة ضمان تسجيل جميع المناقشات وعمليات التخطيط الجارية مع الحكومة تسجيلاً مفصلاً. وحالما تكتمل العملية، يمكن استخدام هذه السجلات لإنشاء مراجع تاريخية للدروس المستفادة. وشملت المشاورات التي عُقدت حتى الآن معتكفاً لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والمباحثات اللاحقة له. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتنقيح النقاط المرجعية المتعلقة بتجميع البعثة وخفضها التدريجي وانسحابها، بموجب تكليف مجلس الأمن في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) بإنشاء نقاط مرجعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية. كما يتم تناول النقاط المرجعية في دليل ممارسي الأمم المتحدة لوضع نقاط مرجعية، رغم أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لم تُستخدَم في ذلك الدليل كأحدى الحالات المعروضة. وتُحدّد النقاط المرجعية الحالية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في التقرير المحلي الثاني والعشرين للأمين العام الذي نُشر في شباط/فبراير ٢٠١١. وتحظى البعثة أيضاً بمركز متكامل للتدريب، وتقدم دورات تدريبية واسعة النطاق للموظفين الوطنيين والدوليين.

ولدى البعثة برنامج لبناء القدرات لفائدة الموظفين الوطنيين في مختلف المجالات الإدارية والتقنية. وابتداء من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، تم تدريب مجموعات مختلفة من الموظفين الوطنيين وتسليمهم شهادات بإتمام التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المركز المتكامل للتدريب التابع للبعثة بحثاً في الصحف اليومية المحلية والمواقع الشبكية عن الوظائف الشاغرة، ويُبلغ جميع الموظفين الوطنيين بها في رسائل إلكترونية شهرية.

في سياق تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ربطت البعثة بشكل واضح بين افتراضات التخطيط والأولويات البرنامجية والاحتياجات من الموارد.

ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة من أجل الارتقاء بعرض الميزانية، وتتطلع إلى تحسينه باستمرار. بيد أن اللجنة ترى أنه ينبغي القيام بالمزيد لتطوير الفرع المتعلق بافتراضات التخطيط حتى يتضمن سرداً أكثر يسراً من شأنه أن يعرض بشكل أوضح إجمالي الاحتياجات من الموارد والجوانب البرنامجية، ولا يقتصر في تناوله على المبادرات المقررة فحسب، بل يتناول أيضاً أوجه الربط بالاحتياجات التشغيلية الراهنة (الفقرة ١٦).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

ليس لدى البعثة في الوقت الحالي مشاريع متعددة السنوات. وتندرج تكاليف صيانة الهياكل الأساسية القائمة تحديداً في إطار كل سنة من السنوات المالية، ويجري إنجاز المشاريع المضطلع بها في إطار الفترة المالية نفسها.

تواصل البعثة مشاركتها في المشروع التجريبي الذي يهدف إلى تحسين عرض إطار الميزنة القائمة على النتائج لعنصر الدعم. وبناءً عليه، يعكس الإطار مؤشرات الإنجاز في مجال تحسين الخدمات، والنواتج المتعلقة بها في إطار عنصر الدعم. بيد أن النواتج القياسية للدعم، والنواتج غير القياسية أو المتخصصة المحددة للبعثة، معروضة في متن هذا التقرير، بدلاً من عرضها في مرفق.

في ضوء الزيادة في الأنشطة من حيث ولاية البعثة بتقديم الدعم للحكومة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، ونقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى السلطات الوطنية في نهاية المطاف، لن يتسنى تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في العنصر الموضوعي خلال الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

يتضمن تقرير الأداء عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/620) شرحاً وافياً لإعادة توزيع المخصصات بين فئات النفقات الرئيسية.

خلصت اللجنة الاستشارية، إجمالاً، إلى أن عرض الميزانيات المقترحة يميل بشدة إلى تقديم معلومات عن أوجه الإنفاق بدلاً من تقديم وصف واضح للأنشطة المزمعة والموارد اللازمة لتنفيذها. وفيما يتعلق بدعم البعثة، ينبغي تقديم معلومات واضحة عن مشاريع الهندسة والهياكل الأساسية المتعددة السنوات وكيفية موازنة الموارد المطلوبة مع برنامج عمل هذه المشاريع (الفقرة ١٧).

ستجري اللجنة تقييماً لمدى مساهمة المشروع التجريبي في تحسين العرض، بمجرد اكتمال تنفيذه. بيد أن الانطباع الأولي للجنة هو أن الشكل الجديد لا ييسر استعراض الميزانيات المقترحة ولا يحسن من شمول ذلك الاستعراض. بل إن اللجنة ترى أن إدراج جزء من الإطار في متن التقرير وما تبقى منه في مرفق، من شأنه أن يُعقد النظر في الميزانيات المقترحة (الفقرة ١٨).

لا تزال اللجنة تعتقد أن من الممكن توسيع نطاق الكفاءة ليشمل عناصر أخرى. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة استمرار الافتقار إلى تحديد واضح للعناصر التي تشكل مكسباً في الكفاءة. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة أن من الواجب التمييز بين الوفورات - التي هي في جوهرها تخفيضات في التكاليف تحققت بواسطة تدابير الكفاءة - ونقصان الإنفاق، الذي قد يعكس حالات تأخر تنفيذ الأنشطة المبرمجة أو عدم تنفيذها (انظر A/63/746، الفقرة ١٦). وتلاحظ اللجنة تعريف المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الذي يقدمه الأمين العام (انظر A/64/643، الفقرة ٦٠). وترى اللجنة إجمالاً أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة تعني تحقيق النتيجة نفسها بموارد أقل (الفقرة ٢٠).

تكرر اللجنة تأكيد توصيتها بأنه ينبغي لتقارير الأداء المقبلة أن تتضمن شرحاً أوفى لما أذن به المراقب المالي من إعادة توزيع للمخصصات بين فئات النفقات الرئيسية (انظر A/63/746، الفقرة ١٥) (الفقرة ٢٢).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تتسم الوظائف الثلاث الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة بطابع مستمر (وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وتندرج ضمن الملاك الوظيفي للفريق المعني بالسلوك والانضباط.

تؤكد اللجنة مرة أخرى أن التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، كقاعدة مستقرة، ينبغي أن يُستخدم في ظروف استثنائية و/أو ظروف ذروة العمل، للحلول محل الموظفين الغائبين في إجازة أمومة أو إجازة مَرَضِيَّة، أو لتنفيذ مشاريع محددة المدة (انظر A/63/841، الفقرة ٥٦). ومع أن الجمعية العامة تسمح أو توصي اللجنة باستثناءات أحياناً، فلا ينبغي طلب تمويل المساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف وظائف ذات طابع مستمر أو لفترات طويلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يعاد تقديم طلبات الحصول على تمويل المساعدة المؤقتة العامة مراراً للوظيفة عينها، وينبغي ألا يُنظر إلى التوصيات التي تجبذ هذا التمويل على أنها تنطوي على توقع بالتحوّل إلى وظائف ثابتة في فترة الميزانية التالية. ويساور اللجنة القلق إزاء الإمعان في إساءة استخدام آلية التمويل هذه، الأمر الذي يقلل من شفافية إعداد الميزانية الخاصة بالموظفين. وتوصي اللجنة بتضمين الطلبات المقبلة شرحاً لسبب الاستمرار في استخدام التمويل المخصص للمساعدة المؤقتة العامة لوظيفة معينة، وإشارةً إلى طول الفترة التي اضطلع فيها بالوظيفة باستخدام هذا التمويل. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تقدّم طلبات تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة في البعثات الجاري تقليصها إلا في ظروف استثنائية (الفقرة ٤٨).

(A/64/660/Add.9)

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

من بين المطالبات التسع والعشرين غير المُسدّدة هناك ٢٥ مطالبة تخص الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة، و ١٦ مطالبة تم دفعها، ومطالبة واحدة تم رفضها، و ٣ مطالبات تم إقفاؤها بعد عدة محاولات فاشلة للحصول على مستندات طبية داعمة من بعثات دائمة، بينما تظل ٥ مطالبات بانتظار تقديم المستندات الطبية.

أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ سُدِّدَت بالكامل تكاليف القوات، وأن مبلغ ٤٢ ٣٨٠ ٠٠٠ دولار المُستحقّ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عن المعدات المملوكة للوحدات قد سُدِّدَ إلى البلدان المساهمة بقوات في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، ورد منذ بدء البعثة وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ ما عدده

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

١٦١ مطالبة تقدر قيمتها بمبلغ ٣٠٢٣٦٠٠ دولار؛ ولم تسدد بعد ٢٩ مطالبة تقدر قيمتها بمبلغ ٨٧٦٥٠٠ دولار. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتم على وجه السرعة تسوية المطالبات غير المسددة (الفقرة ١٠).

بعد إنجاز عملية تقييم قوائم المرشحين للوظائف التي تولتها هيئة الاستعراض المركزي في الميدان، وتجميع قائمة المرشحين الخاصة بهيئة الاستعراض المركزي في الميدان، من المرجح أن تقصر الفترة الزمنية المطلوبة للماء الشواغر.

كما سيضمن قسم إدارة الموارد البشرية أنه بمجرد استلام التأكيد بشأن رحيل موظف من موظفي البعثة، يُشرع في عملية الاستقدام، وتُستخرج قائمة تصفية بأسماء المرشحين من نظام نيوكليوس، وتقدم إلى مديري البرامج لاستعراضها واتخاذ إجراء بشأنها لاحقاً. وهذا سيقتصر أكثر المهلة الزمنية المطلوبة للماء الشواغر، حيث سيُشرع في عملية التوظيف في كثير من الحالات بينما شاغل الوظيفة القائم ما زال موجوداً.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، قبل الممثل الخاص للأمين العام تفويضاً بسلطة استقدام الموظفين (تعيين الموظفين) حتى رتبة مد-١. ويمكن أن يكون ذلك عاملاً إيجابياً من حيث تخفيض الوقت السابق على الاستقدام للماء الوظائف الشاغرة.

وسيستند قسم إدارة الموارد البشرية إلى أي من الدروس المستفادة من البعثات الأخرى التي تُعتبر في مرحلة تقليص عدد موظفيها، ولكنها في الواقع "في حالة مستقرة" في الوقت الراهن.

تقوم البعثة في جميع الأوقات بتقييم دقيق للاحتياجات التشغيلية والكفاءات التي يمكن تحقيقها من حيث استخدام الموارد، وتستخدم كلما أمكن عتاها الجوي لعمليات المناوبة، متكبدة بذلك تكاليف أقل مما يكلفه استخدام الطيران التجاري.

أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل الشغور المرتفع في صفوف الموظفين الدوليين يعزى جزئياً إلى إحجام الموظفين الدوليين عن البقاء في بعثة لحفظ السلام ينظر إليها على أنها شارفت على الانتهاء. وتؤكد اللجنة الاستشارية ضرورة كفاءة المحافظة على ملاك كاف من الموظفين خلال مرحلة الخفض التدريجي للبعثة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشجع اللجنة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب البعثات الأخرى (الفقرة ١٢).

تعكس الاحتياجات الإضافية لشرطة الأمم المتحدة معدلاً متوسطاً أعلى للنشر، من متوسط ٤٧٠ فرداً للفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى نشر القوام المأذون به بالكامل وهو ٤٩٨ فرداً للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وقد طبق عامل شواغر نسبته ٥ في المائة على التكاليف المقدرة. ويعزى انخفاض احتياجات وحدات الشرطة المشكلة في المقام الأول إلى انخفاض تكاليف السفر لأغراض التناوب بسبب استخدام أصول البعثة في تناوب الأفراد. وتشجع

اللجنة الاستشارية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مواصلة العمل على تحقيق الكفاءة في استخدام أصولها الجوية لتناوب الموظفين (الفقرة ٢٤).

ما زالت البعثة تشارك عتادها الجوي مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت الطائرة طراز B-757-200 تعد من الأصول المشتركة بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (٦٠ في المائة للبعثة و ٤٠ في المائة للعملية).

ووفرت البعثة رحلات لتناوب القوات إلى خمس بعثات لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) داخل منطقتي غرب أفريقيا والشرق الأوسط، مما أسفر عن استخدام الطائرات على نحو يتسم بالكفاءة.

وقامت الطائرة طراز B-757-200 برحلات يبلغ مجموعها ٦ ٢١٠ ساعة طيران، مقابل ٦ ٣٦٤ هي مجموع ساعات الطيران المتعاقد عليها للفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (٣ سنوات)، بما يمثل ٩٧,٦ في المائة من ساعات الطيران المتعاقد عليها.

لا تستعين البعثة بخبراء استشاريين إلا في الحالات التي لا تتوفر فيها القدرات المطلوبة في إطار الأمم المتحدة. ولم يستعن بعد بالاستشارات المزمعة لأغراض دعم الانتخابات، ولن يستفاد منها إلا بعد انتهاء عملية تسجيل الناخبين، وبعد أن تبدأ البعثة وحكومة ليبيريا والشركاء الآخرون في إجراءات العملية الانتخابية. ومن المتوقع أن يلزم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين المشمولين في ميزانية ٢٠١١/٢٠١٠ لأغراض دعم الانتخابات، وذلك خلال النصف الثاني من الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن العقد المتعلق باستئجار الطائرة من طراز B-757-200 سينتهي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأن الزيادة في الاحتياجات كانت تقديرا للتكاليف في إطار العقد الجديد خلال الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وأبلغت كذلك بأن جميع العقود تُبرم بصفة عامة لمدة ثلاث سنوات، وأن من الحصافة وضع تقديرات بزيادة التكلفة عند إبرام عقود جديدة. وفي الوقت نفسه، أبلغت اللجنة بأن إدارة الدعم الميداني تشارك في وضع استراتيجيات لإدارة الزيادات في تكاليف استئجار الطائرات، بوسائل منها تقاسم القدرات بين العمليات الميدانية المجاورة، وضمان أن تتسم عمليات الشراء بأكبر قدر من فعالية الكلفة، وإناطة المركز المشترك لمراقبة الحركة بدور أكبر في عملية التخطيط المسبق لكفالة الاستخدام الأمثل لجميع وسائل النقل. ويجرى أيضا وضع اتفاقات مشتركة بين الوكالات لتلبية الاحتياجات المتزايدة، بما يقلل من الحاجة إلى القدرات الدائمة إلى أدنى حد ممكن. وتتوقع اللجنة الاستشارية من البعثة أن تقدم في مشروع الميزانية المقترحة القادم معلومات مستكملة عن فعالية الاستراتيجيات التي يقع عليها الاختيار لتحسين إدارة تكاليف العمليات الجوية (الفقرة ٤٠).

يبلغ إجمالي الاحتياجات المقدرة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين ١ ٢٩٥ ٠٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٢٩٧ ٥٠٠ دولار (أو ٢٩,٨ في المائة). والغرض من هذه الخدمات الاستشارية هو دعم عملية الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتوفير خبراء استشاريين في مجال القانون لمساعدة أعضاء النيابة العامة ومحامي الدفاع العامين بالإضافة إلى لجنة إصلاح القانون. وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه لا ينبغي اللجوء إلى الخدمات الاستشارية المزمع بها دعم الانتخابات إلا بحسب ما تقتضيه الحاجة (الفقرة ٤٣).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، يُتَوَقَّع تنفيذ ٤٠ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع يبلغ مجموع الاحتياجات التقديرية لها ما مقداره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، رغم عدم تقديم تفاصيل بشأن مشاريع محددة مزعم تنفيذها. وتتوقع اللجنة من البعثة، استناداً إلى خبرتها في تنفيذ مشاريع الأثر السريع، أن تبذل جهوداً من أجل كفاءة الاستخدام الفعال للاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع وفقاً للمبادئ التوجيهية المعمول بها (الفقرة ٤٥).

أجرت البعثة تقييماً للاحتياجات، بين وجود ٤٠ مشروعاً ذا أولوية بحاجة إلى التمويل. ويستهدف ٣٠ مشروعاً أنشطة تأهيل الهياكل الأساسية لتوطيد سيادة القانون (أقسام الشرطة، والمراكز الحدودية المعنية بالهجرة، ومحاكم الصلح، ومرافق الاحتجاز)، و ١٠ مشاريع ستدعم المشاريع الرامية إلى مساندة المؤسسات الحكومية المحلية والمشاريع المجتمعية (مباني خدمات الإطفاء، ومراكز الموارد المجتمعية، ومراكز خدمات الرعاية الصحية) في المناطق الريفية. وتقوم البعثة باستمرار باستعراض البرنامج لضمان استخدام التمويل بفعالية، وفقاً للمبادئ التوجيهية ذات الصلة والسياسات القائمة.

فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ٣٥ من تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/601) إلى الوفورات التي تعزى إلى عدم شراء حصص الإعاشة، تود اللجنة الاستشارية أن تشير إلى أنها لئن كانت تشجع بعثات حفظ السلام على عرض المكاسب التي حددتها أو حققتها نتيجة زيادة الكفاءة، فإنه ينبغي ألا يُخلط بين هذه المكاسب والنقص في الإنفاق. فعلى خلاف ذلك، تتحقق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال ترشيد العمليات أو إعادة هيكلتها لتحقيق النتيجة نفسها بموارد أقل. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُعرض أي مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في تقرير الأداء (الفقرة ٤٧).

في سياق إنجاز المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي للعنصر العسكري في البعثة وتقليص العدد الإجمالي لموظفي البعثة، لم تُورد مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في تقرير الأداء عن الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/620).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أحرزت تقدماً نحو زيادة عدد الإناث في الشرطة الوطنية الليبيرية إلى ٢٠ في المائة، وذلك جزئياً بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة الليبيرية. وتشمل التحديات الحساسيات الثقافية، والمعين المحدود من المرشحات اللواتي يتمتعن بالحد الأدنى من المؤهلات التعليمية، وعدم وجود برامج تلي حاجات الشرطيات. كما تلاحظ اللجنة أن شرطة الأمم المتحدة تساعد الشرطة الوطنية الليبيرية في اتخاذ تدابير هامة لتذليل هذه العقبات. وأبلغت اللجنة بأنه تم تحديد عدد من المشاريع المعينة، من بينها حملات تجنيد تستهدف

ارتفع مستوى تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبيرية من ١٢ في المائة في الفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٤,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

النساء لتدريهن في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، التي يمكن أن تساعد في تحقيق نسبة الـ ٢٠ في المائة المرجعية، ولكن نجاح هذه المشاريع سيعتمد على تلقي الدعم من الجهات المانحة. وترحب اللجنة بهذا التقدم المحرز وتشجع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة نسبة الشرطيات في الشرطة الوطنية الليبيرية (الفقرة ٤٨).

تُعقد حلقات عمل سنوية لفائدة رؤساء الأقسام من جميع البعثات، يجري فيها عادةً تبادل الأفكار الجديدة والدروس المستفادة. وتشارك البعثة في هذه الاجتماعات/المؤتمرات، وتنقل المعرفة المكتسبة منها إلى البعثات الأخرى.

واستجابة للفقرة ١٢٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بأوجه عدم الاتساق في إعداد التقارير الفنية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أجرت تقييماً للعمليات والإجراءات وقدرات الموظفين المشاركين في إعداد تقارير التقييم الفنية، وقررت أن مصدر المشكلة يكمن في معايير التقييم الفنية الأولية. وباشرت وحدة العقود في قسم المشتريات تدريب الموظفين المعنيين. وعُقدت أيضاً اجتماعات لتنسيق المتابعة وزُود جميع الموظفين المشاركين بعينات من معايير التقييم التي تعتبر من الممارسات الفضلى. ونتيجة لذلك، تحققت تحسن ملحوظ. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، حظيت جميع تقارير التقييم الفنية في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بقبول لجنة العقود المحلية. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تتبادل مع البعثات الأخرى الدرس المستفاد بشأن ضرورة التدريب امتثالاً لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة ٥٢).

(A/63/746/Add.8)

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تولى شاغل الوظيفة بالعمل في المنصب منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام والتبعية الإدارية المباشرة لرئيس الأركان. وأدى شغل مدني للوظيفة بالرتبة ف-٥ إلى تحسين عملية توحيد المدخلات الإجمالية من العناصر العسكرية

بالنسبة للوظيفة بالرتبة ف-٥، تلاحظ اللجنة أن مركز التحليل المشترك للبعثة كان يعمل في السابق ضمن عنصر القطاع الأمني الذي يرأسه ضابط أركان عسكري. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن الرئيس المدني الجديد للمركز الذي يعمل برتبة ف-٥ سيكون

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

والشرطية والمدنية، وجمع المعلومات بطريقة منهجية فيما يتعلق بالقضايا الشاملة. وأتاح اتباع هذا النهج المتسق بدوره إجراء تقييم أكثر شمولاً واتباع نهج متكامل في تحليل التطورات والتوقعات السياسية.

مسؤولاً عن تسيير الأعمال اليومية في المركز الذي يضم موظفين مدنيين من مختلف أقسام هيكل البعثة، وشرطة الأمم المتحدة، وأفراد عسكريين وأفراد أمن. ويتولى المركز مسؤولية جمع المعلومات المستقاة من مصادر مدنية وعسكرية وتنسيقها وتحليلها ونشرها، والتحليل الاستراتيجي للقضايا المتوسطة والطويلة الأجل التي تمس البعثة. ويوفر المركز القدرة التحليلية اللازمة لإجراء تحليل التهديدات والمخاطر وتقييم الأوضاع الأمنية في منطقة البعثة، مع التركيز بصفة خاصة على تقييم المخاطر الشديدة. وتطلب اللجنة الاستشارية أن يُدرج في التقرير المالي القادم بشأن البعثة تحليلٌ لمدى فعالية الترتيب الذي يقضي بتوكلي موظف مدني رئاسة مركز التحليل المشترك للبعثة (الفقرة ٢٩).

## جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/64/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

## حافضة الأدلة

قام مختلف الأقسام برصد جميع مؤشرات الإنجاز وتسجيلها على أساس الميزانية المعتمدة. ووضعت إجراءات عمل موحدة لضمان الاتساق في جمع المعلومات/البيانات غير أن بعضها، كما يلاحظ، ينفذ عن طريق قواعد بيانات الأمم المتحدة الحالية مثل نظام غاليليو، بينما ينطوي بعضها الآخر على قيام الأقسام بجمع تقارير ومحاضر الاجتماعات. وتورد استعراضات قسم الميزانية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا معلومات لعنصر الدعم لكفالة إتاحة المستندات المؤيدة في حين يقوم مكتب الممثل الخاص للأمين العام بعمليات استعراض الأقسام الموضوعية.

في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لم يسجل ما تحقق فعلاً من مؤشرات ونواتج لعنصرين من عناصر البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ليست هناك أي إجراءات موحدة لجميع العناصر بشأن طريقة جمع البيانات المتعلقة بالميزنة القائمة على النتائج وتجميعها والإبلاغ بها. كما أن عنصرين من عناصر البعثة لم يقوموا باستعراض معلوماتهما المتعلقة بالميزنة القائمة على النتائج ومقارنتها بالأدلة لكفالة أن تكون البيانات كاملة ودقيقة. وقد أبدت ملاحظات مماثلة بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (الفقرة ٧٠). ووافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة القاضية بكفالة أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتعزيز إجراءاتهما المتبعة في جمع المعلومات وتشكيل حافضة الأدلة للميزنة القائمة على النتائج في جميع عناصر البعثة. (الفقرة ٧١).

## تخطيط المقتنيات

اكتشفت هذه الحالة في عام ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين تنفذ البعثة إجراء لإعادة الفحص/التأكيد لمنع حدوث مثل هذه الحالات. ولكفالة شراء السلع/الخدمات عن طريق العقود الإطارية القائمة، يقوم قسم المشتريات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالتحقق مما إذا كانت المواصفات الواردة في طلب أو طلبات التزويد مطابقة للسلع/الخدمات المدرجة في العقود الإطارية. بعدئذ، ترسل طلبات تأكيد الأسعار إلى المتعاقدين الإطاريين وتواصل أقسام المستعملين تقييمها. ويكفل هذا الإجراء طلب شراء البنود الخاصة بالبعثة لا غير عن طريق العقود الإطارية. وترسل أي عيوب/ثغرات في العقود إلى مقرر الأمم المتحدة لتصويبها قبل إصدار طلبات الشراء.

يتولى تعديل خزانات الوقود الفنيون المسؤولون عن الوقود التابعون للبعثة والمتخصصون في هذا المجال. ويقومون بتركيب أنبوب شفط لجمع الوقود على كل خزان لا يتطلب سوى حفر ثقب في كل خزان مزدوج الجدران وتركيب أنبوب قصير وتركيب الأنابيب المرتبطة به. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، تم تعديل ٧١ خزاناً. وسيتم تعديل ٦٥ وحدة أخرى بعد استلام الأنابيب وتوابع اللحام اللازمة التي يجري شراؤها حالياً. وتبلغ التكاليف التقريبية لتعديل كل خزان ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا تتطلب خمسة من الخزانات أي تعديل.

وفيما يتعلق بالتخطيط غير الملائم للمقتنيات، تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإعداد خطة شاملة للمقتنيات في بداية كل سنة مالية وتقوم باستعراض الاحتياجات كل ثلاثة أشهر لكي لا يتجاوز فائض السلع غير المستهلكة الحد الأدنى. وتوضع الخطط الجديدة للمقتنيات على أساس هذه الاستعراضات وفقاً للاحتياجات التشغيلية للبعثة.

تم تسليم ما مجموعه ١٤١ من خزانات الوقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وكانت تحتاج إلى تعديل قبل استخدامها. وفي وقت مراجعة الحسابات، كان قد تم تعديل ٥٥ خزان وقود واستخدامها، وقد دفعت البعثة ما مجموعه ١,٤ مليون يورو تقريباً من أجل خزانات الوقود، وتكبدت تكاليف إضافية لتعديل هذه الخزانات. غير أن المجلس لم يزود بتفاصيل عن تكلفة تعديل هذه الخزانات. وأوضحت البعثة أن الخزانات تم شراؤها من خلال عقود إطارية بالمقر دون التشاور مع البعثة لتحديد احتياجاتها الخاصة. وأبدى المجلس ملاحظات أخرى واردة في هذا التقرير فيما يتعلق بالفائض من الممتلكات غير المستهلكة التي يمكن عزوها إلى التخطيط غير الملائم للمشتريات (الفقرة ٨٢).

يوصي المجلس بأن تكفل الإدارة أن جميع السلع والخدمات المشتراة باسم البعثات المختلفة تأخذ تماماً في الاعتبار الاحتياجات المحددة للبعثات (الفقرة ٨٣).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

## الإطار الزمني لتقديم العطاءات

أحاطت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا علما بالتوصية وتسعى للتقيد بمتطلبات الحد الأدنى الزمني لتقديم العطاءات، كما ورد في دليل المشتريات. غير أن الإشارة تجدر إلى أن الأطر الزمنية المحددة في الدليل تبين حدودا زمنيا نموذجيا وليست إلزامية. ويتوقف تحديد الأطر الزمنية على الاحتياجات المحددة للبعثة المعنية.

لاحظ المجلس، في تقريره (A/63/5 Vol.II)، الفقرة ١٦٠)، أن الإطار الزمني لتقديم العطاءات في بعض البعثات كان أقل من الحد الأدنى المطلوب، وأوصى بأن تكفل الإدارة امتثال البعثات امتثالا دقيقا لشرط الحد الزمني الأدنى لتقديم العطاءات على النحو الذي يقتضيه دليل المشتريات. وأبدت الملاحظات نفسها خلال الفترة المشمولة بالمراجعة. وفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كانت هناك حالات حيث الأطر الزمنية المسموح بها للبايعين المحتملين بتقديم العطاءات أقصر بكثير من الفترة الزمنية الدنيا التي يقتضيها دليل المشتريات. وأوضحت هذه البعثات أن قصور الأطر الزمنية لتقديم العطاءات عن الفترة الدنيا كان بسبب الضرورة الملحة لمتطلبات الشراء فضلا عن عدم كفاية التخطيط للمشتريات في بعض الحالات (الفقرة ٨٧).

يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تكفل الإدارة تقييد شعبة المشتريات وجميع البعثات تقييدا تاما بشروط دليل المشتريات فيما يتعلق بالأطر الزمنية الدنيا لتقديم العروض والردود على طلبات الأسعار ودعوات تقديم العطاءات وطلبات العروض (الفقرة ٨٩).

## التقييم التقني

أجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقييما للعمليات والإجراءات وقدرات الموظفين المشاركين في كافة مراحل إعداد تقارير التقييم الفني، من البداية إلى النهاية. وكانت المشكلة ناجمة عن معايير التقييم الفني، بدءاً من بيان الأعمال. وشرعت وحدة العقود التابعة لقسم المشتريات في تدريب الموظفين المشاركين في إعداد بيان الأعمال الأولي. كما عقدت اجتماعات لتنسيق المتابعة وزُود جميع الموظفين المشاركين فيها بعينات من معايير التقييم التي تعتبر من أفضل الممارسات. وكانت هناك تحسينات ملحوظة وكانت جميع تقارير التقييم في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقبولة لدى اللجنة المحلية للعقود ومكنتها من منح العطاءات حسب الاقتضاء.

اتضح من استعراض عينة من محاضر اللجنة المحلية للعقود في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن هناك تناقضات في الطريقة التي أعدت بها التقارير التقنية. وفي بعض الحالات، أدت هذه التناقضات إلى عدم تمكن اللجنة من منح عطاء خاص إذ كان لا بد من إعادة جميع التقارير التقنية (الفقرة ١٢٩).

ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة إعداد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقارير التقييم التقني بطريقة متسقة لتُنظر فيها اللجنة المحلية للعقود (الفقرة ١٣٠).

## عمليات الجرد المادي وسجلات المخزون

يجري التحقق المادي الدوري من الممتلكات غير المستهلكة طيلة السنة، وسجلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تحقفا بنسبة ١٠٠ في المائة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وبالنسبة للممتلكات غير المستهلكة، وضعت وحدات المحاسبة المستقلة نظما للرصد عن طريق تعزيز التقارير التي تصدرها كل شهر باستخدام برنامج موضوعات الأعمال. وانتقلت البعثة إلى توحيد التقارير لتسهيل الرصد على الإدارة. وتستخدم التقارير الشهرية للتحقق المادي من الممتلكات ويتم التحقيق في أي فروق وتصحيحها. وهذه عملية مستمرة. كما تُجرى سنويا عمليات الجرد المادي.

كما ورد أعلاه، تم تحسين النظم والتقييد بدقة بمستويات المخزونات في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتتولى أقسام الإمدادات والنقل البري والخدمات الهندسية رصد الحد الأدنى/الأقصى عن طريق التقارير الصادرة باستخدام برنامج موضوعات الأعمال (Business Objects). وتستند المستويات الفعلية للمخزونات إلى سجل الاستهلاك خلال السنتين الأخيرتين فيما يتعلق بكل بند من بنود الجرد على حدة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن لمختلف البنود اتجاهات مختلفة في الاستهلاك خلال نفس الفترة المستهدفة. وعليه، فإن الحد الأدنى والحد الأقصى ومستويات معاودة الطلب تتغير عند تجديد التقارير. ولا تتأثر بعض الأصناف لأن متوسط الاستهلاك لا يتغير.

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم يتم الجرد المادي لنسبة ٥٤ في المائة من المخزون المستهلك و ٦٦ في المائة من المخزون الدائم و ٧١ في المائة من قطع غيار، تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٥,٠٨ مليون دولار، أو التحقق منها (الفقرة ١٤٤). يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تقوم الإدارة بتعزيز إدارة الممتلكات المستهلكة ومراقبتها عن طريق ضمان الاحتفاظ بسجلات دقيقة، وإجراء عمليات جرد مادي بصورة دورية، والتحقق من الفروق فوراً، واتخاذ إجراءات تصحيحية على وجه السرعة (الفقرة ١٤٦).

## إدارة مستويات المخزون

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم تُنفذ إجراءات لرصد التقييد بهذه المستويات، رغم أن البعثة وضعت الحد الأدنى والأقصى لمستويات مخزون معظم فئات الممتلكات المستهلكة في قاعدة البيانات. وعلى وجه الخصوص، كانت النسبة المئوية لقطع الغيار الموجودة مقارنة بقيمة شراء السيارات ١٤,٢٦ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهذه النسبة أكبر من الحد المنصوص عليه في دليل النقل البري بنسبة ٤,٢٦ في المائة (الفقرة ١٤٨). يوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا برصد الحد الأدنى والأقصى لمستويات المخزون في قاعدة البيانات لضمان المحافظة على مستويات المخزون الموصى بها (الفقرة ١٤٩).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

## التحقق المادي وحالات التعارض

تم تصحيح ذلك عن طريق التحقق المادي الدوري واستكمال البيانات في نظام غاليليو واستمرار الإدارة في الرصد.

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم يُعثر خلال التحقق المادي على ٦٧٧ ٢ صنفاً تبلغ قيمتها ٦,٤٦ ملايين دولار، أي ما يمثل على الصعيد الكمي ٨,٦ في المائة، وعلى صعيد القيمة ٤,١ في المائة. وثمة أمثلة أخرى كان فيها المكان المعلن في قاعدة البيانات عن وجود الممتلكات غير المستهلكة غير صحيح، فضلاً عن أمثلة لم يكن ممكناً فيها العثور على أصول معينة (الفقرة ١٥٩). ووافقت الإدارة على توصية المجلس المتكررة بأن تقوم جميع البعثات، على وجه السرعة، بالتحقيق في حالات التعارض المتعلقة بالممتلكات غير المستهلكة واتخاذ التدابير المناسبة لكي تكون سجلات الأصول لديها دقيقة وموثوقاً بها (الفقرة ١٦٢).

التأخيرات في شطب الممتلكات غير المستهلكة والتصرف فيها

في الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قسماً لإدارة الممتلكات أصبح جاهزاً للعمل بكامل طاقته بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبدأ القسم استعراض العمليات التجارية لكفالة تنفيذ شطب الأصول والتصرف فيها في الوقت المناسب وبكفاءة. وبدأت البعثة تعزيز رصدها الجاري لعملية شطب الممتلكات غير المستهلكة والتصرف فيها عن طريق إقامة اتصال وحوار أفضل وأكثر انتظاماً بين قسم إدارة الممتلكات وأمناء الأصول/أصحاب المصلحة في إدارة الممتلكات في عدة مستويات، بوسائل منها: (أ) تحسين الاتصال وتدقيق المعلومات وتبادلها يومياً؛ و (ب) إطلاع جميع أصحاب المصلحة في الممتلكات غير المستهلكة أسبوعياً على التقارير التي تصدرها النظم (وقيادة أي إجراءات متابعة فيما بعد) مع إبراز التغييرات في أماكن وجود الأصول وتحديد ما ليس محصوراً من الممتلكات غير المستهلكة؛ و (ج) عقد اجتماعات شهرية رسمية لأصحاب المصلحة في إدارة الممتلكات يتم فيها تناول عمليات الشطب بالتحديد كبنود دائم من جدول الأعمال، والاتفاق على التدابير التصحيحية؛ و (د) تقديم تقارير شهرية إلى المقرر عن التقدم المحرز في عمليات الشطب وعن أي إجراءات متخذة.

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كان ثمة ٣٠ ١٠١ صنف من الممتلكات غير المستهلكة قيد الشطب والتصرف فيها في البعثات العاملة الـ ١٥ قيد الاستعراض. ويضم هذا الرقم ١٥ ٧١١ صنفاً تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٣,٧٢ مليون دولار، أي ما يمثل ٥٢ في المائة على صعيد الكم والقيمة في آن معاً، وكانت أصنافاً قيد التصرف منذ فترة تتجاوز ستة أشهر. ونقلاً عن بيانات إدارة الدعم الميداني، يستغرق إتمام عملية تصرف بالأصول ما معدله ٣٠٨ أيام عن طريق البيع التجاري، في حين أن الإطار الزمني المستهدف يبلغ ١٨٠ يوماً. وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كان ٦٣٣ صنفاً تبلغ قيمتها ١,٥٣ مليون دولار، في انتظار الموافقة على التصرف فيها منذ أكثر من ستة أشهر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولم يجر التصرف في ما مجموعه ٩٧١ صنفاً تبلغ قيمتها الشرائية ٦,٦٧ ملايين دولار، ولا إزالتها من قاعدة البيانات، رغم صدور موافقة على التصرف فيها. وكانت بعض الأصناف قيد التصرف فيها منذ أكثر من خمسة أعوام؛ (الفقرة ١٦٧). ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تعمل الإدارة على تعزيز رصدها

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

لتحسين الاستجابة الداخلية وكفالة اتخاذ أي تدابير لازمة لرفع مستوى مساءلة أصحاب المصلحة/أمناء الأصول فيما يتعلق بشطب الممتلكات غير المستهلكة، أنشئت فرقة عمل تضم ممثلين عن وحدات المحاسبة المستقلة وأقسام الأمن وإدارة الممتلكات والمشتريات المعنية للتعامل بالتحديد مع الحالات المتعلقة بالممتلكات الموروثة (الحالات المتراكمة)، وكذلك للنظر في أساليب العمل الحالية لصياغة مقترحات جريئة لتعزيز عملية الشطب العامة وتحسين مستوى عمليات الشطب قيد التنفيذ. وفرقة العمل موجودة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة بإعداد الحيز المادي اللازم لساحة وحدة التصرف في الممتلكات لكي تتمكن البعثة من وضع نظام "المجموعات" العادية للبيع، المقرر بدأ تنفيذه في الربع الأخير من عام ٢٠١٠.

وكجزء من الرصد العام لعمليات التصرف في الممتلكات، ستواصل البعثة الاتصال شهريا مع المقرر بتقديم تقارير مستكملة لتعقب أي اقتراحات من المجلس المحلي لحصر الممتلكات في البعثة تتطلب موافقة مجلس حصر الممتلكات في المقرر. وحسب نتائج الرصد الشهري، ستوصي البعثة، عند الاقتضاء، بأن تنظر إدارة الدعم الميداني في تنقيح إجراء الموافقة على التصرف لضمان الموافقة على عمليات الشطب والتصرف في غضون فترة معقولة.

جري تقييم لاحتياجات البعثة من قبل وحدات المحاسبة المستقلة، عن طريق لجنة تخصيص المركبات لقسم النقل، ورصد الاستعمال من قبل قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقسم الهندسي، وتحديد المستوى الأمثل للمخزونات. وبعد تحديد الأصول الفائضة، يتم إبرازها في النظام وتوفيرها للنقل إلى بعثات أخرى أو تبدأ عمليات شطبها إذا كانت متقدمة.

لعمليات شطب الممتلكات غير المستهلكة والتصرف فيها على مستوى البعثات، وذلك لكفالة اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بجميع عمليات الأصول قيد الشطب والتصرف (الفقرة ١٦٩).

## نسب المخزونات وفائضها

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم تُستخدم مركبتان لجر الطائرات تبلغ قيمتهما الإجمالية ٤٨٦ ٧٧٦ دولاراً منذ اقتنائهما قبل نحو ثلاثة أعوام. وتعرضتا لظروف تخزين غير مواتية حيث لا يوجد أي مكان لإيوائهما. وأبدت ملاحظات مماثلة فيما يخص عربة مصفحة تبلغ قيمتها ١٦٥ ٧٥١ دولاراً وأصول أخرى تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٧١ ٥٨٤ دولاراً (الفقرة ١٧٦). ووافقت الإدارة على توصية المجلس بالقيام بما يلي: (أ) استعراض الممتلكات غير المستهلكة في جميع البعثات العاملة للتحقق من الكميات الواقعية التي ينبغي الاحتفاظ بها؛ و (ب) تحديد الأصول الفائضة والإعلان عنها في المنظومة؛ و (ج) اتخاذ الترتيبات الملائمة لنقل جميع

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الأصول الفائضة إلى البعثات التي تحتاج إليها أو إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات أو التصرف فيها على النحو الملائم (الفقرة ١٨٠).

## استبدال المركبات

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كان هناك ١٩٢ مركبة قطعت مسافات تزيد عن الحد الأقصى في حين أن ٨٧٥ مركبة تجاوزت أعمارها النافعة. وإضافة إلى ذلك، تجاوزت تكلفة صيانة المركبات التي قطعت مسافات طويلة متوسط تكلفة الصيانة اللازمة للمركبات المماثلة. وأوضحت البعثة أن السيارات كانت لا تزال تصان وفقا للمواصفات العادية التي وضعها صانعو المركبات. غير أنه لم تُقدّم أي أدلة تشير إلى أن البعثة كانت تقوم برصد تكاليف صيانة المركبات التي قطعت مسافات طويلة (الفقرة ٢٢٧). ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام جميع البعثات بإجراء تحليل للتكاليف فيما يتعلق بالمركبات التي قطعت مسافات طويلة، واتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستستبدل هذه المركبات مع مراعاة الظروف المحددة للبعثة (الفقرة ٢٢٨).

## نظام مراقبة حركة السيارات

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم تكن هناك إجراءات معمول بها لإعداد واستعراض تقارير نظام مراقبة حركة السيارات (الفقرة ٢٣٠). ووافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تنفذ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إجراءات لإعداد واستعراض المعلومات المتاحة في نظام مراقبة حركة السيارات في إطار رصد استخدام السيارات (الفقرة ٢٣٢).

## احتياجات الوقود الاستراتيجية

لا يحتفظ سوى بإمدادات الوقود التشغيلية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأوضحت البعثة أن عقد وقود وسائل النقل البري قد انتهى في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولم يجدد بعد ذلك. ومن ثم كانت البعثة تشتري وقود وسائل النقل البري عن طريق الشراء الفوري للوقود (أي مشتريات وقود

قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتقييم احتياجاتها ولاحظت التكاليف المرتفعة لصيانة المركبات القديمة واقترحت استبدال بعض منها مع مراعاة القيود المتعلقة بالميزانية.

يلتقط نظام غاليليو لإدارة المخزون التابع للبعثة معلومات فيما يتعلق بصيانة المركبات، ويسجل أيضا طلبات العمل المتعلقة بأي إصلاح أو استبدال لقطع الغيار. ويمكن استخدام النظام موظفي البعثة، في أي وقت من الأوقات، من معرفة المبالغ التي أنفقت على مركبة معينة.

يقدم قسم النقل تقارير شهرية يتم إعدادها عن طريق نظام مراقبة حركة السيارات، وتتضمن بيانات عن جمع الوقود والأرقام المسجلة في العدادات والتواريخ ذات الصلة وكذلك أرقام اللوحات.

تحتفظ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حاليا باحتياجات استراتيجية من الوقودين الرئيسيين اللذين تستهلكهما البعثة، أي الديزل ووقود الطائرات النفاثة من الفئة AI. ويُحتفظ باحتياجات الوقود الاستراتيجية في مرافق المورد وتدرج في العقود. وتبلغ الاحتياجات الاستراتيجية من الديزل ٢ مليون لتر، أو ما يعادل ٣٠ يوما لإمداد البعثة.

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

وإضافة إلى ذلك، تحتفظ محطات الوقود التي تعمل في البعثة والبالغ عددها ٢١ محطة بمتوسط مخزونات احتياطية لكفالة الإمداد لمدة ١٤ يوما. وتبلغ الاحتياطيات الاستراتيجية من وقود الطائرات النفاثة من الفئة A1 ٦٠٠ ٠٠٠ لتر أو ما يعادل إمداد البعثة لمدة ١٥ يوما. وعلاوة على ذلك، تحتفظ البعثة لأغراض الطوارئ بما يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ لتر و ٥٠ ٠٠٠ لتر من هذا الوقود في مطار روبرتس الدولي ومطار سيرينغز باين على التوالي. وهناك في منطقتي غبارنغا وغرينفيل نقطتان لتزويد الطائرات بالوقود. ويحتفظ كلا الموقعين بإمدادات تكفي لمدة ١٥ يوما.

تكفي لاستهلاك ١٥ يوما على الأقل) منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الفقرة ٢٤٢). ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تكفل الإدارة قيام جميع البعثات باتخاذ خطوات للاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من الوقود (الفقرة ٢٤٤).

## ميزانية الطيران

يوصل قسم الطيران التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين وزيادة استعمال الطائرات واعتمد سياسة لاستخدام عتاده الجوي على النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات التشغيلية والإدارية المتعلقة بالرحلات الجوية.

كان استخدام ساعات الطيران الزائدة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أقل من ٤٠ في المائة مما هو مدرج في الميزانية خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الفقرة ٢٧٤). ويوصي المجلس الإدارة بأن تكفل قيام جميع البعثات بمعالجة النقص في استخدام ساعات الطيران المدرجة في الميزانية (الفقرة ٢٧٥).

وخلال عملية إعداد الميزانية، اتخذت التدابير التالية لكفالة تقديرات واقعية لساعات الطيران:

(أ) يقدر قسم الطيران ساعات الطيران المدرجة في الميزانية على أساس ساعات الطيران الفعلية و/أو مستوى عمليات الطيران بالنسبة للسنة السابقة؛

(ب) تجرى مشاورات مع العنصرين العسكري والمدني فيما يتعلق بالأنشطة المقررة وما قد يلزم من دعم وكذلك البيانات/الاحتياجات المقارنة للفترات السابقة؛

(ج) يجري تنقيح وتنفيذ جداول الرحلات الجوية الجديدة بشكل مستمر استنادا إلى الاحتياجات الفعلية للمسافرين وأنماط السفر السابقة؛

(د) خلال الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، تم إنجاز ٩ ٠٩٣ ساعة طيران مقابل ٩ ٦٦٤ ساعة مدرجة في الميزانية، مما يعكس نقصا في الاستخدام نسبته ٥,٩ في المائة؛

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

## سلامة الطيران

اتخذت تدابير أفضل للحد من عدد الحوادث الجوية على النحو التالي:

(أ) استخدام قائمة مرجعية يومية لإدارة المخاطر التشغيلية للطيران في مركز العمليات الجوية وإدارة المطارات والتقييد بالمعايير الفنية والتخطيط والجدولة وخدمات الأرصاد الجوية؛

(ب) إجراء معاينات للمدارج صباح كل يوم في مطار روبرتس الدولي ومطار سبرينغز باين وفي المطارات/منصات طائرات الهليكوبتر الإقليمية باستخدام قائمة مرجعية قياسية لضمان سلامة المدارج وخلوها من كل ضرر ناجم عن الأجسام الغريبة بما في ذلك الحيوانات والطيور؛

(ج) تقديم إحاطات يومية شاملة للطيارين بشأن حالة المطارات/منصات طائرات الهليكوبتر والأمن والأحوال الجوية، إضافة إلى الإخطار الصادر إلى الطيارين وتقارير الحالة الصادرة عن مركز العمليات المشتركة؛

(د) تنفيذ خطة وقوف الطائرات يوميا لمنع ازدحام الطرق في المطارات/مهابط الطائرات التي تعمل البعثة انطلاقا منها؛

(هـ) يطلب من جميع الطيارين أن يقدموا إلى مركز العمليات الجوية تقريرا إلزاميا مدته ١٥ دقيقة عن موقع الطائرات لأغراض رصد الرحلات الجوية وفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة في مجال الطيران لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛

(و) تقديم إحاطة شاملة لأفراد الأطقم الجوية القادمين حديثا بشأن الإجراءات التشغيلية الموحدة القائمة في مجال الطيران؛

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وقع ٢٧ حادثا جويًا لـ ١٢ طائرة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. واستأثرت طائرتان بنسبة ٢٦ في المائة و ١٩ في المائة من مجموع الحوادث. وإضافة إلى ذلك، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كانت إحدى الطائرات تحمل حمولات تزيد بـ ٤٠٠ ٥ كيلوغرام عن الحمولة الواردة في بيان الشحن والبالغة ١٣ ٠٠٠ كيلوغرام (الفقرة ٢٨١).

ويوصي المجلس بأن تتخذ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التدابير المناسبة لمعالجة المخاطر التي تؤدي إلى وقوع حوادث الطيران، بحيث يمكن الحد من الحوادث (الفقرة ٢٨٢).

- (ز) إيداع تقرير الطيارين بعد إنجاز المهام عن مسائل السلامة والطيران والمبوط يوميا؛
- (ح) وضع جدول المعاينات الفصلية المقررة لمنصات طائرات الهليكوبتر/المطارات في مونروفيا والوجهات الإقليمية؛
- (ط) استعراض صلاحية الطائرات للطيران عن طريق وحدة ضمان التقيد بالمعايير الفنية ويطلب من شركات النقل الجوي أن تقدم إلى قسم الطيران معلومات مستكملة عن جميع الطائرات التي تخضع لأعمال الصيانة؛
- (ي) تجرى مراجعات وعمليات تفتيش مفاجئة لمرافق الصيانة لشركات النقل الجوي؛
- (ك) يطلب من شركات النقل الجوي تقديم مستندات مصدقة عليها لصيانة الطائرات (تقارير بعد انتهاء أعمال الصيانة وتقارير أسبوعية عن أعمال الصيانة وتقارير عن برامج الصيانة المقررة).

## استرداد تكاليف الوقود

تسعى البعثة دائما لاسترداد جميع الأموال المستحقة من أي دعم/وقود مقدم. وفي هذا الصدد، كانت المستحقات، عند انتهاء الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تبلغ ٦٣ ٦١٨ دولارا، مقابل ٣٤٥ ٧٥٧ دولارا التي كانت مستحقة عند انتهاء الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم تنفذ عمليات المتابعة بشكل منتظم لاسترداد تكاليف الوقود من شركات الطيران التي قامت برحلات اختبار ورحلات غير مدرة للإيرادات. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ مجموع التكاليف القابلة للاسترداد غير المسددة ٣٤٥ ٧٥٠ دولارا، ولم يسدد ١٦٨ ١٩٠ دولارا منها لمدة ستة أشهر (الفقرة ٢٨٤). ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعمليات المتابعة المنتظمة فيما يتعلق بالأرصدة غير المسددة المتصلة بتكاليف الوقود القابلة للاسترداد من شركات الطيران (الفقرة ٢٨٦).

## السياسات والإجراءات

في ختام الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، وضع قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصيغة النهائية للإجراءات والسياسات التشغيلية الموحدة لمعظم مجالات

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لم ينته وضع السياسات والإجراءات المتصلة بتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُبلغ هذه السياسات والإجراءات عن

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

العمل وقد صدرت في شكل تعميمات إدارية موجهة إلى جميع موظفي البعثة. وكان يجري إتمام وإقرار عدد قليل من أدلة الإجراءات. وجرى في حالات أخرى توزيع السياسات الصادرة عن إدارة الدعم الميداني المتعلقة بجميع البعثات على موظفي البعثة.

طريق الرسائل الحاسوبية الفورية ورسائل البريد الإلكتروني المذاعة فقط (الفقرة ٣١٠). ووافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تستكمل البعثة وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الفقرة ٣١١).

## معدلات الشواغر والدوران

لدى البعثة حلية مكرسة للتوظيف وتعمل باستمرار لكفالة شغل جميع الوظائف المأذون بها. ونظم قسم إدارة الموارد البشرية دورة تدريبية لمديري البرامج بشأن إجراءات التوظيف المنقحة لكفالة إمام جميع المشاركين في عملية التوظيف بسياسات التوظيف من أجل تسريع عمليات التوظيف. وفي ختام الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ كانت وظيفة واحدة من وظائف الإدارة العليا شاغرة.

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كانت هناك سبع وظائف شاغرة على مستوى الإدارة العليا، وهو ما يمثل نسبة ٢١ في المائة من مجموع الوظائف المأذون بها. وعلى مستوى الإدارة الوسطى، كانت هناك ٣٩ وظيفة شاغرة، وهو ما يمثل نسبة ١٨ في المائة من الوظائف المأذون بها (الفقرة ٣٢٠). وافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بأن تتخذ تدابير عاجلة لملء الشواغر لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية (الفقرة ٣٢٤).

## خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية

تستعرض البعثة حالياً مجموعة وثائق خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية الواردة من المقرر في عام ٢٠١٠ بهدف الرد عليها في الوقت المناسب مع مراعاة المرحلة الراهنة التي بلغتها البعثة والنقاط المرجعية المقترحة/المنجزات الواردة من المقرر.

لم تكن لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خطة عمل موافق عليها في مجال الموارد البشرية في السنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الفقرة ٣٣٣). وافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بأن تكفل قيام جميع البعثات بوضع خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية، وفقاً لما تقتضيه تعليمات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (الفقرة ٣٣٤).

## نظام تقييم الأداء

بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، حققت البعثة نسبة امتثال بلغت ١٠٠ في المائة وذلك نتيجة لعدم تمديد عقود أولئك الذين لم يقدموا تقارير في إطار نظام تقييم الأداء الإلكتروني تدل على تقدير للأداء لا يقل عن "نجاح تام".

لم تجر في البعثة عمليات لتقييم أداء جميع الموظفين، لعدم تسجيل جميع الموظفين في النظام الإلكتروني لتقييم الأداء (الفقرة ٣٣٦). ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تنفذ البعثة إجراءات لضمان ملء تقييمات الأداء وتوقيعها ضمن الإطار الزمني المحدد (الفقرة ٣٣٧).

وربط قسم إدارة الموارد البشرية بالبعثة عملية تجديد العقود باستلام تقارير نظام تقييم الأداء الإلكتروني، وقد أدى هذا إلى إعداد تقارير تقييم الأداء وتقديمها في الوقت المناسب. ولما كانت العقود في معظمها قابلة

للتجديد ابتداء من ١ تموز/يوليه من كل عام، فإن ما نسبته ١٠٠ في المائة تقريبا من تقارير الأداء للدورة المنتهية في ٣١ آذار/مارس من العام نفسه ترد قبل ٣٠ حزيران/يونيه.

## تنفيذ المشاريع

تحيط البعثة علما بهذه التوصية وتوافق عليها. واستعرضت البعثة، استرشادا بتجربتها، عملية المشاريع بأسرها لكفالة تنفيذ المشاريع ضمن فترة الثلاثة أشهر المقررة. وتتمثل الأسباب الرئيسية في حالات تأخير التنفيذ في سوء شبكة الطرق، ولا سيما في الجنوب الشرقي؛ وعدم توافر مواد البناء خارج العاصمة؛ ومحدودية القدرات اللوجستية لدى الشركاء المنفذين على الصعيد المحلي. ومع ذلك، فقد استعرضت البعثة عملية اختيار المشاريع لكفالة اختيار المشاريع التي تُعتبر ذات جدوى دون تأخيرات كبيرة من أجل تمويلها ومن أجل الاكتفاء بالنظر في ملفات المتعاقدين المعترف بخيرتهم وقدراتهم لتنفيذ المشاريع. وتوفر البعثة أيضا وسائلها اللوجستية (شاحنات، سفن) كلما كان ذلك ممكنا وعلى أساس استرداد التكاليف.

خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أنشأت تسع بعثات مشاريع سريعة الأثر بلغ مجموع الاعتمادات المرصودة لها ١٠,٧٥ ملايين دولار. ووفقا للمبادئ التوجيهية للمشاريع السريعة الأثر، أمام الوكالة المنفذة ثلاثة أشهر لإنجاز المشروع بعد تحويل الأموال إليها. غير أن بعض البعثات لم تنجز مشاريعها ضمن الإطار الزمني المطلوب. ويؤدي التأخير في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر إلى الإنفاق الناقص وضياع الفرص لتقديم المساعدة والتأثير في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها البعثة. وفي البعثة، لم تكتمل ثمانية مشاريع في غضون فترة الثلاثة أشهر المطلوبة (الفقرة ٣٦٢). ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تكفل الإدارة قيام جميع البعثات باتخاذ التدابير المناسبة لضمان إنجاز المشاريع السريعة الأثر ضمن الأطر الزمنية المحددة (الفقرة ٣٦٣).

## دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/64/326 (Part II))

أعدت البعثة خطة عمل بيئية وبدأت في إجراء عمليات تفتيش بيئية فصلية في الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠. وكما هو مبين في افتراضات التخطيط، تعني البعثة أيضا بأنشطة شتى للتصدي للأثر البيئي لوجودها.

اكتشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لحسابات وحدة البيئة والموارد الطبيعية في البعثة (AP2009/626/06) عدم وجود أي خطة عمل بيئية للبعثة، ما يجرمها من رصد المسائل البيئية على نحو فعال ومن ثم التخفيف من آثارها. وقد قبلت البعثة توصية المكتب الداعية إلى إعداد خطة عمل بيئية وتعهّد سجل بالمسائل البيئية امتثالا للسياسة البيئية التي تسري على بعثات الأمم المتحدة الميدانية (الفقرة ٤١).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أجرى المكتب تحقيقاً في ادعاءات بأن عنصرين في الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة (بمن فيهما قائد فريق) قد استغلا جنسيا نساء محليات. ووجد المكتب أن أفراد الشرطة لم يستغلوا جنسياً نساء عديدات فحسب، بل وقد بلغ بهم الأمر أن استخدموا أطرافاً ثالثة للحصول على خدمات جنسية من النساء. وأحالت إدارة الدعم الميداني نتائج تحقيق المكتب إلى البلدين المعنيين المساهمين بأفراد شرطة لاتخاذ الإجراءات المناسبة؛ ولم يرد منهما رد حتى الآن (القضية رقم ٠٧/٠٢٣٣) (الفقرة ٥٢).

وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أيضاً، حقق المكتب في تقرير يفيد بأن السلطات المحلية أوقفت أحد أفراد وحدة عسكرية وفي حوزته مخدرات غير مشروعة. وفي وقت لاحق، برأ مجلس التحقيق المعني بالوحدات الشخص المعني. ومع ذلك، وجد المكتب، في البداية، أن مجلس التحقيق لم يُجر فحصاً شاملاً للوقائع، وأن نتائجه لم تكن تستند إلى جلسة استماع عادلة ونزيهة. وقدمت إدارة الدعم الميداني نتائج تحقيق المكتب إلى البلد المعني المساهم بقوات لاتخاذ الإجراء المناسب؛ ولم يرد منه رد بعد (القضية رقم ٠٧/٠٠٣٢) (الفقرة ٥٣).

(A/64/712)

## المقرر/الطلب

## الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تنظر في إجراء دراسة أعمق لتبعات ونتائج إغلاق المكتب التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيريا من حيث فعالية أنشطة المساعدة الإنسانية في ليبيريا منذ عام ٢٠٠٤، وذلك لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي يمكن أن تنير الطريق للبعثات المقبلة. وقد تنظر الإدارة في إجراء فحص مشترك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الفقرة ٧٣). وعلقت إدارة

## المقرر/الطلب

## الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

عمليات حفظ السلام بقولها إنها لا توافق على أن تنفيذ التوصية آفة الذكر سيكون ذا قيمة مضافة، لا سيما وأن كلا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومؤسسات مستقلة أجرى العديد من هذه الاستعراضات بعد وقت قصير من إغلاق مكتبه في ليريا. وأضافت الإدارة أنها ترى أنه إذا ظلت التوصية مطروحة، فإنه يتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يجري هذا التقييم (الفقرة ٧٤). وفي ضوء التجربة الأخيرة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يتعين على إدارة عمليات حفظ السلام أن تجري مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقييما مشتركا (الفقرة ٧٥).

تنفذ البعثة وقوات الأمن الليبرية عمليات مشتركة مع حكومي غينيا وسيراليون إضافة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحراسة الحدود. وعلاوة على ذلك، تقوم خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة بزيارات إقليمية نصف سنوية إلى كل من سيراليون، وغينيا وكوت ديفوار لإجراء عمليات تقييم للأخطار الأمنية، مما في ذلك تقييم مشترك مع قسم الشؤون المدنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن وجود أنشطة للمقاتلين السابقين واللاجئين في غربي كوت ديفوار.

ينبغي للبعثة أن تجري، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة ليريا، تقييما للأخطار الأمنية، يليه تقييم للاحتياجات ووضع استراتيجية لتلبية هذه الاحتياجات، ليستند إلى كل ذلك في وضع استراتيجية خروج مستنيرة تحول دون حدوث فراغ أمني بعد تقليص قوام البعثة (الفقرة ٧٧).

يتضمن هذا التقرير مقترح إنشاء ١٠ وظائف في مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة: مستشار لشؤون التطوير المؤسسي، ومستشار لشؤون الحدود والمجرة، ومدير لبرنامج الشرطة، وموظف لشؤون التدريب في الشرطة، وموظف لشؤون المالية والميزانية، ومستشار لشؤون إدارة الجريمة، وموظف للموارد البشرية، وموظف للإعلام، وموظف للوجستيات، وموظف للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ينبغي أن تعزز إدارة عمليات حفظ السلام قدرات شرطة الأمم المتحدة وذلك بإتاحة وحدات شرطة متقدمة ومتخصصة في مجالات مثل الأدلة الجنائية والتخطيط الاستراتيجي والإدارة، إلى جانب قدرات مدنية في مجالات مثل إدارة الدعم اللوجستي والمحاسبة ومراجعة الحسابات لتمكين البعثة من الاضطلاع بالولاية المسندة إليها فيما يتعلق بأنشطة شرطة الأمم المتحدة (الفقرة ٧٧). وافقت إدارة عمليات حفظ السلام على التوصية آفة الذكر، وإن لاحظت في الوقت نفسه أن هذا يشكل تحديا لجميع بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بعثت شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام رسالة إلى جميع البلدان

## المقرر/الطلب

## الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

المساهمة بقوات شرطة في البعثة تحدد مجموعة المهارات المحددة المطلوبة للبعثة، ورفعت أيضا الحد الأدنى لمعايير الاختيار (الفقرة ٧٨).

يتوافق هيكل شرطة البعثة، بصفة عامة، مع هيكل الشرطة الوطنية الليبيرية، ما يسمح بالاضطلاع بدور استشاري واسع النطاق في مستوى القيادة المتوسطة. وألحق فريق كبار المستشارين بفرادى كبار مديري الشرطة الوطنية الليبيرية وبمحالات مسؤولياتهم المباشرة، ما يتيح بناء مكثفا بقدر كبير للقدرات. وجرى توسيع نطاق الفريق ليشمل مستشاري شرطة الأمم المتحدة الدوليين رفيعي المستوى، ما يتيح زيادة بناء قدرات كبار مديري الشرطة الوطنية الليبيرية بالتدريب الأفراد. وستؤدي زيادة عدد مديري الشرطة رفيعي المستوى من ذوي الخبرة العاملين كمستشارين إلى زيادة قدرة شرطة الأمم المتحدة على بناء قدرات قيادة الشرطة الوطنية الليبيرية.

ينبغي للبعثة أن تنظر في إعادة تنظيم صفوف شرطتها وإعادة النظر في إجراءات تشغيلها الموحدة لكي تكون معظم الوحدات مهيكلة لتؤدي أدوارا استشارية فيما يخص الشرطة الوطنية الليبيرية. وينبغي أن تعمل البعثة على أن يكون هيكل شرطة الأمم المتحدة بما متوافقا مع هيكل القيادة العليا للشرطة الوطنية الليبيرية، وذلك لضمان أداء الأدوار الاستشارية المناسبة ولكي يتسنى تكليف ضباط سامين في شرطة الأمم المتحدة بتقديم المشورة لنواب مفوضي الشرطة وكبار ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية (الفقرة ٨١). لاحظت إدارة عمليات حفظ السلام أن التوصية آنفة الذكر قد نُفذت بالفعل، إذ توشك عملية تنقيح مفهوم عمليات شرطة الأمم المتحدة على الاكتمال (الفقرة ٨٢).

انصب تركيز النهج الذي تتبعه البعثة إزاء إصلاح قطاع الأمن على مساعدة الشركاء الوطنيين على وضع خطط استراتيجية لكل مجموعة من الوزارات والوكالات مع مراعاة الروابط القائمة بين كل عنصر من العناصر وأولويات الحكومة العامة الواردة في استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية الأمن الوطني. وتستفيد برامج تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام أيضا من هذا الترابط فيما بين الأمن والعدالة والمصالحة الوطنية. ويكفل هذا النهج اتباعه من قبل السلطات الوطنية، التي أظهرت لاحقا التزاما بتنفيذ هذه الخطط الاستراتيجية.

ينبغي أن تقوم البعثة، في ظل التشاور الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والدول الأعضاء وحكومة ليبريا، بالنظر في وضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن تربط على وجه الخصوص بين إصلاح قطاع الدفاع وإصلاح كل من قطاع الشرطة الوطنية والجهاز القضائي ونظام السجون. وينبغي أن تراعى في هذه الاستراتيجية مرحلة تقليص قوام البعثة، وتتناول عناصر الإصلاح التي ستدار قبل انسحاب البعثة وبعده (الفقرة ٨٣). وافقت إدارة عمليات حفظ السلام على التوصية آنفة الذكر، لكنها تلاحظ أنه لم يرد في هذا التقرير ذكر أن حكومة ليبريا توقفت عن توظيف أفراد مختصين بالسجون بعد الدورتين الأوليين بسبب عدم وجود الموارد الكافية لدفع المرتبات. ولم ترد أيضا في التقرير إشارة إلى الجهود المبذولة حتى الآن في مجال السجون مثل المشاريع الممولة من صناديق بناء السلام الجاري تنفيذها والمشروع المقترح الذي وضع لإقامة البنى التحتية والقدرات. وبالإضافة إلى ذلك، لم يرد فيه ذكر الخطة الاستراتيجية لإصلاح نظام السجون التي وضعتها الحكومة وأقرتها (الفقرة ٨٤).

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب	المقرر/الطلب
<p>يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير مرحلية نصف سنوية عن أفرقة دعم المقاطعات، وقد جرى إطلاع المقرر عن طريق منسق برامج البرنامج الإنمائي ونظرائه في البعثة على مختلف الوثائق المتعلقة بالهيكل.</p>	<p>ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تنظر، حيثما ينطبق ذلك وحسب مقتضى الحال، في إمكانية أن تُستخدم في بعثات حفظ السلام وبناء السلام أشكال متنوعة من نموذج فريق دعم المقاطعات المُستخدم في ليبيريا. ونظرا لخصوصية كل حالة، يمكن إطلاع قادة البعثات في بلدان أخرى على النموذج الليبيري، بحيث يمكنهم أن يقرروا ما إذا كان من الملائم استخدام هيكل مماثل (الفقرة ٨٥).</p>
<p>تسعى البعثة جاهدة، بقيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام (لسيادة القانون)، إلى إقامة علاقات عمل متينة مع الجهات الفاعلة الوطنية المعنية بقطاع سيادة القانون، وهي، على وجه التحديد، وزير العدل، ورئيس القضاة والقضاة معاونين، والنائب العام المساعد، ورئيس لجنة إصلاح القانون. واللجان التشريعية، وذلك للدفع بوتيرة الإصلاح في القطاع. ويقوم كل من نائب الممثل الخاص للأمين العام (لسيادة القانون) ورؤساء أقسام سيادة القانون بالبعثة ببذل جهود من أجل تسريع وتيرة تنفيذ مختلف الخطط الاستراتيجية في قطاع سيادة القانون، عن طريق الاتصال المنتظم بوزارة العدل، والهيئة القضائية، والشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب الإصلاحات والتأهيل ومكتب الهجرة والتجنس، والهيئة التشريعية. وتشارك البعثة بنشاط أيضا على مستوى السياسات والمستوى التقني في هيكل ركيزة استراتيجية الحكومة للحد من الفقر، وتساعد في تحقيق منجزات في مجال الإصلاح.</p>	<p>ينبغي أن تكتنف البعثة الحوار السياسي مع حكومة ليبيريا بغية وضع استراتيجيات لتسريع الإصلاح القانوني على الصعيد الوطني وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لقطاع سيادة القانون (الفقرة ٨٦).</p>
<p>وفقا لقراري مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، فإن البعثة مكلفة بمساعدة الحكومة الليبيرية على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١ عن طريق تقديم الدعم اللوجستي لتيسير الوصول إلى المناطق النائية؛ وتنسيق المساعدات الانتخابية الدولية؛ ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبيرية لتهيئة جو يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وتتمثل مهام البعثة الجوهرية في تيسير وضع إطار قانوني للانتخابات، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة في العملية والقيادة في فريق الاتصال الدولي لحوض نهر</p>	<p>ينبغي أن تكفل البعثة اعتماد الاستراتيجيات الملائمة في إطار مساعدة لجنة الانتخابات الوطنية على التحضير للانتخابات المقبلة في مجالي التخطيط اللوجستي المسبق ووضع الإجراءات والتمارين المناسبة، بالاستعانة بوسائل عدة منها الدروس المستفادة من الممارسات الانتخابية السابقة (الفقرة ٨٧).</p>

## المقرر/الطلب

## الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

مانو. وتقدم البعثة أيضا المساعدة إلى لجنة الانتخابات الوطنية في مساعدة اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب على معالجة المسائل المتصلة بالانتخابات.

وقامت البعثة باستمرار بتوثيق الانتخابات الفرعية التسعة التي جرت منذ عام ٢٠٠٥، ولا سيما انتخابات مجلس شيوخ مونتسيرادو الفرعية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك من أجل استقاء الدروس للاستفادة منها في انتخابات عام ٢٠١١. وأنشأت البعثة أيضا فرقة عمل انتخابية مزودة بعنصر فني وعنصر عسكري وعنصر لدعم البعثة، إضافة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لعملية الانتخابات.

يشكل الفريق المعني بالتخطيط الاستراتيجي الذي أنشئ لأول مرة في عام ٢٠٠٧، المحفل الرئيسي لمناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والمسائل الاستراتيجية. وجرى توسيع نطاق ولايته في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عقب وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويُستفاد حاليا من الفريق المعني بالتخطيط الاستراتيجي في الإشراف على تنفيذ إطار العمل وإدارته وكذلك في المناقشات الاستراتيجية الجارية لبلورة رد موحد للأمم المتحدة على التطورات على الصعيد الوطني والمسائل الرئيسية المتعلقة بالإدارة. فعلى سبيل المثال، ترد إلى الفريق تقارير منظمي اجتماعات الأفرقة المعنية بالنتائج التابعة لإطار العمل.

وعلاوة على ذلك، كلف الفريق المتكامل لتصميم الانتقال بالمسؤولية العامة عن الخطة الانتقالية للبعثة. ومن المشاركين ممثلون من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومكاتب نواب الممثلين الخاصين للأمين العام، وعنصر البعثة العسكري وعنصر دعم البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالبرمجة، ورئيس الفريق المعني بإدارة العمليات والمنسق المقيم) وهو أيضا نائب الممثل الخاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة).

ينبغي للأمم المتحدة في ليبيا أن تنظر في تكيف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ضوء المتطلبات الجديدة لإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك ليتسنى اعتماده بوصفه يمثل الأطر الاستراتيجية التشغيلية المتكاملة للبعثة، وطوال هذه العملية، ينبغي أن تعمل البعثة على أن تظل شراكتها الاستراتيجية مع الفريق القطري عادلة وقوية (الفقرة ٨٨). علقت إدارة عمليات حفظ السلام بقولها إن جميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في فرقة العمل المعنية بالبعثة المتكاملة في ليبيا نفذت التوصية آنفة الذكر وصادقت عليها في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (الفقرة ٨٩).

وبالإضافة إلى ذلك، أدرج مكتب الممثل الخاص للأمين العام في الميزانية وظيفة لمستشار لإجراء تقييم لمدى اتباع الحكومة لتخطيط البعثة للمرحلة الانتقالية.

تركز البعثة حالياً جهودها ومناقشاتها على تسليم المسؤوليات الأمنية. وعينت البعثة منسقا لكفالة توثيق جميع المناقشات وعمليات التخطيط مع الحكومة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، توجد قدرات متعددة للتخطيط في البعثة، يقودها مكتب الممثل الخاص للأمين العام، لتطبيق نهج شامل وتشاوري في تخطيطها للمرحلة الانتقالية. وشملت المشاورات التي جرت حتى الآن معتكفا لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وما تلاه من مناقشات.

على نحو ما ذكر أعلاه، كلف الفريق المتكامل لتصميم الانتقال بالمسؤولية العامة عن الخطة الانتقالية للبعثة. ومن المشاركين ممثلون من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومكاتب نواب الممثلين الخاصين للأمين العام، وعنصر البعثة العسكري وعنصر دعم البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالبرمجة، ورئيس الفريق المعني بإدارة العمليات ومكتب المنسق المقيم).

تمشياً مع المبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تعين البعثة موظفين مدنيين يخصصون للتخطيط لتيسير مرحلة الخروج والمرحلة الانتقالية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجوز للممثل الخاص للأمين العام لليبريا أيضاً النظر في إنشاء فريق متكامل للتحليل والتخطيط من خلال دمج قدرات التخطيط التابعة للبعثة مع قدرات فريق الأمم المتحدة القطري (الفقرة ٩٠).

ينبغي أن تعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للتغلب على التحديات الإدارية التي تم تحديدها في إطار البعثات باعتبارها تعوق التكامل الحقيقي في الميدان (الفقرة ٩١).

## المرفق الأول

### تعريفات

#### ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع الأول):

- **إنشاء وظيفة:** يقترح أن تنشأ وظيفة جديدة عندما تلزم موارد إضافية وعندما لا يكون من الممكن نقل موارد من مكاتب أخرى، أو استيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة
- **تغيير مهام وظيفة:** يقترح أن تقوم وظيفة معتمدة كان من المقرر لها أن تؤدي مهمة معينة بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف غير متصل بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن تغيير مهام وظيفة قد ينطوي على تغيير الموقع أو المكتب، فإنه لا يغير فئة أو رتبة الوظيفة
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام ماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع أو خفض رتبته) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغيراً كبيراً
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم يعد لها لزوم لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت الوظيفة من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة
- **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف:

- تحويل وظائف فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة: يقترح تحويل الوظائف المعتمدة الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة إلى وظائف دائمة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر

- تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون: مراعاة للطابع المستمر لمهام معينة، وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يقترح تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون

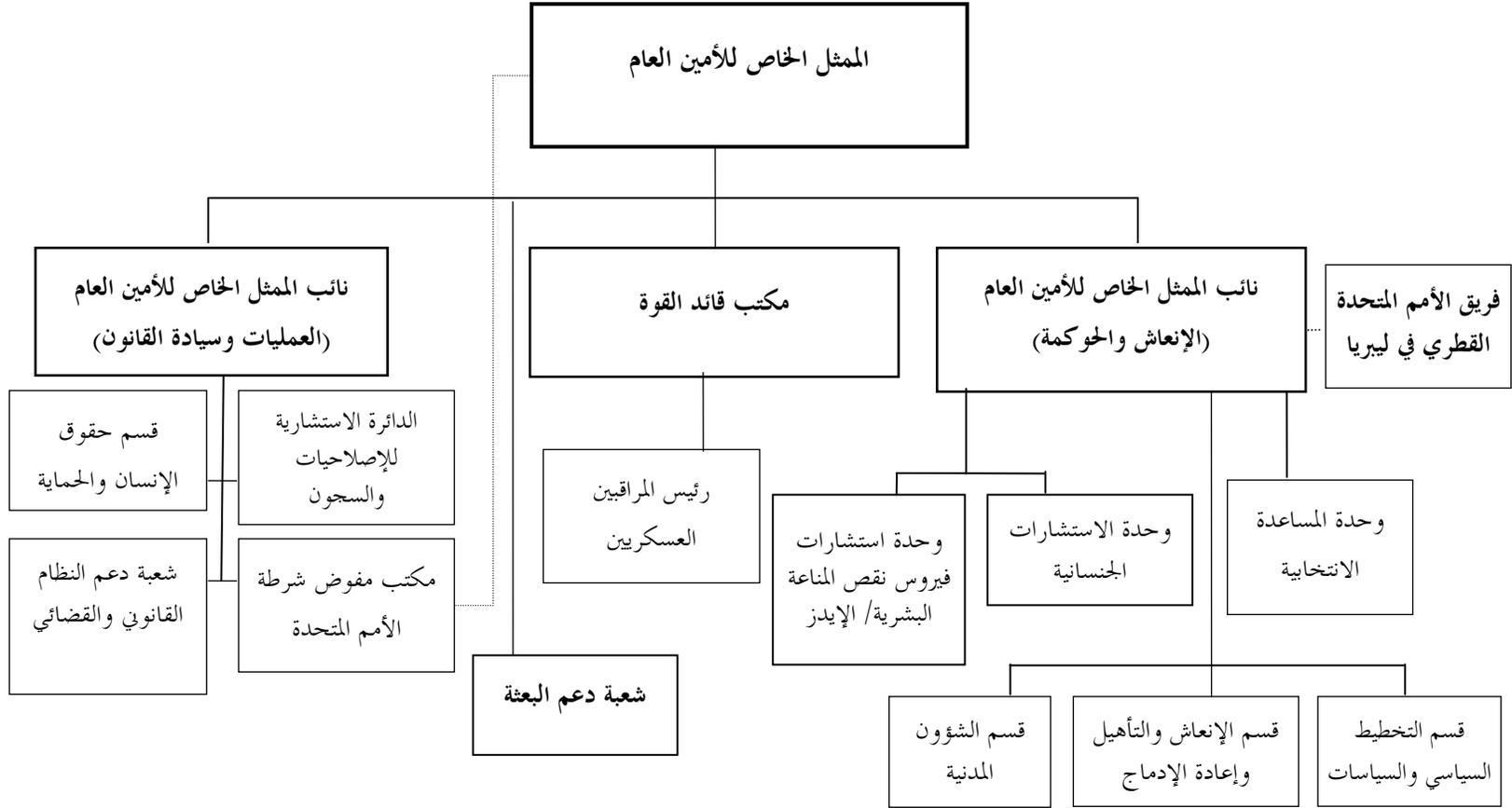
- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: يقترح تحويل الوظائف المعتمدة للموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين

## باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

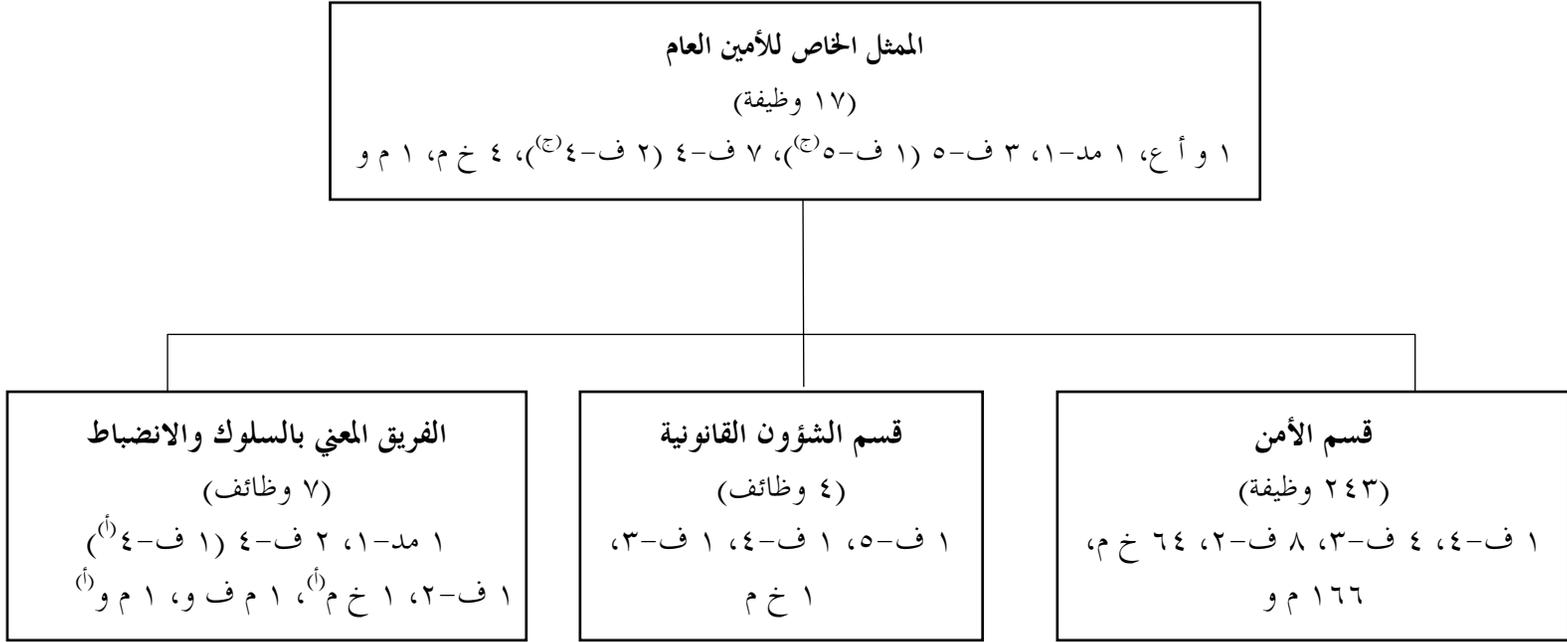
- يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل أسهم وحده في حدوث كل فرق في الموارد، وذلك وفقاً لخيارات موحدة محددة مدرجة في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
  - **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
  - **معايير التكلفة:** الفروق التي تسببها أنظمة وقواعد الأمم المتحدة وسياساتها
  - **الإدارة:** هي الفروق الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (كاتخاذ تدابير لخفض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع المحافظة في الوقت ذاته على نفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناشئة عن المسائل المتصلة بالأداء (كالفروق الناشئة عن التقدير الناقص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن تأخير استقدام الموظفين)

الخرائط التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا



## باء - مكتب الممثل الخاص للأمين العام



الاختصارات: وأ.ع: وكيل أمين عام؛ أ.ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م و: موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة

(أ) يجري تمويلها من المساعدة المؤقتة العامة.

(ب) وظيفة معاد تصنيفها.

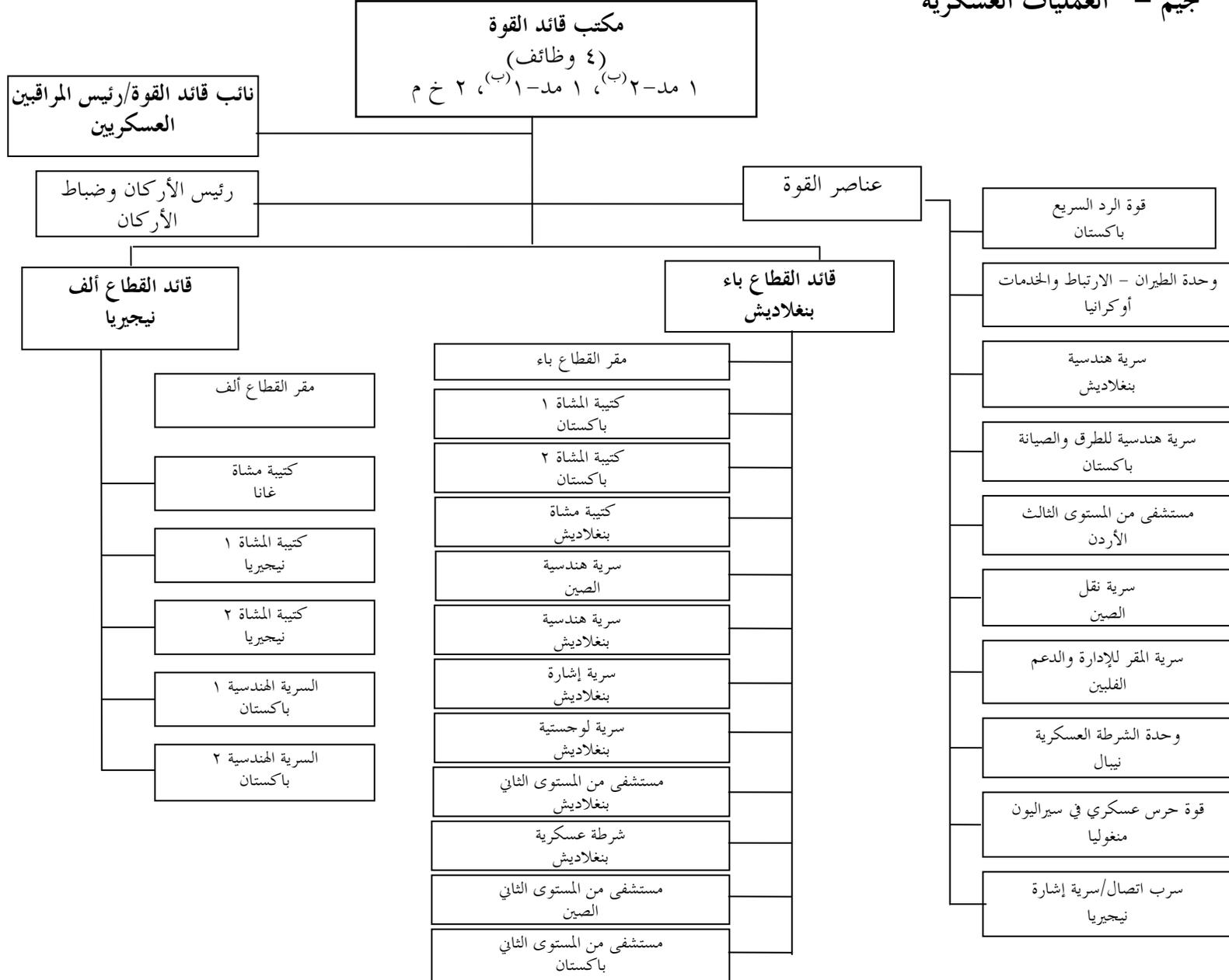
(ج) وظيفة معاد إسنادها.

(د) وظيفة محولة من فئة إلى أخرى.

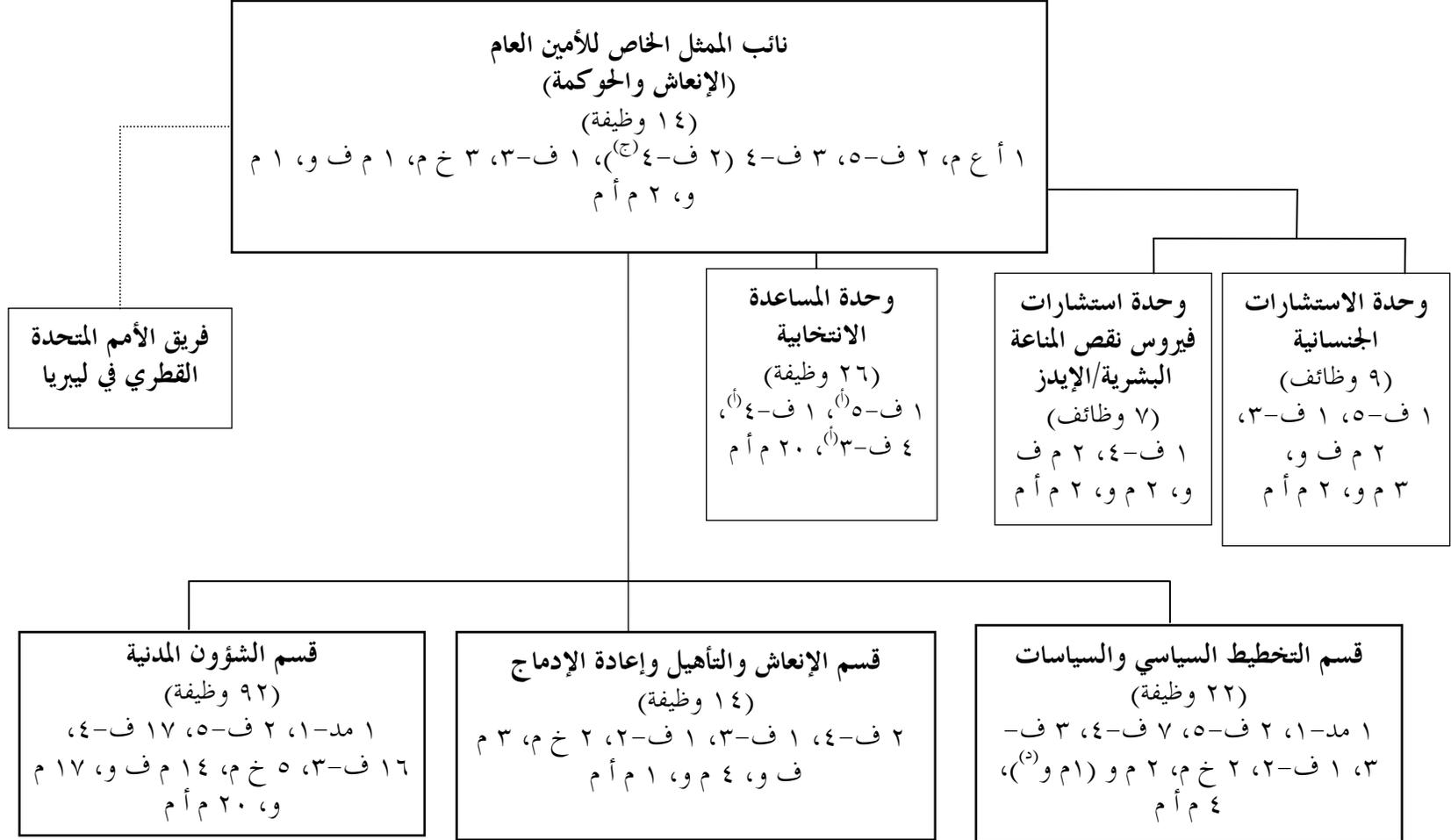
(هـ) وظيفة جديدة.

(و) وظيفة معاد توزيعها.

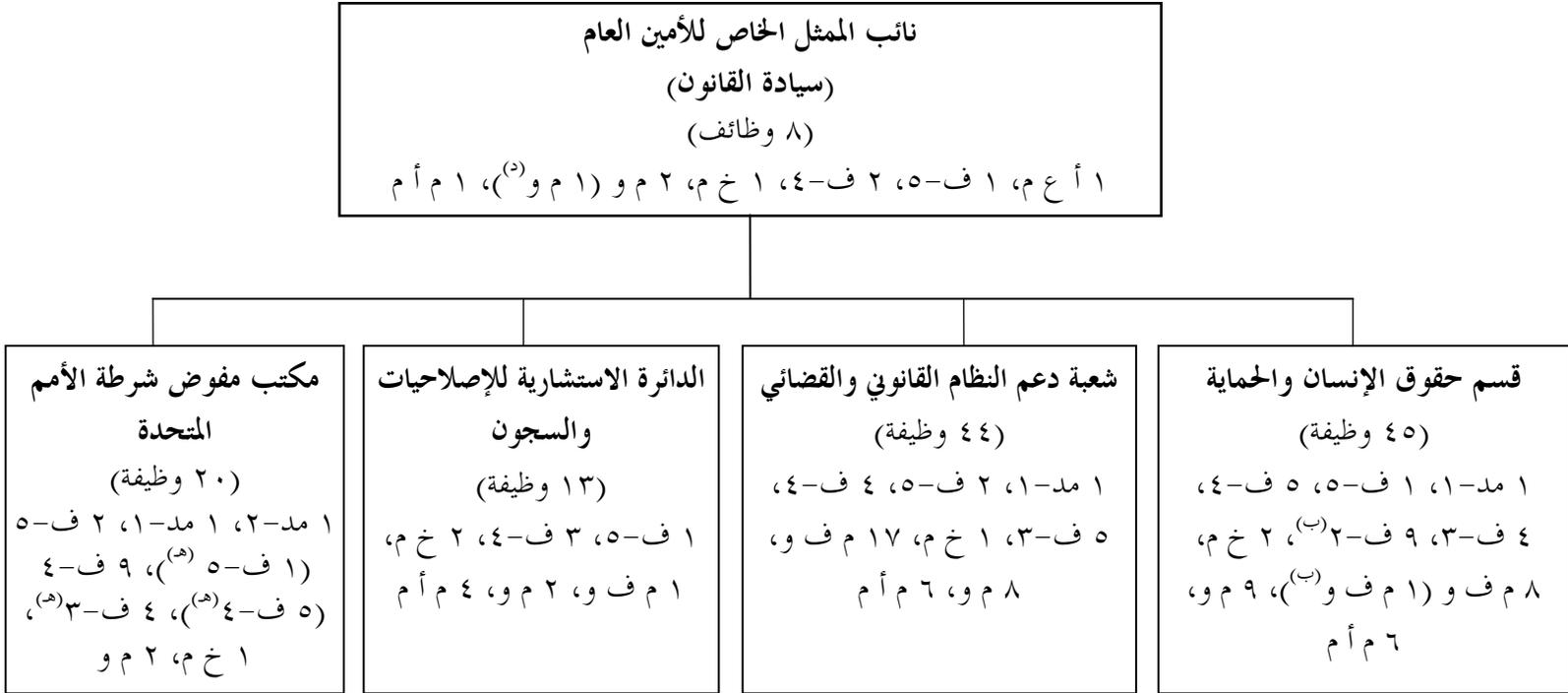
## جيم - العمليات العسكرية



دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام  
(الإنعاش والحوكمة)



هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام  
(سيادة القانون)



## واو - شعبة دعم البعثة



## المرفق الثالث

## معلومات عن أحكام التمويل وعن أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
صياغة الرؤية الوطنية "نمضة ليبريا لعام ٢٠٣٠"، وهي إطار للتنمية الطويلة الأجل. وستدرج في هذا الإطار عناصر المساءلة وشفافية الحكم والمصالحة الوطنية	• إقامة آليات محلية ووطنية، وتعزيز القدرات لأغراض توطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والحكم الديمقراطي	• إقامة وتفعيل أطر وهياكل وقدرات مؤسسية لأغراض إدارة برامج التخطيط الاستراتيجي وعمليات وضع الرؤية (٣٣٢ ٠٠٠ دولار) • بناء القدرات لصياغة استراتيجيات للتنمية المستدامة المراعية لظروف التراع (٢٢٠ ٠٠٠ دولار) • وضع بيان الرؤية الوطنية "نمضة ليبريا لعام ٢٠٣٠"، واستراتيجيتها المتوسطة الأجل (٨٥١ ٨٠٠ دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ولجنة الحوكمة
تنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية وطنية ورصدها من أجل دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المنصرفة والشاملة والمستدامة	• تعزيز الآليات والقدرات الوطنية للاضطلاع بالتخطيط والتحليل والرصد استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، في مراعاة لظروف النزاع	• زيادة تيسير إدارة الموارد، وتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية (٢١٤ ٠٠٠ دولار) • وضع أطر للتعميل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز نظام الرصد والتقييم (٤٦ ٠٠٠ دولار)، وتحسين النظام الإحصائي الوطني (٣٩٢ ٠٠٠ دولار)، وتعزيز قدرات البحوث الاقتصادية (٩٦ ٥٠٠ دولار)، وتحسين تتبع المعونة والامتثال لإعلان باريس (١٦١ ٠٠٠ دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومعهد ليبريا للخدمات الإحصائية والمعلومات الجغرافية
			• وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومعهد ليبريا للخدمات الإحصائية والمعلومات الجغرافية، ووزارة العمل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية، ووزارة التنمية الجنسانية، ومبادرة ليبريا للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وجامعة ليبريا

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة إمكانية الحصول على العمل المنتج والاستفادة من الفرص المتكافئة لتوسيع نطاق سبل العيش المستدامة، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، مع مراعاة عوامل النزاع وبناء السلام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية، مع التركيز على الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة إمكانية الحصول على حصول النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة على التدريب المهني عالي الجودة وتعلم مهارات تنمية الأعمال التجارية والاستفادة من خدمات التمويل البالغ الصغر المستدامة (٦٠٠ ٧٧٢ ٢ دولار)</li> <li>تعزيز البرامج الوطنية الموجهة للشباب، وأطر التنسيق والسياسات الوطنية، والقدرات المؤسسية (٣٥٠ ٥٠٠ دولار)، وإقامة مركز تنمية المشاريع الزراعية ودخوله طور التشغيل، وإنشاء آلية فريق إدارة المشاريع، ودعم أنشطة الرصد والتقييم (٧٠ ٠٠٠ دولار)، ودخول الخطة الوطنية للمتطوعين الشباب طور العمل بكامل طاقتها (١٥٠ ٠٠٠ دولار)، وتدريب ٥٠٠ من الشباب وأعضاء المجتمع المتضررين (٥٠ في المائة من النساء) على المهارات القيادية في مجال بناء السلام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة العمل</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل على النهوض بالحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة والمتسم بالشفافية، بطريقة تشاركية وشاملة للجميع، ووفقاً لمعايير حقوق الإنسان</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إصلاح نظم الحكم من أجل النهوض بالمبادئ الديمقراطية واستدامتها، مع تعزيز القدرات اللامركزية ومشاركة الفئات المحرومة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز قدرات الوزارات والوكالات التابعة لحكومة ليبيريا للاضطلاع بالوظائف المنوطة بها وفقاً لولاياتها (٦٥٠ ٣٥٤ ٢ دولاراً)، وتعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ ودفع الإصلاحات الاستراتيجية المتصلة باستراتيجية الحد من الفقر، واستحداث إدارة التغيير وغيرها من المعايير الجديدة في مجال الخدمة العامة (٢ ١٠٠ ٠٠٠ دولار)، واعتماد مجلس الوزراء لاستراتيجية وخطة عمل تنمية القدرات الوطنية والبدء في تنفيذها (٢٧٧ ٠٠٠ دولار)، وإدارة المشروع بنجاح وتقديم جميع المدخلات اللازمة في موعدها على نحو يتسم بالكفاءة (٣٢٣ ٠٠٠ دولار)، وتطوير الاتصال الإنمائي والصحافة الإنمائية في ليبيريا (٧٥ ٠٠٠ دولار)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>منظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الزراعة</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>وكالة الخدمة المدنية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ووزارة الخارجية، ومعهد ليبيريا للإدارة العامة، ولجنة الحوكمة، ووزارة الأشغال العامة، واتحاد صحفبي ليبيريا، ووزارة الداخلية، وجامعة ليبيريا</li> </ul>			

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تخطيط الموارد بكفاءة لأغراض التنمية المحلية على صعيد إدارات المقاطعات والمناطق، ووضع إطار السياسات وإعداد خارطة الطريق المتعلقين بتحقيق اللامركزية (١٠٠ ٧٩٠ ٦ دولار)</li> <li>• وضع السياسة الوطنية وإرساء الأطر القانونية لتحقيق اللامركزية وتنفيذها بالمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة الرئيسيين (٣٥٠ ٠٠٠ دولار)</li> <li>• تعزيز قدرات وزارة الداخلية وإدارات المقاطعات حتى تتولى قيادة عملية اللامركزية وتنفيذها، ودعم التنمية المحلية بالتعاون الوثيق مع فريق دعم المقاطعات (١ ١٧٦ ٠٠٠ دولار)</li> <li>• تنفيذ مشاريع استثمار محلية في ٦ مقاطعات على سبيل التجربة باتباع نهج التنمية المركزة على المجتمع المحلي، وتعزيز قدرة إدارات المقاطعات على تنسيق عملية تقديم الخدمات وإدارتها على نحو منصف (من حيث نوع الجنس، والأصل العرقي، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) (٥٣٠ ٠٠٠ دولار))</li> <li>• إدارة المشاريع ورصدها وإجراء تقييم منتصف المدة لها على نحو فعال (٥٨٣ ٠٠٠ دولار)</li> <li>• العمل على نحو وثيق مع برنامج تحقيق اللامركزية والتنمية المحلية في ليبريا على تعزيز البرنامج المشترك لفريق دعم المقاطعات لمساندة القدرات المؤسسية لوزارة الداخلية في مجال تقديم الخدمات الأساسية دعماً للتنمية الوطنية (٥٥ ٠٠٠ دولار)</li> <li>• التعزيز الاستراتيجي للقدرات الإدارية والتقنية والمؤسسية على الصعيد دون الوطني، دعماً لتقديم الخدمات وتحقيق اللامركزية، وللنهوض بالمساواة بين الجنسين (٦٠٥ ٠٠٠ دولار)</li> <li>• تعزيز قدرة المقاطعات على القيام على نحو مستقل من واقع الميدان بالرصد والإبلاغ عن مسائل الحماية ذات الصلة بالمنجزات</li> </ul>	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		المستهدفة/النواتج الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر/وكالة التنمية التعاونية (٦١٠ ٠٠٠) دولار)	
		• إقامة مبان إدارية، واحد في مقاطعة ماريلاند و ١٢ مبنى إداريا نموذجيا في ١٢ دائرة استراتيجية، على النحو المحدد في تقرير رسم الخرائط لعام ٢٠٠٩، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء والرجال والخصوصية المتعلقة بنوع الجنس (١ ٩٢٣ ٠٠٠ دولار)	
		• تعزيز إطار التنسيق والإعلام والتخطيط على صعيد المقاطعات بغية تحقيق التنمية التي تتسم بالاتساق والفعالية والتشاركية والمساواة بين الجنسين (٥٠ ٠٠٠ دولار)	
		• توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتبادلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل توسيع المعارف المؤسسية والاسترشاد بما في عمليات التخطيط الوطنية أو ما يشابهها من مبادرات (٧٠ ٠٠٠ دولار)	
		• مواءمة ولايات الوزارات والوكالات مع الاختصاصات الأساسية للحكومة، بما يتوافق مع استراتيجية إصلاح الخدمة المدنية (٢٠٠٨-٢٠١١) (٥٠ ٠٠٠ دولار)	
		• تعزيز قدرة لجنة ليبريا لمكافحة الفساد على التحقيق في ادعاءات الفساد، والتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى المعنية بالزاهة، وتعزيز القدرات المؤسسية (٧٥ ٠٠٠ دولار)	
		• تحسين القدرات المؤسسية والتقنية للمجتمع المدني لإرساء شراكة فعالة مع حكومة ليبريا من أجل تعزيز السلام والمساواة بين الجنسين والاستقرار والتنمية المستدامة في البلد	
		• تعزيز إدارة المشاريع ورصدها وتقييمها	

الخريطة

